المؤتمر السنوي الخامس
لقطاع الأمن الفلسطيني

اصلاح قطاع الأمن في ظل التغيرات العربية: هي الدروس المستفادة؟

٥ -٦ أيار ٢٠١٣

أريحا - فلسطين

تحرير

د. نظام صلاحات
أ. ياسر ابو حامد

لجنة التوثيق

نورة أبو الهوى
دالية الهواري
ايمان أبو غزالة

تدقيق لغوي

د. روحي زيادة

الاراء الواردة في المؤتمر تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني أو جامعة الإستقلال

المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني

هو مركز علمي بحثي تابع لجامعة الإستقلال يعنى بالدراسات والبرامج الهادفة إلى تطوير قطاع الأمن الفلسطيني. تأسس المركز في العام ٢٠٠٨ متماشياً مع رؤية وأهداف الجامعة الرامية إلى وجود مؤسسة أمن فلسطينية محترفة، مسائلة، وفاعلة. وقد تحددت أهداف المركز بما يلي:

١- إجراء الأبحاث والدراسات العلمية التي تساهم في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني ورسم السياسات المتعلقة بهذا القطاع.

٢- بلورة منظومة القيم والمبادئ والآليات التي تمكن من تفهم المجتمع لدور الأجهزة الأمنية ودعمها.

٣- تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير قطاع الأمن إلى رئاسة الجامعة.

٤- تعزيز دور جامعة الإستقلال في عملية تطوير قطاع الأمن من خلال دوائرها وبرامجها المختلفة.

٥- دعم كل أشكال الرقابة المدنية و البرلمانية و القضائية على أجهزة الأمن الفلسطينية لضمان الشفافية واحترام القانون.

٦- التعاون مع الأطراف ذات الصلة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني والعمل على إشراكها ودمجها في هذه العملية

المجلس الاستشاري للمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني

تشكل المجلس الاستشاري للمركز في العام ٢٠١٠ بتوجيهات من معالي اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس الأمناء بهدف تمكين المركز وتزويده بالخبرات والكفاءات الفلسطينية المتقدمة. ويتكون المجلس من نخبة من ضباط الأمن و أكاديميين و برلمانيين وقيادات المجتمع المدني وموظفين كبار في مؤسسات السلطة الوطنية. ويمارس المجلس دوراً اشرافيا ورقابيا مما يعزز من إطار الشفافية والفاعلية في عمله.

ويتكون المجلس من:

د. نافع الحسن رئيسًا
اللواء ركن يونس العاص
اللواء ركن أحمد المبيض
د. محمد فهاد الشلادة
عميد/ حابس الشروف
د. سحر القواسمي
د. فدوى اللبدي
د. كمال سلامة
د. نظام صلاحات

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يُعدّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أحد المؤسسات البارزة على مستوى العالم، وهو يختص في مجال إصلاح القطاع الأمني وحكمه. ويرعى المركز برامج متعددة يقدم من خلالها الاستشارات والمساعدات العملية الضرورية للدول التي تعمل فيها فروعه، كما يعمل على إعداد وتعزيز المعايير الديمقراطية المرعيّة على المستويين المحلي والدولي. وفضلا عن ذلك، ينشر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أفضل الممارسات المطبّقة في إصلاح القطاع الأمني ويعِدّ التوصيات السياساتية التي تضمن حكم هذا القطاع على أسس ديمقراطية ناجعة.

الجلسة الإفتتاحية

د. نظام صلاحات- مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

معالي الأخ توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال. معالي الأخ علي مهنا وير العدل. عطوفة الأخ ماجد الفتياني محافظ محافظة أريحا والأغوار. السيد رولاند فريدريك مدير مركز جنييف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين. الحضور الكريم، كل بإسمه ولقبه وصفته،،

نرحب بكم جميعاً في رحاب جامعتكم هذه، جامعة الإستقلال وأنتم تشاركوننا هذا الحدث الهام. فكما تعرفون، فقد دأبت جامعة الاستقلال على تنظيم هذا الملتقى السنوي بالشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وذلك من خلال التقاء نخبة من المفكرين والخبراء من المستوى الإستراتيجي في مؤسسات القطاع الأمني، ومراكز البحث، والمجتمع المدني، والبرلمانيين. وتسعى الجامعة من وراء ذلك الى ترسيخ قاعدة للحوار الوطني المعمق والمتواصل حول موضوع الأمن لبناء تصورات مستقبلية تكون حاضرة أمام المستوى السياسي وصناع القرار بل أيضاً أمام جمهور الباحثين والدارسين.

إن ما يميز مؤتمرنا في هذا العام إنه يتعدى الواقع الفلسطيني لينطلق إلى رحاب العالم العربي الواسع لينشئ علاقة تبادل وتفاعل ما بين تجربة الإصلاح الأمني في فلسطين وتجارب الإصلاح الأمني في الدول العربية التي تمر بتحولات سياسية.

السيدات والسادة

لطالما كان التحول السياسي والتحول الأمني أمرين لا ينفصلان، ولنا في تجربة أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن الماضي مثالا، عندما أعقبت التغييرات في المنظومة السياسية تغييرات في المنظومة الأمنية، وفي صيغ العلاقات المدنية - العسكرية، نحو علاقات أكثر توازناً وأكثر ميلا للسيطرة المدنية الديمقراطية في ظل حوكمة رشيدة لقطاع الأمن.

وهكذا يتجه الحال في عدد من السياقات العربية: فبرغم الدم والمرارة والبؤس ، وتحوُّل عدد من الانتفاضات في البلدان إلى احترابات داخلية فئوية شرسة ومقيتة و تدخل أجنبي سافر، إلا أنها في الوقت نفسه أحدثت تحولات عميقة على المستوى الاجتماعي والسياسي، وأسَست لعقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي استدعى تغيراً ثورياً في قطاع الأمن وعلاقته

بالمستوى السياسي وبالمجتمع ككل. وكذا الأمر في السياق الفلسطيني، فقد شهد هذ السياق تحولات أمنية مهمة منذ مطلع القرن شملت ليس فقط مستوى العلاقات المدنية والعسكرية، وإنما أيضاً البنى والهيكليات الأمنية، كما شهدت جهوداً واضحة في مجالات التشريع ، و مثل السياقات العربية الأخرى، فقد جرت هذه التحولات في إطار الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، و لكنها فوق كل ذلك جرت في ظل الإحتلال الإسرائيلي.

هذه التناظرات بين الحالة الفلسطينية والحالة العربية تؤسس لإطار خاص من الإصلاح في سياق ذي دلالات ثقافية واجتماعية معينة، وفي الواقع هذا ما يصبو إليه مؤتمرنا هذا العام، وهو التعرف إلى تجربة إصلاح قطاع الأمن في فلسطين والدول العربية المتحولة، والخروج باستنتاجات ودروس وعبر للمستقبل من خلال الجمع ما بين عدد من الخبراء العرب والفلسطينيين للحديث والنقاش في ملامح تجارب الإصلاح الأمني الفلسطيني و العربي.

لقد رغبنا كثيراً في استضافة زملاء وخبراء من المفكرين العرب على أرض فلسطين، ولكن بكل أسف لم نتمكن من ذلك بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلية التي حالت دون مشاركتهم معنا الأمر الذي دفعنا إلى استضافتهم عبر تقنية سكايب التي نأمل أن تكون قد ساهمت في تغلبنا على حاجز الواقع الاحتلالي المعاش الذي يحول دون تواصلنا مع أشقائنا العرب، لذلك اسمحوا لي أن اشكر المشاركين العرب كافة باسمكم، ونتمنى أن نحصل على أفكارهم وتجاربهم بجودة اتصال عالية.

وأخيراً اسمحوا لي أن أشكركم مجدداً على مشاركتكم لإغنائنا بمعرفتكم، فأهلا وسهلا بكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته.

كلمة أ.د. تيسير عبد اللـه- رئيس جامعة الإستقلال.

معالي الأخ توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال. معالي الأخ علي مهنا وير العدل.

عطوفة الأخ ماجد الفتياني محافظ محافظة أريحا والأغوار. السيد رولاند فريدريك مدير مركز جنييف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين. أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة. الأخوات والإخوة قادة الأجهزة الأمنية. الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمسميات.

أرحب بكم أجمل ترحيب في جامعة الاستقلال، هذا الصرح العلمي الأمني الشامخ، حيث نجتمع اليوم كما في كل عام ضمن تقليدٍ سنوي أصبح من أساسيات أنشطة الجامعة، ألا وهو المؤتمر السنوي للقطاع الأمني الفلسطينيٍ. حيث دأبت جامعة الاستقلال ومنذ تأسيسها، و من خلال المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، على إطلاق هذا المؤتمر الأمني الهام، والذي يفتح النقاش في كل عام حول موضوع جديد يخدم القطاع الأمني الفلسطيني ويجيب عن العديد من التساؤلات الهامة في هذا المجال، فكانت جامعة الاستقلال من أوائل المؤسسات على مستوى الوطن بل والإقليم والتي تبنت فكرة تطوير القطاع الأمني والتعامل معه بمفهومه الشامل والنظر إليه من الجانب التنموي بالإضافة إلى الجانب الاحترافي والمهني. فلم يعد الأمن مقتصراً على الأجهزة الأمنية بل تعداه إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته، وكذلك لم يعد الأمن مقتصراً على التدريب العسكري فقط بل أصبح العلم والثقافة من الأسلحة الهامة التي ينبغي أن يتسلح بها رجل الأمن فجاء إنشاء المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني لتلبية هذا الغرض.

ومنذ تأسيسه قام المركز بعقد العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات والدراسات وبرامج التدريب المختلفة للرقي بالقطاع الأمني والمساهمة في تطويره.

ويأتي موضوع المؤتمر هذا العام ليسلط الضوء على تطور القطاع الأمني الفلسطيني في ظل التغيرات والثورات العربية ومدى انعكاسها على الجهود المبذولة لتطوير القطاع الأمني الفلسطيني، وعلى كيفية الاستفادة من نتائج هذه التغييرات لإرساء قواعد جديدة للتعامل مع الأمن وبناء المؤسسات الأمنية التي تساهم في حماية الفرد والمجتمع وكذلك في العملية التنموية والحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

ويشاركنا هذا العام عدد من الإخوة والأشقاء العرب الذين حال الاحتلال دون وجودهم بيننا بسبب عدم الموافقة لإصدار تصاريح لهم لدخول فلسطين وسيشاركوننا عبر وسائل التكنولوجيا، وهذا الحديث يعد تحدياً كبيراً أمام تطوير القطاع الأمني الفلسطيني وبسط السيادة الكاملة على الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم على تلبية الدعوة والحضور والمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر، وأشكر الإخوة في المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على جهودهم لتنظيم فعاليات هذا المؤتمر متمنياً لكم مؤتمراً يسوده النقاش والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته.

كلمة السيد رولاند فريدريك- مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين.

معالي الوزير علي مهنا وزير العدل لدولة فلسطين المحترم. معالي وزير شؤون المرأة لدول فلسطين السيدة ربيحة ذياب المحترمة. السيد اللواء توفيق الطيراوي المحترم. عطوفة محافظ أريحا السيد ماجد الفتياني المحترم. السادة ممثلي اللجنة المركزية لحركة فتح المحترمين. السادة ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المحترمين. السادة ممثلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. السادة أعضاء المجلس التشريعي المحترمين. السادة ممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية مع حفظ الألقاب. السادة ممثلي المجتمع المدني.. الضيوف الأكارم. الإخوة والأخوات.

بعد مرور خمس سنوات متتالية على إنعقاد المؤتمر السنوي لإصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، ينظر اليوم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وبكل فخر لإنعقاد المؤتمر السنوي الخامس تحت عنوان: «إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني في ظل التحولات العربية، الدروس والعبر.»

أما مبعث الفخر فهو أن هذا المؤتمر السنوي و الذي يعقد مع الشريك الإستراتيجي، جامعة الإستقلال ممثلة بالمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، قد أصبح أحد المرجعيات الأدبية الهامة لإصلاح قطاع الأمن في فلسطين، والتي يمكن الاعتماد عليها والأخذ بنتائجها وتوصياتها وأوراق عملها كمرجع موثوق لدى السلطات المختلفة في دولة فلسطين.

الضيوف الأكارم: إن موضوع المؤتمر هذا العام يكتسب أهمية متزايدة في مرحلة الثورات والتغييرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية، في ضوء التحول الذي تشهده الدول العربية و ما يمكن أن ينعكس فعلا على القطاع الأمني الفلسطيني. إن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة كونه مؤسسة دولية متخصصة في تطوير القطاع الأمني حسب معايير سيادة القانون والحكم الرشيد، ومنذ بداية عملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتعاون مع السلطات الفلسطينية المختلفة، نفذ عدداً من المشاريع والاستشارات الخاصة لتطوير السياسيات والأطر القانونية والتدريبات على المستوى الإستراتيجي للمؤسسات العاملة في القطاع الأمني الفلسطيني بالمفهوم الواسع، ومن خلال الأنشطة والمشروعات المتنوعة استطعنا أن نصل إلى النتائج التالية.

أولا: محاولة دمج مفهوم القطاع الأمني وإصلاحة وتطويره بمفهوم الحكم الرشيد في القطاع الأمني في مناحي مفصلية مثل النوع الاجتماعي والأمن، والسلم الأهلي والقطاع الأمني، ودور الإعلام والحكم الرشيد في القطاع الأمني.

ثانياً: ترسيخ ممارسات جيده دولية لحوكمة القطاع الأمني من أجل تطوير السياسات الأمنية للشعب الفلسطيني عن طريق مشاريع مرتبطة بتطوير آليات الشكاوي، والتدريبات المختصة في هذا الموضوع، و مشاريع ذات علاقة بتطوير الرقابة المالية والبرلمانية، ومشاريع تهدف لضمان حق الحصول على المعلومات.

ثالثاً: المساعدة في تطوير الأطر القانونية للقطاع الأمني الفلسطيني، مثل قوانين ذات علاقة بالقضاء العسكري لجهاز الشرطة وجهاز الاستخبارات العسكرية.

الضيوف الأكارم

إن مفهوم إصلاح وتطوير القطاع الأمني تطور من كونه مفهوماً تقليدياً مرتبطاً بضمان استقرار البلد من الناحية العسكرية فقط إلى مفهوم يشمل مدى رفاهية وسلامة الشعوب، وأصبحت العلاقة طردية ما بين الأمن والتنمية حيث أنهما يتحدان ليشكلا سياسة عامة متعلقة بالحكم الرشيد وتشجيع ورفع مستوى الرقابة الجماهيرية. وأصبح مفهوم الحكم الرشيد مرتبطاً بتحقيق الشفافية والمساءلة والشمولية وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية تطوير القطاع الأمني المتمثلة في استدامة التنمية، وتقليص الفقر، وتحقيق الحكم الديمقراطي.

ولطالما أكد مركز جنيف أن عملية إصلاح القطاع الأمني هي مسالة سياسية أكثر من كونها فنية، ولهذا السبب يعمل مركز جنيف تحديداً مع المستويات الإستراتيجية في دولة فلسطين من أجل إحداث تغير ملموس على أرض الواقع، علماً أن موضوع الأمن ليس في فلسطين فقط ، بل بشكل عام، هو موضوع حساس. إنما هو في فلسطين حساس جداً وبحاجة إلى قرار فلسطيني بحت حسب المعايير الدولية ذات العلاقة بهذا الموضوع وأهم معيار من المعايير هو احترام الملكية المحلية.

الضيوف الأكارم

من المتوقع والمفترض على صعيد التحولات في المنطقة العربية بعد أن تضع هذه الثورات أوزارها، يتوقع المواطنون العرب أن تندمج القوى الأمنية والمسلحة ضمن منظومة ديمقراطية سياسية مدنية وأن تكون داعمة لهم لا مهددة لها، كما يتوقع المواطنون العرب أنه حان الوقت لإصلاح النظم التشريعية السابقة وتطبيق مبدأ المساءلة والشفافية وإشراف السلطة المدنية على المؤسسة الأمنية، وأخيراً يتوقع المواطنون العرب العمل على تطوير مؤشرات الحكم الرشيد وتعزيز الملكية المحلية لتطوير القطاع الأمني.

الأصدقاء والضيوف الأكارم، والإخوة والأخوات. قبل أن أختم حديثي أود أن أشكر كل من بذل جهداً لنجاح هذا العمل، كما أود أن أشكر السادة المتحدثين الذين خصصوا وقتاً لهذا المؤتمر رغم كثرة انشغالهم من أجل طرح أفكارهم ونقل تجاربهم ، فلهم منا جزيل الشكر والتقدير. والسادة المشاركين الذين شاركونا اليوم وغداً بالحضور والالتزام على الرغم من مشاغلهم أيضاً نتيجة الظروف الأمنية المتوترة في البلد حالياً وحرارة أجواء أريحا.

كما أود أن اشكر أيضاً معالي اللواء توفيق الطيراوي، والدكتور تيسير عبد الله، والدكتور نظام صلاحات للتعاون المستمر والإستراتيجي المتميز بين مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وجامعة الاستقلال ممثلة بالمركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

وأخيراً أتمنى أن أقترب بهذا العمل وغيره من الجهود المبذولة للوصول لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشريف وتحرير جميع الأسرى، مرة أخرى أهلا وسهلا بكم، وشكراً جزيلا لكم.

كلمة معالي اللواء توفيق الطيراوي- عضو اللجنه المركزية لحركة لفتح ورئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال.

الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. الإخوة الوزراء. الأخ رئيس مجلس القضاء الأعلى. الإخوة أعضاء المجلس الثوري والتشريعي. الإخوة أعضاء اللجنة المركزية وقيادة الأجهزة الأمنية. فضيلة الشيخ مفتي القوات المسلحة. الإخوة والأخوات الضيوف وليعذرني إن نسيت أو أخطأت في بعض الأسماء.

أولا: أنا معتاد على الاختصار في الحديث ولكن اسمحوا لي لأنني قد أطيل عليكم بالحديث، ولا أريد أن أتحدث عن إصلاح القطاع الأمني كما أفاد د. نظام صلاحات، وإن كنت أفضل استخدام مصطلح تطوير قطاع الأمن بدلا من إصلاح قطاع الأمن. على كل أريد أن أخرج عن هذا السياق وأتحدث في ظروف هذه الجامعة.

إخوتي نحن اليوم في ظرف أعتقد أنه من أصعب الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ودائماً نقول في حديثنا وخطاباتنا أننا نعيش في ظروف صعبة ولا أعرف في الواقع أين ومتى لا يكون الشعب الفلسطيني خارج تلك الظروف الصعبة. ولكن في الوضع الحالي دعوني أبدأ من هذه الجامعة التي أُسست ليست إلى تنظيم بعينه أو إلى جهاز أمني بعينه. هي مؤسسة للشعب الفلسطيني، لبناء الإنسان، فالهدف البشر وليس الحجر وهو خلق رجل الأمن ببعده الأمني و العسكري و القادر على القيام بدوره على أكمل وجه.

وحول بناء المؤسسات، فعلى خلاف ما يدعي السيد رئيس الوزراء سلام فياض بأنه يقوم ببناء مؤسسات، فأنا لا أجدها ولا أجد غير الأبنية. أما المؤسسة الأمنية، فلا شك أن من بناها هم مناضلوا الشعب الفلسطيني، ممن قضوا زهرة شبابهم في السجون و المعتقلات، أو أولئك الذين قضوا في الإنتفاضة المباركة شهداء. فهي إذن مؤسسة بنيت بنضالات الشعب الفلسطيني وعرقه و عذاباته.

أما هذه الجامعة أيها الإخوة والأخوات، فهي إستمرار للأجهزة الأمنية، وجزءاً هاماً وعريقاً من إصرار شعبنا على بناء منظومته الأمنية. وفي هذا السياق فإني أتساءل، لماذا تستهدف هذه الجامعة وتحاصر مالياً؟ وهنا أيضاً فأنني لا أرى مبرراً حقيقياً لربط الأزمة المالية للسلطة الوطنية بمحاصرة الجامعة مالياً وقطع التمويل عنها كل هذه الفترة التي تجاوزت السنة حيث لم يتقاض الموظفون فلساً واحداً منذ تاريخه، خاصة أن المخصص الذي تدفع وزارة المالية لا يتجاوز ال ٣٦٠ الف شيكل وهو أقل بكثير من التكاليف الأمنية الباهظة لشركة الأمن الخاص البريطانية التي توفر الحماية للسيد رئيس الوزراء.

أيتها الأخوات و الإخوة، إذا كان الهدف فعلا هو إغلاق جامعة الإستقلال، فأنا أقول أنها لن تحاصر ولن تغلق، وسأبذل بإذن الله الغالي و النفيس من اجل بقائها، ولو أضطرني الأمر لأن اضحي بنفسي وأولادي وكل ما أملك من أجلها، لكي تبقى منارة للعلم وركيزة أساسية من المؤسسة الأمنية الفلسطينية تماماً كما أرادها الشهيد القائد أبو عمار، وكما يريدها سيادة الرئيس أبو مازن.

هي جامعة لكل المؤسسة الأمنية الفلسطينية وليست لجهاز واحد، ولكل التنظيمات الفلسطينية،

وليست لتنظيم واحد، وسياستها هي تأهيل الأجهزة الأمنية وبناء رجل الأمن القادر على خدمة شعبه ووطنه. هي جامعة تنحاز للشهداء و المعتقلين، والفقراء، أولادهم لهم الأولوية فيها ضمن القانون الخاص بذلك. إذن هي جامعة الشعب الفلسطيني ومن يريد أن يغلقها فهو واهم. وبجهودنا جميعاً وإخلاصنا ستبقى وستستمر وستتطور بإذن الله تعالى.

أشكركم جميعاً على حضوركم وأتمنى النجاح و التوفيق لهذا المؤتمر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكلمات الرئيسية

كلمة معالي وزير العدل الأستاذ علي مهنا

الأخ توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال المحترم. الأستاذ الدكتور تيسير عبد الله رئيس جامعة الاستقلال. الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح. الإخوة أعضاء المجلس التشريعي. أصحاب السماحة. عطوفة محافظ أريحا والأغوار الأخ ماجد الفتياني.

الإخوة والأخوات مع حفظ الألقاب والصفات. الأخ رولاند فريدريك مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين.

اسمحولي في البداية أن أترحم على أرواح شهداء فلسطين، وروح أبو عمار، والشيخ أحمد ياسين، والرنتيسي، وأبو علي مصطفى، وأبو علي إياد، وأبو إياد، وأبو جهاد. هذه الكوكبة من الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم وعبَدوا الطريق لفلسطين بدمائهم الزكية.

اسمحوا لي أيضاً باسمكم جميعا أن نطير التحية لأسرانا خلف القضبان الذين ما زالوا يسطرون أروع ملحمة بطولية من خلال نضالهم عبرمعركة الأمعاء الخاوية والذين رفضوا أن يخضعوا أو يخنعوا لدرك الاحتلال وقمعه.

اسمحوا لي أيضاً أن أطير التحية لكافة أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده، في لبنان، وسوريا، ومصر، والأردن، وهؤلاء بنضالهم ونضال شهدائنا وأسرانا قام هذا المشروع الوطني الذي سنحرص عليه كما نحرص على عيوننا من أجل حمايته بجهد كل رجال وماجدات فلسطين.

واسمحوا لي أن أبدء من حيث العنوان، لا أريد أن أنتقد كلمة الإصلاح ولكن اسمحوا لي أن أطرح فكرة لتسمية القطاع الأمني، القطاع الأمني هذه التسمية لا أعرف لماذا؟ هي غير مقبوله لدى الشارع وكلمة الأمن غير مقبولة لدى الشارع، لأنها مرهونة بالممارسة النمطية للأجهزة الأمنية في الدول المحيطة بطريقة مرتبطة بقمع الشعوب وليس لحمايتها، وأعتقد أن الفكرة الأساسية والتسمية الحقيقية لقطاع الأمن يجب أن تكون، قطاع إنفاذ القانون وحفظ النظام، لأنه من مكونات البقاء الإستراتيجي لأية دولة عدة مسائل وذلك على النحو التالي:

أولا: وجود قانون له مرتكزات دستورية تحفظ النظام وتقوم على قواعد الحكم الصالح، والتعددية، والديمقراطية، والشفافية، والحوكمة، كل ذلك ينبغي أن يقوم الحكم الدستوري لأي دولة على هذا

الأساس، وبالتالي إن مبدأ سيادة القانون وهو مبدأ سام مثلة مثل استقلال القضاء ترتكز إليه الدول في بقائها، وإحدى مقومات هذا الشعار هي الأجهزة الأمنية التي يمكن تسميتها جهات إنفاذ القانون، ولكن لكي نصلح أو نطور هذه الأجهزة يجب أن نفكر بطريقة صحيحة لها مقومات البقاء والاستمرار، وأعتقد أن هناك ضرورة للتركيز على رسالة وفلسفة الأجهزة الأمنية، والربيع العربي أثبت أن تفصيل الأجهزة على مقاسات الأنظمة هي طريقة خاطئة ولا تستطيع الأجهزة حماية أي نظام إذا قامت ثورة جماهيرية ضده وبالتالي يجب أن تكون رسالة الجهاز الأمني أو جهات إنفاذ القانون، أولا الحفاظ على الشعب والنظام العام والحقوق الجماعية والفردية للشعب، هذا إذا ارتكزنا لمثل هذه المهمة والرسالة نستطيع أن نبني أجهزة أمنية قادرة على البقاء والتطور.

ثانياً: يجب أن يكون هناك إيقاع قانوني ضابط لاختصاصات وصلاحيات الأجهزة الأمنية، فاصلا ما بين المدني والعسكري، والفصل فيما يتعلق بجهاز الشرطة، وجهازالأمن الوقائي، جهاز المخابرات العامة، وأنا مع فقرة أن يكون للأجهزة الأمنية اختصاصات الضابطة العدلية فيما يقع بإطار صلاحياتها ولكن يجب أن يكون هناك تحديد واضح لاختصاصات تلك الأجهزة.

ثالثاً: النهوض بالقضاء العسكري و أعتقد أنه لا يمكن النهوض بالأجهزة الأمنية دون التعريج على القضاء العسكري والقوانين التي ما زالت نافذة بالقضاء العسكري هي قوانين أكل الدهر عليها وشرب، وهي لم توضع لمعالجة والاستجابة لاحتياجات الواقع الفلسطيني لهذا اليوم، فهي موضوعة منذ العام ١٩٧٩، وحان الوقت لإعادة النظر في تلك القوانين لجهة الفصل ما بين المدني والعسكري، وتحديد واضح لاختصاصات القضاء العسكري بحيث لا تكون له أية صلاحيات في أي من القضايا ذات الطابع الشخصي أو النوعي إلا وفقاً لأحكام القانون.

رابعاً: تعدد الأجهزة الأمنية وأحياناً نشعر بأن هناك أجهزة هي ليست بأجهزة، أرجو أن يتحملني بعض الأجهزة، وكثرة الأجهزة مسألة غير مقبولة في الشارع الفلسطيني، وأحياناً أنا أسأل نفسي هل ينبغي أن نسمي الاستخبارات العسكرية بأنه جهاز أم لا؟، فليتحملني الإخوة في جهاز الاستخبارات العسكرية، وهل جهاز الاستخبارات هو شعبه من شُعب الأمن الوطني أم جهاز؟، والدفاع المدني هو جهاز أم مديرية من مديريات وزارة الداخلية؟، والارتباط العسكري هو جهاز أم شعبة من شعب الأمن الوطني؟.

أعتقد أننا بحاجة لإعادة النظر في مثل تلك المسائل من أجل التوضيح لشعبنا بأننا تجربة مختلفة عن تجارب المحيط العربي الذي تعرض للربيع العربي الذي هزه من أقصاه إلى أدناه نتيجة للأنظمة الدركية الموجودة في تلك الدول، وواقعنا الفلسطيني لا يتحمل ما يتحمله المحيط العربي إطلاقاً، وما كان مقبولا من أي شخص في مصر أو سوريا فهو غير مقبول في فلسطين لسبب بسيط بأن الشعب الفلسطيني ينظر لكم بأنكم جزء لا يتجزأ من الثورة الفلسطينية التي قدمت آلاف الشهداء من أجل الوصول إلى ما وصلتم إليه اليوم، وبالتالي فأنتم عرضة للمساءلة أكثر من الآخرين، فأنتم صورتنا في الدرجة الأولى والأخيرة و لهذا أعتقد أن الأجهزة الأمنية مثلها مثل أي شيء آخر بحاجة للتطوير لكن بما ينسجم مع احتياجاتنا القانونية والدستورية، والاحتياجات الدستورية في استقلال القضاء وسيادة القانون هو مسئولية عامة، ومسئولية الكل الفلسطيني، ومسئولية المستوى السياسي، وكذلك مسئولية الجهاز القضائي الفلسطيني ومسئولية الأجهزة الأمنية الفلسطينية وكذلك الشارع.

فإذا انهار هذا القطاع، سيكون القانون وسيادته مهددين وبالتالي لم يبق لكم من هذه السلطة أي شيء بدءاً من أعلى رتبة في هذا القطاع وانتهاءاً بأقل جندي أو شرطي، و إذا نظرنا إلى التجربة الفلسطينية بأبعادها الثلاث الماضي والحاضر والمستقبل نعم نقول أن هناك نقلة , وقلت إذا ما أردنا أن نرى الصورة على طبيعتها الآن علينا أن نقارن ما بين الحاضر وبداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عندما كان الشرطي يقف عند أي سيارة في يده كأس قهوة وفي اليد الثانية سيجارة ويتكئ على السيارة، ولكن اليوم هيئة الشرطي لدينا مختلفة ثقافته ووعيه وأداؤة مختلف في العام ١٩٩٦ أصدرت محكمة العدل العليا قراراً بعدم قانونية اعتقال أحد الإخوان فذهب محامي هذا الشخص إلى مسئول الجهاز الأمني لإنقاذ القرار، فقال له المسئول ماذا يشتغلون هؤلاء في محكمة العدل العليا، اليوم الأجهزة الأمنية غير ذلك وعندنا مؤسسة أمنية مختلفة تدرك مالها وما عليها، هناك تجاوزات نعم فهي بحاجة لمتابعة نعم، وهذا لا يعني أن ننام ونحلم أحلام وردية يجب أن تتطور أجهزتنا الأمنية ومن ضمن المسائل التي أقترحها في هذا السياق.

١- يجب اتباع مراكز التوقيف في الأجهزة الأمنية إلى قانون مراكز الإصلاح والتأهيل مثلها مثل السجون، والمراكز الموجوده في أجهزة الوقائي والمخابرات والاستخبارات العسكرية يجب أن تشرف عليها الشرطه من أجل أن يكون هناك إمكانية لتطبيق قواعد القانون وحقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة الصحيحة.

٢- أن يكون هناك التزام صارم بأحكام قانون الإجراءات الجزائية داخل القضاء العسكري والنيابة العسكرية والأجهزة الأمنية.

٣- أن لا نُخَلدُ أحدا من قادة الأجهزة الأمنية، بالتالي ينبغي أن يكون هناك تدوير في الأجهزة الأمنية من أجل تعزيز الانتماء للمؤسسة والوطن وليس للشخص، في الجهاز الأمني عندما يبقى المسئول لفترة طويلة يحدث هناك سبب للانتماء الشخصي له، وبالتالي ينبغي أن يكون هناك تدوير وحد أقصى للولاية من أجل أن نعزز الانتماء للمؤسسة والوطن، وأعتقد أن هذه المؤسسة جامعة الاستقلال هذا الصرح الهام الذي أُنشئ ليبقى له دور كبير في هذا المجال ويتحمل مسئولية كبيرة ليس في بناء الإنسان فقط وإنما في بناء المنظومة القانونية الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون. إننا كسلطة وطنية نتحمل مسئوليته الكل الفلسطيني ولا ضير في أن نُنْتقد أو نجلد من لا يريد أن ينتقد أو يُسأل لم لا يأتي الى العمل، وأن أي قصور في هذا الوطن يجب أن نُساءل عنه بدءا من أعلى سلم الهرم وانتهاء بأدناه ، ومثلما قال السيد الرئيس للأخ أبو شاكر، ابدأوا بي وانزلوا لتحت، وأن سيادة القانون هي كل لا يتجزأ والحقوق المجتمعية والفردية للإنسان والمبادئ السامية المؤسسة للحقوق المدنية والسياسية والحريات ينبغي أن تراعى في فلسطين فشعبنا عانى بما فيه الكفاية ويستحق الأفضل والأفضل وشكراً لكم.

كلمة د. نايف جراد- جامعة الإستقلال.

صباح الخير للجميع مع حفظ الألقاب والمسميات.

أريد أن أبدأ من حيث انتهى معالي وزير العدل، إن المؤسسة الأمنية ليست مؤسسة إنفاذ قانون فقط، وإنما هي في فلسطين مؤسسة حماية المواطن والوطن والدفاع الوطني، وبالتالي هناك مهمتان للمؤسسة الأمنية وليست مهمة واحدة. وحينما نصبح دولة ذات سيادة وعاصمتها القدس، تصبح مسألة إنفاذ القانون والعدالة وقد تكون واحدة من مهام المؤسسة الأمنية، وهذا قد لا ينطبق علينا وحدنا بل قد ينطبق على دول عربية أخرى مجاورة فيما يتعلق بالدفاع الوطني ومسألة حماية أمن الدولة والأمن القومي.

إن موضوع الإصلاح الأمني وتطوير قطاع الأمن وإعادة بناء المؤسسة الأمنية في ضوء التحولات في البلدان العربية أمر يتسم بالخصوصية لكن هناك أمر مشترك في كل التحولات الأمنية التي جرت في العالم سواء عندما سقطت المنظومة الاشتراكية وبدأت تتحول إلى النظام الرأسمالي، أو حالياً في ضوء ما يجري في البلدان العربية، فهناك تشابة كبير جداً في آليات هذا الانتقال سواء على الصعيد البنيوي أو في مكانة المؤسسة الأمنية والعلاقات المدنية العسكرية أو في طبيعة الحكم والتشريع وغيرها من هذه المسائل الخ....

ومن الملاحظ على الصعيد العربي كوننا نتحدث عن عملية إصلاح وإعادة بناء، بينما في فلسطين بدأنا عملية الإصلاح منذ سنوات طويلة، ووصلنا لحد الحديث عن الاستدامة في المؤسسة الأمنية وتطويرها ارتباطاً بمهمة جديد وهي الانتقال من ولاية قانونية إدارية من سلطة مقيدة محدودة السيادة إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس.

هذا السؤال هو الجوهري المطروح على المؤسسة الأمنية، كما هو مطروح على الكل السياسي والاجتماعي في فلسطين، ولا شك أن هناك تشابها كبيرا في الظروف الفلسطينية والعربية وهذا التشابه ربما يكون ناتجا عن العوامل المشتركة بين الشعب الفلسطيني والأمة العربية جمعاء من حيث الأبعاد الثقافية والاقتصادية واللغوية والسياسية والتطلعات والأمن وكذلك البنية الاجتماعية المتشابهة والطوائف المتعددة والمنقسمة في بعض الأحيان، والتحديات الاقتصادية والسياسية المشتركة، وهناك أيضاً تدخلات أجنبية سواء فيما يتعلق بتغير أنظمة الحكم السابقة أو الموجودة أو فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ولدينا على هذا الصعيد ما يمكن الحديث عنه.

والأمر الجوهري في إطار عملية التحول هذه هو ما نؤكد عليه باستمرار بأن إصلاح قطاع الأمن وتطوره هو مقدمة للإصلاح الديمقراطي برمته ولا وجود للتنمية في المنطقة العربية و فلسطين منها بدون إصلاح قطاع الأمن وتطويره والمسالة المهمة في هذا الإطار هي التالية:

ما هي المجالات فعلا التي يمكن الاستفادة منها في ضوء التجربة الفلسطينية؟، وكذلك ما الذي نتأثر به كفلسطينيين في ضوء التجربة العربية؟.

أولا: مسألة الملكية المحلية وبناء سياسات الأمن الوطني على أسس وطنية.

ثانيا: مسألة الإصلاحات البنيوية في المؤسسة الأمنية.

ثالثاً: مسألة الحكم الرشيد والرقابة على التشريعات وقطاع الأمن.

رابعاً: كيفية تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام وحكم قطاع الأمن.

وفيما يتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية، فالتجربة العربية تشير أن مؤسسة الجيش هي مؤسسة طاغية وتابعة للحاكم، والعلاقات المدنية والعسكرية أشبه بالعسكرتارية وبالتالي شهدت المنطقة العربية ظاهرتين أساسيتين طوال الفترة الماضية.

أولا: ظاهرة الانقلابات العسكرية أو تدخل الجيش والعكسر في الحياة المدنية بدءاً من انقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦، وفي المنطقة العربية، وصل عدد الانقلابات العسكرية ما يزيد عن ٤١ انقلاباً إلى ما رأيناه من الأحداث الأخيرة التي تجري في تونس ومصر وليبيا والتي ما زالت جارية في سوريا وكذلك في الأردن والجزائر وغير من المناطق في الوطن العربي.

ثانياً: المؤسسة العسكرية هذه هي مؤسسة شابها كثير من الخلل على الصعيد المهني، وبنيت على أساس مفاهيم الأمن القومي ولكنها انحرفت عن أهدافها التي وجدت من أجلها، وبالتالي أصبحت مسيطر عليها من قبل المؤسسة الحاكمة إلى درجة أنها في بعض البلدان كاليمن، وليبيا، وحتى سوريا باتت تدار على أسس طائفية وعائلية وأسرية، و معظم تركيبة المؤسسة الأمنية سيما منها الجيش في اليمن وكذلك في سوريا مسيطر عليها من قبل الأسر الحاكمة، وهذه المؤسسة عندما بدأت مسيرة التحولات في البلدان العربية اختلف دورها فجزء منها كان مؤيد للنظام كما رأيناه في ليبيا وسوريا، وجزء آخر محايد كما شهدنا في تونس وجزء انتقل من الامتناع عن الضغط على السلطة مثل ما جرى في مصر، وجزء أخر منخرط تماماً مع النظام في مواجهة المعارضة والشعب كما هو الحال في سوريا.

فإذا كانت مهمة المؤسسة الأمنية المحافظة على النظام والسيادة والمصالح الوطنية فإن من مهمتها ومهمة الدولة هو الحفاظ على ذلك الاتجاه الشعبي لدى المجتمع في سياق السعي خلف الحرية والتقدم وهذه معادلة يصعب الإمساك بها، من هنا تنبع ضرورة الرقابة والمساءلة والحكم الرشيد وكذلك ضرورة وجود تشريعات راقية تستفيد منها التجارب الفضلى على الصعيد الدولي وضرورة أيضاً كما نراه على سبيل المثال في ليبيا التي تلقت ضربات موجعة وكذلك كما هو الحال في اليمن حيث تضررت المؤسسة الأمنية، والآن في سوريا حيث تتعرض المؤسسة الأمنية لبالغ الضرر.

وبالتالي تأتي دول أخرى لتعيد بناء تلك المؤسسة عن طريق وكالات أجنبية وكأن بناء المؤسسة الأمنية ليس ملكاً للدولة العربية كما يجري عندنا بشكل أو بآخر، وبالتالي لا نريد وكلاء تدريب، نريد في الحقيقة أن نعزز الملكية والقيادة الوطنية في إطار تعزيز وبناء المؤسسة الأمنية، ولا نريد أن يتلازم الدعم الأجنبي مع أجندات خارجية وبالتالي يفرض توجهات معينه لبناء المؤسسة الأمنية، بل إن ذلك ينبغي أن يخضع للقانون الوطني.

وهناك إشكاليات عديدة غير موجودة عندنا متعلقة بالدمج والتسريح وإعادة بناء الشرطة في بعض المناطق العربية، وبالإجمال تسير في اتجاه ترشيد وإعادة بناء الجيش بحيث لا يصبح تعداده وتسليحه على حساب العملية التنموية، وهذا في الواقع ما لمسناه في التجربة العراقية، لدينا أسئلة كثيرة تثار حول هذا الموضوع من قبيل، هل نحن بحاجة لجيش في الدولة الفلسطينية المنتظرة؟ وهل نحن بحاجة لجيش تعداده كبير ومسلح بسلاح متطور؟.

وبرأيي الشخصي لا بد من وجود جيش في الدولة المنتظرة وبالحد الأدني ينبغي أن يكون قادرا على الدفاع عن حدود الدولة والأرض والشعب في مواجهة أي من التهديدات الخارجية، ولكن العالم المعاصر يشير أن هناك نسبا معقولة لتعداد الجيش والمسألة هنا مرتبطة ليس بالعدد فقط وإنما أيضاً بالمهنية والاحتراف واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي قد تعوض عن الطاقات البشرية والعدد الكبير، وبالتالي مطلوب الارتقاء بالمؤسسة الأمنية على الصعيد المهني والتسلح بالتكنولوجيا الحديثة واستمرارية التدريب لخلق كوادر وقيادات لهذه المؤسسة.

أن حاجتنا إلى هذه المؤسسة هي حاجة ماسة ومن هنا اؤيد حديث الأستاذ مهنا فيما يتعلق بالتشريعات وفصل القضاء المدني عن القضاء العسكري، وحتى هذه اللحظة لا يوجد عندنا قانون أساس للأمن، ولا يوجد عندنا قانون للشرطة منفصل على قانون الخدمة في قوى الأمن، وكذلك هناك كثير من القوانين كقانون المخابرات وقانون الأمن الوقائي بحاجة للوائح تنفيذية، وهناك مسائل كثير متعلقة بتهديدات أمنية جديدة كالجرائم الإلكترونية واستخدامات الإعلام الإلكتروني بحاجة إلى تشريعات...الخ من المسائل التي ينبغي أن نصل على صعيدها كي نرتقي ببناء وأداء المؤسسة الأمنية.

والمسالة الأخيرة والأهم هو أن بناء المؤسسة الأمنية يجري على مستوى وطني ونحن هنا نعاني من انقسام كبير، انقسام يمس الجغرافيا والشعب ومستقبله وبالتالي لا بناء لمؤسسة أمنية قوية وفاعلة ومساءلة إلا باستعادة الوحدة الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته.

الجلسة الأولى:

الملكية الوطنية وبناء سياسات الأمن القومي في ظل التحديات الجديدة.

رئيس الجلسة: د. نافع الحسن.

نبدأ الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر السنوي الخامس الموسوم بعنوان (إصلاح قطاع الأمن في فلسطين في إطار التغيرات العربية : ماهي الدروس والعبر)، وفي الواقع أن جامعة الاستقلال ممثلة بقيادتها وهيآتها تتمتع بحيوية وطاقة جبارة لمواصلة العمل وتطوير هذه الجامعة بالتزامن مع مواجهة التحديات والحصار المالي المفروض عليها، وفي هذه الجلسة سيتم مناقشة المحور الأول من المؤتمر الذي يتناول (الملكية الوطنية وبناء سياسات الأمن القومي قي ظل التحديات الجديدة).

وسيشارك في النقاش ثلاثة متحدثين، المتحدث الأول سيطل علينا من خلال السكايب وهو:

العقيد الدكتور محمد عبد اللطيف محفوظ ضابط شرطة و دفعة كلية الشرطة عام ١٩٨٨، حاصل على درجة الدكتوراه في الإعلام و الاتصال من جامعة الإسكندرية عام ٢٠٠٣، ورئيس قسم العلاقات العامة في مديرية أمن الإسكندرية سابقاً، و المنسق المساعد لائتلاف ضباط لكن شرفاء، ومنسق المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة - شرطة لشعب مصر - تم فصله من وزارة الداخلية ٢٠٠٩/١٢/٢٠ لقيامه برفع دعوى قضائية في محكمة القضاء الإداري دفع فيها بعدم دستورية منع ضباط وأفراد الشرطة من التصويت في الانتخابات و قام بتأليف رواية سياسية بعنوان العزبة و نشرها بمدونته و عدة مواقع على الإنترنت فتمت إحالته للتحقيق و أصدر مجلس تأديب ضباط الشرطة قراراً بعزله من وزارة الداخلية بعد مدة خدمة تصل إلى ٢١ عاماً، وتضمنت عبارات فصلة من الخدمه العبارات الآتية (إنه لا يسوغ له التذرع بممارسة حقه في التعبير والكلمة للخروج عن الحد المقرر لموقعه وعلى نحو يطال من رموز الدولة من خلال إسقاطات سياسية تعمد العروج عليها بذريعة العمل الصحفي من صنيعه وأن يصف صراحة ضباط الشرطة بالفئة المعزولة والمهمشة وأن يتهم ضباط الشرطة بقابليتهم للتواطؤ مع السلطة).

المتحدث الثاني هو د. رائد نعيرات وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، ومدير برنامج ماجستير التخطيط و التنمية السياسية، ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات، ونشر العديد من الأبحاث و الكتب بالسنوات الأخيرة بمواضيع تخص الأمن و التنمية و الحوكمة الأمنية.

المتحدث الثالث، وهو العميد متقاعد د. محمد المصري، مدير المركز الفلسطيني للبحوث و الدراسات الإستراتيجية - رام الله

عقيد دكتور محمد عبد اللطيف محفوظ / مداخلة عبر تقنية سكايب من جمهورية مصر العر بية منسق المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة (شرطة لشعب مصر)، المنسق المساعد لائتلاف ضباط لكن شرفاء، متحدثاً.

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، وإلى جامعة الاستقلال، وإلى مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. واسمحوا لي أيضاً أن أحدثكم عن: **الإصلاحات البنيوية وبناء القدرات الأمنية فى الدول العربية المتحولة**

تواجه أجهزة الأمن فى الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية عقب اندلاع ثورات شعبية؛ تحديات جسيمة تفرض عليها ضروة التحول للتكيف مع بيئة عمل جديدة تخضع لقيم ومعايير ومبادئ تمثل قطيعة مع الماضى بكل سياساته. فقد اعتادت أجهزة الأمن فى تلك الدول على العمل فى ظل مناخ يعصف بسيادة القانون وينتهك حقوق الإنسان؛ كما اعتادت السلطات الحاكمة فى تلك الدول على التعامل مع أجهزة الأمن باعتبارها أداة فى يد الأنظمة لنشر الخوف والبطش؛ وقمع أى تحركات شعبية تتطلع للتحول الديمقراطى والتداول السلمى للسلطة.

ولا شك بأن عملية التحول التى ينبغى أن تمر بها أجهزة الأمن فى تلك الدول؛ ليست من السهولة بمكان؛ إذ أن الانتقال من نعيم السلطة المطلقة إلى عناء وشقاء السلطة المقيدة؛ هو أمر تواجهه تحديات جسيمة؛ ويتطلب لتثبيت دعائمه فى أرض الواقع تدخلات حاسمة وضمانات جادة؛ تمنع الارتداد نحو الماضى القمعى؛ وتكفل إقامة هياكل مؤسسية وإصلاحات بنيوية صامدة؛ لا تتعلق فقط بالشكل والمظهر الخارجى؛ وإنما تمتد إلى صلب العقيدة الأمنية وجوهر أهدافها؛ كما تمتد إلى قلب المؤسسات وأساليب عملها.

ومن أجل تحقيق ذلك؛ ففى تقديرى أن تلك العملية تتطلب مواجهة (أربعة) تحديات على المستوى الإستراتيجى؛ كما تتطلب ضمان (ثلاثة) مستويات من الرقابة؛ من أجل تنفيذ (ستة) تدخلات على المستوى التكتيكى.

وتتمثل التحديات على المستوى الاستراتيجى فى الآتى :

١ـ التحديات الوظيفية.

٢ـ التحديات الهيكلية.

٣ـ التحديات الإدارية.

٤ـ التحديات التشريعية

كما تتمثل مستويات الرقابة فى الآتى :

١ـ الرقابة العامة.

٢ـ الرقابة المجتمعية.

٣ـ الرقابة الذاتية.

بينما تتمثل التدخلات على المستوى التكتيكى فى الآتى :

١ـ التطهير والمحاسبة والمراقبة

٢ـ التأكيد على الطابع المدنى

٣ـ التحول نحو الإدارة السياسية

٤ـ التحول نحو الإدارة المحلية

٥ـ معالجة التضخم التنظيمى

٦ـ تطوير الأحوال الوظيفية

وفيما يلى عرض لكل عنصر من هذه العناصر؛ كالآتى :

أولا ـ التحديات على المستوى الإستراتيجى:

١ـ التحديات الوظيفية:

وهى تشير إلى ضرورة التوصيف الوظيفي الدقيق لدور جهاز الأمن في المجتمع فى مجال الأمن الوقائى ومجال الأمن الجنائى. حيث تم تشويه الدور الوقائي لأجهزة الأمن فى المجتمع من خلال تضخم هاجس الأمن الوقائي؛ الأمر الذي يأتي بنتيجة عكسية تجعل من وجود قوات الشرطة في الشارع مدعاة لترويع المواطنين بدلا من أن يكون ذلك حافزاً لإحساسهم بالأمن؛ ويتم التمادي في الانسياق وراء هاجس الأمن الوقائي إلي مداه الأقصى فيما يتعلق بالأمن السياسي (أمن النظام)؛ بحيث يتحول هذا الهاجس إلى مبرر للتجسس على الأحزاب السياسية ورموز المعارضة والتجمعات النقابية والعمالية والطلابية.. الخ.

كما تم تشويه الدور الجنائي؛ من خلال اغتصاب جهاز الأمن لسلطة الإدعاء العام أو النيابة العامة؛ حيث يتجاوز جهاز الأمن دوره في جمع الاستدلالات ليمتد إلى ممارسة سلطة التحقيق مع المشتبه فيهم لاستنطاقهم من خلال الضغط عليهم نفسياً وجسدياً؛ لإجبارهم على الاعتراف.

ولذلك فإن التوصيف الوظيفي الدقيق لدور الأمن في المجتمع وقائياً وجنائياً هو أمر يتعلق بصورة جوهرية بالعقيدة الأمنية التى ينبغى ترسيخها لدى أجهزة الأمن؛ بحيث تنصرف عن انحيازها لأمن النظام وتنحاز لأمن المواطنين وأمن المجتمع. وهذا بالطبع يقتضى ضرورة وضع الحدود الفاصلة و الخطوط الحمراء التي لا ينبغي لأجهزة الأمن تجاوزها أثناء ممارستها لدورها فى المجتمع؛ بما يثبت من دعائم هذه العقيدة ويرسخها فى ظل بيئة عمل تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٢ـ التحديات الهيكلية.

تشير التحديات الهيكلية إلى ضرورة إعادة هيكلة جهاز الأمن بما يغير من الهياكل المؤسسية القائمة به؛ والتي تعكس الحاجة الماسة لدى الدولة البوليسية لبعض المؤسسات الأمنية باعتبارها أداة في يد النظام لضمان استمراره. وبالتالى فإن قضايا مثل : معالجة التضخم التنظيمى؛ ومراجعة مستويات القيادة والسيطرة؛ وتفكيك البنية المركزية لبعض الأجهزة؛ واستئصال بعض الأجهزة

الأخرى من جسد وزارات الداخلية؛ كل تلك القضايا تصب فى مصلحة الإصلاح المؤسسى الذى يعيد تنظيم أجهزة الأمن وفقا لهياكل تنحاز إلى الأمن العام بمفهومه الاجتماعى والاقتصادى؛ ولا تنجر للتورط فى مستنقعات الأمن السياسى وأمن النظام.

٣- التحديات الإدارية.

تشير التحديات الإدارية إلى الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لمواجهة أساليب الإدارة التي أنتجتها الدولة البوليسية؛ من خلال استبدالها بأساليب مناقضة تؤدى إلى إنتاج دولة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن ثم فإن الانتقال بوزارات الداخلية من أساليب الإدارة الأمنية إلى أساليب الإدارة السياسية التنفيذية هو أمر حاسم للنجاح فى بناء القدرات الأمنية على مستوى الدولة ككل. كما أن التحول من الإدارة الأمنية المركزية المفرطة إلى الإدارة الأمنية المحلية؛ هو عامل حيوى لبناء القدرات الأمنية على مستوى كل محافظة على حدة؛ الأمر الذى ينعكس على الأداء الأمنى فى مجمله العام.

٤- التحديات التشريعية.

تشير إلى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية لا تقتصر فقط على القوانين الذى تنظم عمل أجهزة الشرطة أو وزارات الداخلية؛ وإنما تمتد إلى كافة القوانين العامة أو الخاصة التى تنظم عمل سلطات تنفيذ القانون بمفهومها الشامل؛ لتنقية هذه القوانين من الصياغات القانونية المطاطة والمصطلحات التجريمية المبهمة؛ التى تؤدى إلى تكريس إطار عقابي واسع؛ يسمح بخلق مناخ من الترويع؛ يتيح لأجهزة الأمن الاستقواء في مواجهة المواطنين وباقي سلطات الدولة. وبالطبع ينبغى أن تستند تلك التحديات التشريعية إلى فلسفة تشريعية مؤداها؛ أن **القانون هو القيود الحكيمة التى تجعل الناس أحراراً**؛ ومن ثم يتم الانسلاخ للأبد من الفلسفة التشريعية المقيتة التى تنظر إلى القانون باعتباره القيود الطائشة الباطشة التى تروع الناس وتجعلهم عبيداً مماليك مرتعشين فى مواجهة السلطة وأجهزة الدولة.

ثانياً - مستويات الرقابة.

١- ضمانة الرقابة العامة.

من خلال الضمان الدستوري الراسخ لمبدأ (الفصل بين السلطات)؛ بما يجعل السلطة التشريعية المنتخبة تحتل موقع المراقب الدائم لأعمال السلطة التنفيذية بجهازها الأمني؛ وبما يجعل السلطة القضائية المستقلة تمارس كافة صلاحياتها دون وجل في مواجهة باقي سلطات الدولة بدون استثناء.

٢- ضمانة الرقابة المجتمعية.

من خلال تقنين دور منظمات المجتمع المدني الحقوقية لتفعيل مبدأ الرقابة المجتمعية على أجهزة الأمن؛ بما يؤدى إلى تكريس نوعية مستقلة من الرقابة تتنافس مع الرقابة التي تمارسها كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

٣- ضمانة الرقابة الذاتية.

من خلال إقرار حق التنظيم الذاتى لرجال الأمن بما يسمح بإنشاء نقابة للدفا ع عن حقوقهم وتنظيم واجباتهم؛ الأمر الذي يساهم في تنمية الوعي لدى كل العاملين بجهاز الأمن بأهمية وضع معايير للرقابة الذاتية تساعد على تدعيم الإحساس بالمسئولية الأخلاقية تجاه المجتمع , ومن خلال اعتماد تقنيات المراقبة الحديثة ونشرها فى كل المقرات الأمنية؛ بحيث تصبح عيناً تكنولجية مفتوحة لرصد أى انتهاكات أو خروقات؛ الأمر الذى يساهم فى ترشيد الممارسات الأمنية.

ثالثاً ـ التدخلات على المستوى التكتيكى:

١ـ التطهير والمحاسبة والمراقبة:

بما يعنى تطهير جهاز الشرطة من القيادات والعناصر المتورطة فى جرائم ضد الشعب؛ وإقرار آليات تكنولوجية وقضائية وبرلمانية وشعبية لمراقبة الأداء الأمنى. الأمر الذى يقدم رسالة لكافة العاملين فى جهاز الأمن بأن لا أحد بمنأى عن المساءلة والعقاب طالما لم يلتزم بضوابط القانون وقواعد حقوق الإنسان؛ ويقدم رسالة للشعب تساعد على تجاوز حالة الخصومة الثأرية الكامنة فى نفوس المواطنين تجاه جهاز الشرطة لإفلاته المزمن من المحاسبة وعدم خضوعه للقانون؛ كما يقدم رسالة للحكومة توضح بأن لا تعارض بين هيبة الدولة وبين إعمال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٢ـ التأكيد على الطابع المدنى:

بما يعنى التأسيس لمجموعة من الإجراءات الحاسمة التى تضمن الحفاظ على الطبيعة المدنية لجهاز الشرطة؛ واستئصال أى صبغة عسكرية أو شبه عسكرية التصقت بهذا الجهاز؛ فأدت إلى انفصاله عن المجتمع واستخدامه كأداة فى يد نظام فاسد لترويع المواطنين. وبالتالى لابد من التعديل الجذرى لنظام الدراسة بكليات ومعاهد الشرطة؛ بحيث تكون مدة الدراسة عام دراسى واحد؛ مع الغاء أى تدريبات عسكرية داخل كليات الشرطة؛ والغاء نظام الإقامة الداخلية بتلك الكليات؛ واقتصار القبول بكليات الشرطة على طلاب كليات الحقوق؛ وإنشاء كليات شرطة متعددة على مستوى المحافظات أو الأقاليم. أيضاً ينبغى للتأكيد على الطابع المدنى لجهاز الشرطة؛ ضرورة الإلغاء الفورى لنظام ندب المجندين لأداء الخدمة العسكرية بوزارة الداخلية

٣- التحول من الإدارة المركزية الشديدة إلى الإدارة المحلية:

حيث تؤدى الادارة المركزية الشديدة لأجهزة الشرطة إلى تسخير أجهزة الأمن لخدمة النظام الحاكم؛ وبالتالى فإن التحول نحو الإدارة المحلية يعنى تنظيم جهاز الشرطة وفقاً لنظام غير مركزى يأخذ بـ (نظام الشرطة المحلية)؛ بما يساعد على التصدى للمشكلات الأمنية التى تتمايز وتختلف من محافظة إلى أخرى؛ ويساهم فى تبنى مطالب الجماهير الأمنية المزمنة التى طال إهمالها. ومؤدى ذلك أن يكون لكل محافظة جهاز شرطتها الخاص، التابع لمحافظ المحافظة تنفيذياً والتابع فقط لوزارة الداخلية فنياً وإدارياً؛ مع تفعيل ذلك بتبنى نظام إنتخاب المحافظين، ليصبح مؤشر « الارتفاع بمستوى الخدمات الأمنية « أحد عناصر البرنامج الإنتخابى لتقييم المرشحين لمنصب المحافظ ، الأمر الذى يساهم فى تحفيز أى محافظ نحو توجيه جهاز الأمن

لخدمة المواطنين وليس خدمة السلطة المركزية ، مع السماح بوجود جهاز واحد فقط له اختصاص عام على مستوى الدولة؛ يتولى متابعة الظواهر الإجرامية التى تفوق قدرات أجهزة الشرطة المحلية.

٤- الإدارة السياسية.

فلقد درجت العديد من النظم فى منطقتنا العربية على إسناد منصب وزير الداخلية لكادر أمنى لتنفيذ أجندة سياسية؛ وبالتالى حان الوقت للانقلاب على ذلك التقليد النابع من دهاليز الدولة البوليسية؛ والمبادرة نحو إسناد منصب وزير الداخلية لكادر سياسى لتنفيذ أجندة أمنية. إذ أن استبعاد أسلوب الاعتماد على كادر أمنى لقيادة وزارة الداخلية؛ وإسناد منصب وزير الداخلية إلى «وزير سياسى» من خارج هيئة الشرطة ، يعنى التحول إلى النهج السياسى فى الإدارة التنفيذية؛ الأمر الذى يوفر رؤية سياسية عريضة لإدارة العمل الأمنى؛ تخرج به من حيز الرؤية المهنية الضيقة المتحيزة للمؤسسة الأمنية أكثر من انحيازها للمجتمع. كما يفتح الطريق للتعامل مع القضايا الأمنية بمنظور مجتمعى وسياسى ، يقيد وزارة الداخلية بأجندة المجتمع وأولوياته الأمنية ، بدلا من أن تفرض الوزارة رؤيتها وأولوياتها الأمنية على المجتمع.

٥- معالجة التضخم التنظيمي:

حيث تتضخم الهياكل التنظيمية لوزارات الداخلية فى النظم البوليسية؛ من خلال وضع ذراع أمنية داخل الكثير من المرافق المدنية فى الدولة؛ الأمر الذى يؤدى إلى استنزاف الموارد البشرية والمالية لأجهزة الأمن فى مهام غير أمنية. وبالتالى فإن الإصلاح المؤسسى يقتضى ضرورة إخراج عدد من المؤسسات الأمنية من البناء التنظيمى لوزارات الداخلية وإلحاقها بوزارات أخرى أو جهات أخرى. كما يقتضى إستئصال مؤسسات الأمن السياسى من جسد وزارات الداخلية وألحاقها بمنظومة الأمن القومى؛ حيث ثبت بالممارسة العملية أن استمرار وجود تلك المؤسسات ينحرف بالعمل الأمنى بحيث يتم تغليب الأمن السياسى وأمن النظام على حساب أمن المواطنين وأمن المجتمع. علاوة على ضرورة تفكيك البنيان المركزى لأجهزة مكافحة الشغب بحيث تتحول لأجهزة محلية على مستوى أقسام الشرطة؛ ويتم تغيير اسمها إلى وحدات التدخل السريع بحيث تكلف بالانتقال صحبة مأموريات القبض على الخطرين ومداهمة الأوكار الإجرامية ومناطق الاتجار فى المخدرات وزراعتها وتصنيعها؛ وفض المشاجرات الكبيرة؛ بالإضافة إلى مواجهة أعمال الشغب العام بأساليب احترافية غير قاتلة.

٦- تطوير الأحوال الوظيفية للعاملين بالشرطة:

من خلال تعديل هياكل الأجور؛ ودعم برامج الرعاية الصحية والاجتماعية؛ وإقرار مبدأ التوطين الوظيفى فى دائرة محافظات الإقامة؛ وتصميم برامج علمية لتغيير الصورة الذهنية المتعلقة بالشرطة من خلال تغيير الزى والهيئة لرجال الشرطة؛ وتغيير التصميم المعمارى لمقرات ومبانى الأجهزة الأمنية.

إذن يواجه الاصلاح البنيوى فى أجهزة الأمن فى الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية عقب ثورات شعبية. يواجه ٤ تحديات (وظيفية وهيكلية وإدارية وتشريعية)؛ ويحتاج إلى ٣ مستويات من الرقابة (عامة ومجتمعية وذاتية)؛ من أجل تنفيذ التدخلات الـ ٦ التى تم تفصيلها سلفاً.

ولكن؛ وأؤكد على كلمة لكن؛ لكن وصول تيارات الإسلام السياسى إلى السلطة بجناحيها التنفيذى أو التشريعى فى الدول العربية المتحولة ؛ يلقى بظلال كثيفة من الشك حول إمكانية القيام بتنفيذ أى إصلاحات تتعلق بأجهزة الأمن؛ حيث تغيب الإرادة السياسية والإرادة الأخلاقية لدى تلك التيارات؛ انطلاقاً من مرجعيتها الفكرية التى تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل هوية المجتمعات وفقا لتصورات متأسلمة متشددة متطرفة. ونظراً لأن تلك المحاولات يتم مواجهتها بمعارضة شديدة من القوى السياسية المدنية الديمقراطية؛ بل ومن المواطنين العاديين المدافعين عن حرياتهم الشخصية؛ فإن قمع تلك المعارضة المتصاعدة سيصبح هو الحل للقضاء عليها. ولذلك تنظر تيارات الإسلام السياسى إلى أجهزة الشرطة الحالية بعقيدتها القمعية؛ باعتبارها أجهزة مثالية لتنفيذ أغراضها فى أسلمة المجتمعات.

وبالتالى؛ وفى ظل هذا الواقع السياسى غير المتحمس للإصلاح الأمنى؛ تطفو على الساحة ٣ مخاطر تتمثل فى الآتى:

١- اختراق المؤسسات الأمنية من أجل توظيفها للأغراض السياسية لتيارات الإسلام السياسى؛ تحت زعم الإصلاح البنيوى والهيكلى.

٢- ارتفاع درجة المقاومة الداخلية للإصلاح المؤسسى؛ الكامنة فى المؤسسات الأمنية؛ تحت زعم الخوف من التفكيك والخشية من الاختراق والتوظيف.

٣- تراجع الإرادة المجتمعية نحو التغيير نتيجة اليأس والإحباط؛ ومن ثم القبول بمنطق الأمن مصحوبا بالبطش والاهانة باعتباره أفضل من غياب الأمن تماماً، وللأسف؛ فإن هذه المخاطر الثلاثة هى التى تشكل الواقع الأمنى الحالى فى الدول العربية المتحولة، ولذلك تبدو أى خطوات نحو الإصلاح البنيوى لأجهزة الأمن فى هذا المناخ بمثابة محاولات لدس السم فى العسل؛ ولا تخلو من الريبة والشك فى النوايا التى تختفى خلفها، ولكن رغم ذلك؛ علينا ألا نيأس من المطالبة بالإصلاح الأمنى؛ مع ضرورة تبصرة الناس بأن الأفكار العظيمة يمكن استخدامها فى الزمن الردئ كساتر لتمرير السياسات الخبيثة، علينا ألا نيأس؛ من الحلم بعالم سعيد؛ رغم أنه خلف كل قيصر يغيب؛ يأتى قيصر جديد.

د. رائد نعيرات- محاضر في قسم العلوم السياسية ومدير برنامج ماجستير (التخطيط والتنمية السياسية)/ جامعة النجاح الوطنية

شكراً للمنظمين، وشكراً للأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وشكراً لجميع الحضور كل بلقبه و اسمه، في الحقيقة الورقة التي سأعرضها هي بعنوان **الملكية الأمنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي – الحالة الفلسطينية نموذجاً** و مصطلح الملكية الأمنية ليس بالجديد و كثيراً ناقشناه باعتقادي على مدار أول ثلاثة مؤتمرات في الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية تناولت موضوع الملكية الأمنية من زوايا مختلفة إلا أن المستجد في هذا الموضوع هو الربيع العربي الذي حول موضوع الملكية الأمنية و الأمن الشامل من قضية نظرية تناقش في أوساط النخبة و أوساط السياسيين و الأكاديميين و المتخصصين في الحقل الأمني إلى لغة دارجة لدى الشارع العربي، حيث أن هناك إجماعا كاملا على أن الانفجار العربي إذا جاز لنا أن نسميه حدث نقربه بالانفجار الكبير هو نتيجة لقضيتين أساسيتين وهما:

أولا: عدم شعور المواطن العربي بالأمن الاقتصادي سواء واقعه أم مستقبله.

ثانياً: غياب الحريات و السطوة المبالغ فيها للمؤسسة العسكرية أو المؤسسة الأمنية.

وهذا ترافق مع حالة الديمقراطية التي شهدها العالم العربي على مدار الثمانينيات هو شعور المواطن بمفاهيم الديمقراطية و إطلالة المواطن العربي على مفهوم المواطنة وحقوقها الخ.... و عدم قدرته على تلمسها في الواقع هذا أدى إلى حدوث هذا الانفجار الكبير، وبالتأكيد الواقع الفلسطيني لم يستطيع محاكاة الربيع العربي و هذا لخصوصية معينة إلا انه لا يغيب عن ذهننا و نحن ندرس الصورة أن الربيع العربي يعشش في ذهن المواطن الفلسطيني و هو يحاول إما فرداً أو جماعة أو مجموعات أو بأي شكل من الأشكال محاولة محاكاة و سلوك و آليات الربيع العربي.

و الآن عندما نريد أن نناقش قضية الملكية في الحالة الفلسطينية و مقارنتها بعد الربيع العربي باعتقادي إنهما يشتركان في مجموعة من التهديدات التي باتت تواجه الفعل الأمني و السلوك الأمني على حد متواز، و من أبرز هذه التهديدات التي يشترك فيها العالم العربي و الحالة الفلسطينية هو ما يسمّى بالدور الافتراضي للمواطن و أن المواطن اليوم بات يلعب دوراً غير محسوس، هذا الدور يتضمن أن المواطن يمتلك جهاز كمبيوتر و بالتالي يستطيع أن يقدم تهديد سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي لأعتى الدول، و بالتالي قد يصح اليوم أن نطلق على أن المواطن بات أمة إذا إستغل إيجاباً أو سلباً وأصبح يطلع بأدوار جديدة وذلك على النحو التالي:

أولا: قدرة المواطن على إدارة التهديدات المختلفة سواء محلياً أو دولياً.

ففي الوقت الذي كان المواطن بحاجة إلى سنة أو إلى أشهر للقيام بعمل معين اليوم يستطيع المواطن مع مجموعة من الأقران أن ينفذ عملا خلال دقائق أو خلال ثواني أو أن ينشر فكرته الخ...

ثانياً: سرعة التجنيد و المبادلة بحيث أن الدولة أو المؤسسة الأمنية ورجل الأمن قد يفاجأ بدور المواطن المباغت نتيجة هذا العمل المستتر الذي قد يلمس أثره على أرض الواقع.

و التهديد الآخر الذي وجد أبان الربيع العربي و ما بعد الربيع العربي هو قضية الهوية حيث أن العالم العربي و الفئات العربية توحدت في الميادين ولكن ما بعد الربيع العربي كشف عن أزمة مهمة

جدا في العلاقات المواطنية بين مختلف فئات الشعب فيما يخص النظام السياسي و عاد الجدل من جديد حول ملكية النظام السياسي، هل النظام السياسي تعود ملكيته للمجتمع؟، أم حكر على الطبقة التي تحكم؟.

وهذا التهديد يتطلب دائما الإجابة على قضايا وأسئلة، كيف تحكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية؟، لماذا هذا الحديث؟، لأننا نريد أن نقلل التهديدات التي يواجهها النظام السياسي بحيث تبقى تلك التهديدات إما أن تأتي من فئة مهمشة، أو من فئة خارجة عن القانون , أما أن نحول كل المجتمع مهددا للنظام السياسي باستثناء الفئة التي تحكم من هنا سيكون أو سيتولد عدم الاستقرار في النظام السياسي.

وهناك مسأله هامه ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد وهي كيف لنا أن نبني نظاما قائما على الشعور بالمواطنة و صناعة ثقافة سياسية جمعية؟. هذه المسأله مهمة وتاريخياً العقلية العربية ذهبت إلى التفكير برجل الأمن من باب تدخله بالعمل السياسي أو عدم تدخله بالعمل السياسي، و دائماً المنطق يقول أنه يجب تحييد رجل الأمن عن العمل السياسي وفي الحقيقة المتغير الجديد لا يصلح معه ذلك حتى لأنه عندما حيد الأمن المصري لم يحدث استقرار و لم يحدث تنمية وعلى العكس من ذلك حصل، و بالتالي يجب اليوم البحث عن كيف يمكن خلق رجل أمن قادر على إحداث التنمية؟، ليس بحياده أو قربه من العمل السياسي بمقدار ما هو الدور التنموي المطلوب من رجل الأمن؟.

التحدي الآخر الذي يواجه اليوم الحالة العربية و الحالة الفلسطينية جمعاء و هو سلوك المواطن ، والربيع العربي خلق لنا مؤسسة تشريعية صعب إدارتها و قيادتها و هي مؤسسة الميادين و هذه أصبحت مقدسة لدى المواطن و مقدسة لدى فئة النظام و تعد أحدى عناصر الحكم و إدارة النظام في علاقته بمواطنيه و مواطنتهم و هذا يتطلب رجل أمن يتمتع في سلوك أمني ديمقراطي حضاري عالٍ يستطيع أن يحافظ على وجود الناس في الشارع دون أن يخل بهذه المواطنة و لا ينقل الصراع من صراع جزئي يحوله إلى تهديد عام للنظام السياسي،هذه التحديات كلها تفرض اليوم صياغة نظرية أمنية جديدة قائمة على مجموعة من العناصر و أطلقت عليها العناصر الأساسية الأربعة وذلك على النحو التالي :

العنصرالأول: دور المؤسسة الأمنية يجب أن يقوم على تحقيق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي للمواطن كأولوية ، واليوم لم يعد دور الأمن فقط الحفاظ على أمن المواطن بالعكس هناك تهديدات تواجه المواطن في حياته الاجتماعية، وفي حياته الفردية و قد تستطيع أعتى مؤسسة أمنية أن تحقق هذا و لكن دور المؤسسة يجب أن يقوم على تحقيق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي للمواطن.

العنصر الثاني: و هو مترافق مع الانفجار بالإحساس الديمقراطي في المجتمع و هي مسأله يجب أن تقوم عليها النظرية الأمنية الجديدة وهي إحساس المواطن بالأمن دون إحساسه برجل الأمن و هذا عكس ما ساد على مدار الفترات السابقة بالعالم العربي دائماً يتم الشعور برجل الأمن و لا يشعر المواطن بالأمن ويجب بناء الأمن على إحساس المواطن بالأمن و ليس برجل الأمن.

العنصر الثالث: صناعة نظرية أمنية تحدد التهديدات التي تواجه المجتمع بأكمله و ليس بالنظام السياسي أو الحزب الحاكم حتى يكون هناك رافعة مجتمعية من قبل المجتمع من كل فئاته الشعب باتجاه موضوع الأمن.

العنصر الرابع : التربية الأمنية التي يجب أن تقوم على مجموعة من الأعمدة و هي السلوك الأمني الديمقراطي و استحداث دوائر داخل الأجهزة الأمنية من أجل ترسيخ قيم اجتماعية و أمنية و اقتصادية من شأنها أن تحقق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي للمواطن.

وأخيراً إن مسألة الوضوح والشفافية بالفعل الأمني يجب أن تكون واضحة للعيان وعملياً إن ما هو حادث اليوم نتيجة الشفافية في الحكم ينبغي أن يكون واضحاً في إعلان الموازنة وعندما ينظر المواطن في أي دولة عربية أو حتى عندنا في فلسطين و يجد أن الموازنه الأمنية تستهلك ثلث الموازنة العامة للدولة، فيصبح تساؤله ما هو دور الأمن إذا كانت هذه موازنة الأمن؟ وهل الأمن يحقق لي ما أصبو إليه؟.

وهناك مسأله هامة أيضاً تستدعي أن نقف عندها وهي مسألة التواصل الاجتماعي مع المجتمع و مؤسساته بحيث يكون هذا التواصل إيجابياً، وليس كما هو حادث في عالمنا العربي، وللأسف يعلو على هذا التواصل النبرة الأمنية و ليست النظرة المجتمعية، و رجل الأمن عندما لا يتواصل مع المواطن أو مع النخب أو المؤسسات من المنظور الاجتماعي إنما يتواصل معهم أمنياً، و من هنا على أقل تقدير يجب أن تكون الرسالة عكسية ولا أريد أن أبالغ أكثر من ذلك، وعندما نتكلم عن الحالة الفلسطينية نموذجاً باعتقادي أن الحالة الفلسطينية تشترك فيما سبق بشكل أو بآخر إلا أن الحالة الفلسطينية تواجه ثلاث قضايا أخرى تميزها عن الحالة العربية وهي على النحو التالي:

القضية الأولى : الحالة الفلسطينية و بالذات بعد حصولنا على دولة غير عضو في الأمم المتحدة و ضبابية دور المؤسسة الأمنية اليوم، هل هي مؤسسة تتبع للسلطة؟، أم هي مؤسسة تتبع إلى دولة مستقبلية، فمن أبرز التهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني تتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي و ما يشكله من تهديد للمواطن الفلسطيني و الذي تعاظم دوره بعد حصولنا على دولة غيرعضو في الأمم المتحده.

القضية الثانية: الاستيطان والمستوطنون اللذان يشكلان اليوم تهديدا للواقع و المستقبل الفلسطيني، و المؤسسة الأمنية ينبغي أن تجيب عن سؤال هام وهو ما دورها في هذا الإطار؟، وكذلك الانقسام و تأثيره على القضية الفلسطينية برمتها، و بالرغم من تلك الآثار إلا أنه ينبغي عدم ربطه أي الانقسام بالعملية التنموية والديمقراطية في المجتمع وهذا الربط يقودنا إلى حالة خطيره جداً جداً

و كذلك هناك مسألة هامه جداً ينبغي أن تلقى اهتماماً وهي العقيدة الأمنية الجمعية التشاركية القائمة على حب المواطن للمؤسسة الأمنية، و بالتالي باعتقادي أن المجتمع الفلسطيني عاش حالة في الانتفاضة الآولى حاله مثالية بحيث « كان الشخص يذهب ويخبر الشباب المطاردين عن أخيه بأنه يتعامل مع الأمن الإسرائيلي أو يساوره الشك بذلك، بالتالي ما أود قولة لماذا هذا الانفصال اليوم بين المواطن و المؤسسة الأمنية نفسها؟، ومما هو ملاحظ أيضاً أن لدينا تضخم في المؤسسة الأمنية الفلسطينية بحاجة الى إعادة نظر.

نعم حدث إصلاح و لا يمكن لعاقل أن ينكر ذلك و لكن مازال لدينا ثلاث إشكاليات في المؤسسة الأمنية وذلك على النحو التالي:

أولا: الأعداد الكبيرة الموجودة في أوساط المجتمع و لديها سلوك قد يقود إلى حالة من الخصام بين المجتمع و المؤسسة الأمنية.

ثانياً: لغاية الآن لا يشعر حتى النخب بأن هناك مؤسسة أمنية كاملة، ومازلنا نتكلم عن مؤسسة أمنية، وعن قطا ع أمني وتعدد أجهزة، بالتالي مهم جداً أن ننتقل من عملية إعادة الهيكلية إلى عملية بناء الأجهزة الأمنية بعقيدة أمنية تتفق مع الحالة الفلسطينية الخ...

أما بالنسبة ما يخص قضية ضبابية الدولة و سأنهي بها.

في الحقيقة أن المواطن الفلسطيني فرح كثيراً و النخب الفلسطينية تفاءلت كثيراً في موضوع حصولنا على هذه الدولة فأصبح الاحتلال لا يشكل فقط تهديداً لأمن المواطن الفلسطيني بل يشكل تهديداً لسمعة الأجهزة الأمنية غير القادرة على صد هذا التهديد و شكراً جزيراً و يعذرني من لا يتفق معي.

كلمة د. محمد المصري

بحثت في تجارب شعوب كثيرة حول موضوع الملكية الوطنية فلم أجد وصفا ينطبق على الوضع الفلسطيني، فكافة التجارب التي اطلعت عليها بنيت في دول تتمتع بسيادة كاملة فبالتالي تلك الدول تتملك تلك العملية بأكملها أو تؤسس إلى بناء سياسة أمن قومي، فوضعنا الفلسطيني بالنسبة لي كان ملتبسا كلياً، بمعنى إننا تحت احتلال فكيف لنا أن نصنع سياسة أمن قومي ونحن لا نستطيع أن نتحرك من منطقة إلى أخرى؟، وكيف لنا أن نصنع سياسة أمن قومي ونحن لانستطع أن نوفر استدامه مالية لأي مشروع صغير؟، أردت أن أبدأ بهذا الأمر قبل أن أشرع بمداخلتي، حيث أن العنوان الذي سأتحدث عنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام وذلك على النحو التالي :

القسم الأول : الملكية الوطنية.

القسم الثاني: سياسة الأمن القومي.

القسم الثالث: التحديات الجديدة.

وهذا العنوان متشعب جدا وكان يتطلب مني قبل أن أدخل في موضوع سياسات الأمن القومي أن أعرج على تعريفات سريعة للأمن القومي وأريد أن أدخل في التفاصيل بقدر ما أوجزت بذكر التعريفات وذلك على النحو التالي:

أولا: يعني حماية الأمن من خطر القهر على يد قوى أجنبية.

ثانياً: يعني المحافظة على المصالح الحيوية للدولة.

ثالثاً: يعني التصرفات التي عن طريقها يسعى المجتمع الى حفظ حقه في البقاء.

وهناك مفاهيم للأمن القومي وفي الحقيقية لا أريد الإطالة في الجانب النظري، ووفق التعريفات سأقترب من بعدين لتعريف المفهوم نظرياً، وحسب مركز الدراسات الإستراتيجة التابع للقوات المسلحة المصرية، يذكر أن الأمن القومي عملية محلية مركبة، كما يتناول قدرة الدولة على تنمية التحكم في إمكانياتها، وحماية قدراتها على كافة المستويات سيما منها الأخطار الداخلية والخارجية، ومن جانب آخر هو الأمن القومي امتلاك أسباب القوة القومية المؤهلة للقيادة وبكفاءة وهذا دور قيادة وأقصد هنا القيادة السياسية وليس قيادة الأمن، القادرة على تحقيق تطلعات الأمة وتضمن لها البقاء دون الشعور بالهواجس والخوف والقلق.

وهناك مفهوم شامل للأمن القومي ولا يتعارض مع مفهوم الأمن الوطني و هو بُعد من أبعاده ، والمتعارف علية بالنسبة إلى الأمن القومي يتجسد بالحدود السياسية إلى تلك الدوله، وهذا مدخل نظري يحاول للنقاش يؤكد على فكرة أن عدم وجود حدود سياسية بالإضافة الى فقدان السيادة والسيطرة على الحدود سواء البرية والجوية والبحرية والتنقلات الداخلية من مدينة إلى أخرى لا يستطيع أن يبني رؤيته تجاه الأمن القومي ومن هنا أجريت تعديل على ورقتي هذه، وبالأمس وجدت مجموعة من الإضافات النظرية حول مفهوم الأمن القومي في الأدبيات الصادرة عن مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تتحدث عن سياسة الأمن القومي فتناولت التالي :

أولا: ينبغي أن تتحدد التهديدات وكيف تتغير البيئة الأمنية في ظل المتغيرات التي نتحدث عنها؟، وما هي التهديدات الحالية والمستقبلية؟، وما هي التهديدات التي تحتاج الى معالجة سريعة؟، ولا ننتظر وضع خطة خمسية لها، ومن يراقب تلك المعالجة أو العملية هذه كلها؟، وهذه العملية ليست بسيطة وهي معقدة بسبب عدم امتلاكنا للسيادة بالإضافة الى افتقارنا للرؤية الصحية لطبيعة سياسة الأمن القومي.

ثانيا: يتم الحديث أيضاً عن هيكلية سياسة الأمن القومي وأضيف أن هيكلية سياسة الأمن القومي تختلف من دولة الى دولة ولكن تتألف من ثلاثة عناصر وذلك على النحو التالي.

أ- دور الدولة في المنتظم الدولي بمعنى هل تستطيع الدولة أن تلعب دورا مؤثرا في النظام الدولي؟.

ب- التحديات والتهديدات بمعنى كم تواجة من تحديات وتهديدات؟.

ج- مسئولية هذه الأطراف التي تنفذ سياسة الأمن و بالتالي تدرس أولا بأول و تغير و بالتالي يتم تحديد لهذا الموضوع و الشروط المطلوبة لوجود سياسة أمن قومي ينبغي أن تتضمن:

١- يجب أن تقوم سياسة الأمن القومي على الإجماع الوطني ، لا يمكن لك أن تعمل سياسة أمن قومي و أنت منقسم إلي قسمين و غير ذلك في مؤسستين أمنيتين مختلفتين عن بعضهم البعض في السياسات و في التفكير و التسليح الخ....

٢- يجب أن يكون هناك مرجعية مؤسساتية التي تأخذ صفة الشرعية و مَن يقرر مرجعية المؤسسة الأمنية؟.

٣- الالتزام بالشفافية.

والمداخلات المقدمة كانت تتناول الوضع الداخلي و الخارجي و المفاهيم العامة و التعريفات النظرية لمفهوم الأمن القومي والوطني.

وأود الآن الحديث عن التعريف الإجرائي لمفهوم الملكية الوطنية للأمن القومي وهي عملية بحث في سبل إزالة المعوقات التي تحول دون التملك الخارجي لوسائل التخطيط أو رسم السياسات الأمنية على المستوى الأمني الضيق و الواسع و التي تمكنا من بناء أمن وطني و قومي وفق الاحتياج الفلسطيني الخاص وهذا التعريف لمفهوم الملكية الوطنية يمكن أن نتناقش فيه أو يحدث حوار فيما بعد.

إذاً ما هي التحديات التي تواجهه سياسات الأمن القومي؟، على المستوى الخاص الفلسطيني، ومنذ ستة عقود من الزمن ولغاية الآن والفلسطينيون مشتتون و ملاحقون وأمنهم مهدد لأننا تعودنا على ذلك منذ عام ١٩٤٨ و لغاية الآن و قبل ٤٨ كان مهددا أيضاً، لكن هناك تحديات خارجية من أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، و نظام العولمة الجديد بمعنى ما ينتقل خلاله من مخاطر كبيرة جداً « كمكافحة الإرهاب و حتى غسيل الأموال الخ... من التحديات الخارجية التي تمارس الضغط علينا حتى نُغير موقفنا.

بالإضافة الى التحديات الداخلية من حيث افتقادنا إلى السيادة على الأرض مع وجود تبعية اقتصادية نتيجة اتفاقية باريس الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٥، والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ونريد أن نأخذ نموذج تحدي وجود الاحتلال الإسرائيلي، حيث أنه بعد الانقلاب الذي حصل في قطاع غزة عام ٢٠٠٧ وجد تحرك من قوى الأمن الفلسطيني لفرض الأمن و ضبط الاستقرار في الضفة الغربية فعلى سبيل المثال في مخيم بلاطة ذهبت قوات الأمن لدخول المخيم لفرض الأمن والقانون ووضع حد لظاهرة التسلح وأثناء وجود القوات الأمنية الفلسطينية طلب الجيش الإسرائيلي إخلاء الموقع وسحب القوات الأمنية الفلسطينية إلى مواقعها. هذه حالة من الحالات التي من خلالها تريد إسرائيل أن تزعزع ثقة المواطن الفلسطيني في مؤسسته الأمنية، وتبعث برسالة مفادها أن إسرائيل مازالت تسيطر على الحالة الأمنية في الضفة الغربية عبر تدخلها متى وأيمنا شاءت في الحالة الأمنية في الضفة الغربية.

وحالة أخرى كان هناك ٨٠ واقيا من الرصاص كانت بحوزة القوات الأمنية الفلسطينية فقامت إسرائيل بمصادرتها، لماذا فأنتم الذين أتيتم بهن ونحن أتينا بهن للقيام بمهمات ذات صلة بنشاط أمني فلسطيني مرتبط بفرض النظام والقانون، وبذلك تريد إسرائيل أن تبعث برسالة مفادها أنكم أي الفلسطينين لن تتصرفوا بالأمن كما تشاءون وحتى الواقي من الرصاص لا تملك أن تستخدمه لتدافع عن نفسك، إذاً من منظور إسرائيل لا ترغب في استقرار الوضع الأمني في الضفة الغربية.

المثل الثالث من هذا الجانب : كيف تؤمن السجون الفلسطينية إن كان مستوى الجرائم أو حتى السياسيين الذين كنا نعتبرهم فترة من الفترات (كانوا في السجون)، لا نستطيع أن نؤمن بنية تحتية حتى للعيش بكرامة في داخله ولا نستطيع أن نحمي السجون ،و حدث أمامنا و خطف قياديان من أريحا ، فكيف يمكن أن تتملك الملكية الوطنية لرسم السياسات و أنت لا تستطيع أن تحمي سجنا لديك.

والجانب الآخر و هو التهديد المتواصل في الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يا إخوتي , في غزة تغيرت أسماء الشوارع وهناك يتم تغيير للذاكرة الفلسطينية أسماء الشهداء ترفع من مكانها وويوضع مكانها اسم شخص آخر, كأن التاريخ بدأ من عام ١٩٨٧ وتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية لم يبدأ في العام ١٩٨٧.

وجملة القول إنه من الصعب حدوث تنمية مستدامة في ظل الاتفاقيات الموجودة والجميع يطالب بتغير الاتفاقيات أو تعديلها لتلبي الاحتياجات الفلسطينية وعلى كافة المستويات، ولكن هذا صعب جداً.

إذاً ما هي متطلبات تحقيق الأمن للشعب الفلسطيني؟.

١- تحقيق الأمن للمواطن الفلسطيني.

٢- وجود كيان فلسطيني مستقل.

وكيف إذاً نزيل كل المعوقات أمام دور الملكية الوطنية لتطوير القطاع الأمني الفلسطيني؟.

يتأتى ذلك وفق التالي :

اتخاذ سياسات أمنية تفضي إلى تحقيق الأمن الشعبي، ويجب أن نخلق ثقافة مجتمعية تجاه مفهوم الأمن حتى تشرك هذا المواطن لجعلة يشعر بالثقة المتبادلة بينه وبين رجل الأمن، و يجب أن تشركه في صناعة القرار السياسي، ويجب أن يشعر بالأمن و الأمان ولا يخاف من رجل الشرطة , وإشراك كافة الفئات في رسم السياسة الأمنية (المجتمع المدني والإعلام).

و في إطار هذا الموضوع يوجد هناك صورة قاتمة حول المستقبل، بمعني لا يوجد حل سياسي، ولا يوجد لديك بناء قدرات، وما زال الانقسام قائماً، وأعتبر هذا اليوم جزءا من الملكية الوطنية , هذه الندوة جزء من الملكية الوطنية على صعيد قطاع الأمن كله و أقترح التالي: تعزيز دور جامعة الاستقلال عبر مناهجها المدرَّسة للطلبة سيما وأنه منهج أمني وطني من ناحية الملكية الوطنية.

وتحديد المادة التدريسية من حيث تناسبها مع واقعنا الفلسطيني، و لا نقول أن نأتي بمنهاج من سنغافورة أو نطرح منهاجا تعليميا جديدا أو ننتدب بعض الأساتذة و الأكاديميين بشكل متواصل سواء كانت عربية أم فلسطينية , إنما ينبغي أن يشمل المنهاج التدريبي حوافز وغرس قيمة الفخر في نفس الطالب كونه سيشعر بشعور الفخر عندما يكون لديه حافز و سيقدم على هذا المجال بكفاءه عالية.

كما يمكن الانفتاح على العرب، خاصة على المراكز العلمية و البحثية , و هناك تجارب و ملكية وطنية عربية موجودة بشكل كبير جداً في العديد من البلدان العربية الشقيقة، و أتفق مع حديث د. نايف جراد أن لا تعطى فرصة أن يأتي الممول و يفرض علينا مشاريع معينة لا نحتاجها.

أريد أن أختم بكلمة واحدة للأسف القيادة السياسية كلها بدون استثناء تمتعوا بثقافة سمعية غير عادية و ويجيدون لغة الهمس بالأذن لا يحبون القراءة، ليس هناك أحد يحب أن يقرأ، نرسل له بحثا مكونا من ٢٠ صفحة فقط ينظر إلى الموجز و لا يستطيع أن يحلل المطلوب من حيث نتائج البحث لأنه لم يقرأ إلا التفاصيل الصغيرة، والثقافة السمعية يجب أن تتغير، و أشكركم على حسن استماعكم.

مداخلة رئيس الجلسة د. نافع الحسن

أشكر السادة المتحدثين افتح الآن باب النقاش. ولكن قبل ذلك أود الإشارة إلى النقاط التالية السريعة، من سنوات تجربتنا الفلسطينية في هذا **الإطار تواجه جملة من التحديات وذلك على النحو التالي :**

١- الاحتلال الإسرائيلي.

٢- الفساد باعتباره يشكل عائقاً أمام بناء دولة القانون.

٣- الجهل المتمثل في أمية النخبة السياسية فيما يتعلق بالموضوع الذي قيد حولة النقاش.

والمداخلات السابقة تضمنت قدراً كبيراً من الصراحة والمطلوب أكثر من الصراحة في الواقع من حيث التعامل مع الجمهور الفلسطيني، وعلية أشكر د. محمد المصري، و د. العقيد محمد عبد اللطيف محفوظ، و د. رائد نعيرات على الأفكار التي طرحها وكذلك المقترحات التي قدمها.

النقطة الأولى: التي أرغب في الحديث عنها فيما يتعلق بالملكية الوطنية وبناء سياسات الأمن القومي، ورجل الأمن كما تعرفون هو خادم للوطن والشعب وهذا هو المعروف أو ما يجب أن يكون، ورجل الأمن هو موظف يتلقى راتبا وبالتالي مَن يتحكم في تصرفاته؟، بالطبع النظام السياسي فإذا كان النظام السياسي ديمقراطياً يكون تصرف رجل الأمن تصرفاً قانونياً وعادلا ومنظبطاً، وإذا كان في خدمة نظام مستبدا يكون تصرف رجل الأمن مندرجاً في خدمة هذا النظام وبالتالي يكون معادياً لشعبة.

وأود الإشارة إلى تجربة الاتحاد السوفيتي الذي سقط دون حرب أو إطلاق رصاصة واحدة لماذا؟ كونه كان يفتقر إلى الديمقراطية، والمحافظة على حقوق الإنسان... الخ، بالإضافة إلى عوامل أخرى وكان لدية خمسة ملايين من القوات المسلحة، ودولة نووية، خمسة عشر مليون من أعضاء الحزب الشيوعي، وخمسة ملايين مخبر لم يستطيعوا جميعاً حماية النظام من السقوط.

نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي كان لدية ١٤٠٠٠٠ مخبر لم يستطعوا حماية النظام من السقوط، وكذلك الأمر في جمهورية مصر العربية و د. محمد محفوظ لديه الخبرة بهذا الموضوع أكثر منا جميعاً فكان لديه مليونان من المخبرين الذين يتلقون رواتب من الدولة لم يتمكنوا من حماية النظام.

إذا هذه هي الدورس المستفادة من الربيع العربي.

النقطة الثانية: نظرية الأمن القومي باستمرار في المحافل الفلسطينية أستمع إلى حديث كثير في هذا المجال، الأمن القومي يعني منظومة تتكون من عدة عناصر سياسية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية...الخ.

والأمن القومي لا يمكن أن يقوم إلا في دولة ذات سيادة بالمفهوم الأفقي والعمودي، فإذا افتقدنا وجود الدولة ومن ثم السيادة يصبح الحديث عن الأمن القومي مجرد ترف لا ضرورة له، فهناك قيود على السلطة والسلطة في الواقع لم تتحول إلى دولة وفق القرارات الدولية وتحولت في أذهان البعض إلى دولة نظرية، وعلى الأرض لم تقم هذه الدولة حتى هذه اللحظة، وأفضل الاستعاضة عن

استخدام مفهوم الأمن القومي، **خطوط عريضة أو خطوط عامه** لأننا ما زلنا تحت الاحتلال الذي يحد من القدرة على صياغة نظرية للأمن القومي وتطبيقها، علاوة على الانقسام السياسي الذي أضاف تحديات وأعباء على العمل الوطني الفلسطيني وتطلعاته بحيث تحول دون وجود معنى لنظرية الأمن القومي الفلسطيني في المستقبل لطالما وجد الانقسام.

إذاً هناك ملاحظة ذكرها د. محمد المصري في بداية الحديث الذي اطلعت عليه، فهناك جملة تقول: (سبل إزالة المعوقات التي تحول دون التملك الخارجي) ربما تكون التملك الداخلي أو الوطني كوننا نتحدث عن الملكية الوطنية وممكن أن تكون هذه الجملة بحاجه إلى إعادة النظر، والأن اسمحوا لي أن أفتح باب النقاش بحيث يتاح فقط لكل مُناقش فقط دقيقتان فلنبدأ.

د. سعد طه- وزارة الأوقاف

أوجه سؤالي الى د. عقيد محمد محفوظ، ما هي المخاطر الناتجه عن صعود الإسلام السياسي إلى سدة الحكم؟، وما أثر ذلك على إجراءات الإصلاح الأمني في البلدان العربية التي تشهد عملية التحول؟.

سؤال آخر موجه إلى د. محمد المصري.

تحدثت عن موضوع الانقسام وبوجوده لا يمكن أن نخرج من الأزمة الراهنة، وهذا الموضوع في الواقع هو حديث الشارع الفلسطيني، ولكن ما أود قوله حصلت جولات كثير في موضوع المصالحة ولكن كلها فشلت والآن في ضوء الأحداث الجارية في البلدان العربية هل سننتظر كثيراً لإتمام المصالحة؟، أم سيكون هنالك وقفة جدية حول هذا الموضوع؟.

د. فدوى اللبدي- جامعة القدس

أشكر المحاضرين الثلاثة على المعلومات القيمة التي قدموها لنا.

أولا: الأفكار التي قدمها د. محمد محفوظ هامة جداً ونؤكد عليها مرة أخرى سيما منها انتخاب المحافظين.

ثانيا: الملكية الوطنية وبناء سياسات الأمن الوطني، وأضيف حول الملكية الوطنية أمراهاما وهو تعزيز ثقة المواطن في المؤسسة الأمنية، بمعنى أن يُصار إلى جعل المواطن يشعر بأنه رجل أمن بحد ذاته وليس جعل المواطن يشعر بأنه ينتمي إلى رجل الأمن وعندما يدير رجل الأمن ظهره يشتمه المواطن وفي الكثير من الأحيان يحصل عراك بين المواطن ورجل الأمن وقد يحدث ذلك بسبب أن الثقة مغيبة بين الشعب والأجهزة الأمنية.

إذاً كيف لنا أن نعزز الثقة بين المواطن ورجل الأمن؟، وكيف لنا أن نبدد الخوف لدى المواطن تجاه الأجهزة الأمنية؟، سيما نحن بطبيعتنا نحافظ على الأمن.

جواد دار علي- مدير مكتب دائرة السياسيات في مكتب المساعد الأمني لوزير الداخلية

اولا: الأمن القومي مرتبط بالمشروع الوطني التحرري الفلسطيني ويجب علينا في عملية البناء وتطوير المؤسسة الأمنية أن لا نخرج من فلك العقيدة الأمنية المتمثلة في المشروع الوطني الفلسطيني التحرري.

ثانياً: مَن هو القادر على صنع إستراتيجية أمن قومي فلسطيني شاملة وكاملة في ظل وجود الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: مَن هو القادر على صنع إستراتيجية أمنية في ظل وجود الاحتلال, وبالتالي ينبغي أن تبقى التربية الأمنية كما كان علية الحال في ظل الانتفاضتين.

رابعاً: ماهي التحديات والمعوقات وبالتالي ينبغي أن يكون هناك إجماع فلسطيني لتحديد التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك؟.

وهناك سؤال محوري في هذا الإطار : ماهي آليات العمل التي ينبغي إنتهاجها في سبيل إخرجنا من مأزقي الانقسام والاحتلال، بالرغم من أن وجود الاحتلال والانقسام الإ أنه ينبغي ان نكون مستمرين في ذلك ؟.

وما هي الخطة الإستراتيجية المنتهجة حيال ذلك؟.

وكيف لنا أن نعزز السلم الأهلي في فلسطين بالإضافة إلى الثقافة لدى الموطن لتقريبه من رجل الأمن الذي يرى به شيئا مخيفا، الأمر الذي يتطلب تغير في الثقافة الأمنية وهذه الفجوة بين المواطن ورجل الأمن ينبغي أن تتقلص من خلال الإجماع الوطني.

وأخيراً لا يمكن أن تقوم إستراتيجة أمن قومي في ظل الصراع الفقهي بين الأحزاب الفلسطينية الموجودة.

عقيد د. محمد عبد اللطيف محفوظ

السؤال الأول كان حول محطات صعود الإسلام السياسي، قلت سابقا أن تيارات الإسلام السياسي تفتقد للإرادة السياسية والأخلاقية لإجراء الإصلاح الأمني و أن الإرادة السياسية لم تكن واضحة في اتخاذ إجراءات تفضي إلى الإصلاح الأمني، أما الأبعاد الأخلاقية فهي تعني ارتكاب نفس الجرائم التي كانت ترتكبها الأنظمة السابقة وبالتالي للأسف لم تتخذ تلك التيارات التي وصلت إلى السلطة في بلدان الربيع العربي أي من الإجراءات التي تفضي إلى الإصلاح الأمني، وهذا يعني أيضاً أن تيارات الإسلام السياسي تنظر إلى الإصلاح الأمني من منظور ضيق جداً كونها ترغب في توظيف أجهزة الأمن التي كانت قائمة سابقا بالإضافة إلى استمالة ولائها لدعم بقاء الأنظمة الجديدة، بمعنى أن الإصلاح الأمني لديها يعني تحويل ولاء تلك الأجهزة من الأنظمة السابقة إلى النظام الجديد فقط ولايعني بالضرورة إجراء إصلاح أمني، وفي الحالة المصرية يتم زج جهاز الشرطة المصري في مواجهات دموية مع الشعب المصري حتى يضطر جهاز الشرطة المصري في المستقبل إلى التسليم لفكرة اختصار عمله على الأمن العام وبالتالي يكون هناك حاجة إلى جهاز آخر لحماية أمن النظام وبالتالي محاكاة التجربة الإيرانية في مصر، حيث أن

الحرس الثوري الإيراني تم إنشاؤه عام ١٩٧٢ لحماية أمن النظام الثوري، وهناك دلائل في مصر الآن تؤشر إلى الرغبة في تطبيق التجربة الإيرانية وأخشى من أن يتم تطبيق ذلك في مصر كون المواجهة بين وزارة الداخلية والشعب المصري سوف تؤدي إلى تقويض أركان وزارة الداخلية وقد ينتهي الأمر إلى تقويض الوزارة وبالتالي تستدعي الضرورة حينئذ إنشاء جهاز خاص لحماية أمن النظام ويكون هذا الجهاز من الموالين للنظام الجديد.

بالتالي بالرغم من وجود تيارات الإسلام السياسي في السلطة وعدم تطويرها إلى عقيدتها التي تستند إلى كتب تراثية وحكايات فكرية عفا عليها الزمن ولا توجد في العصر الذي نعيش فيه وهذا الأمر يتصادم مع مطالب الثورات التي قامت في البلدان العربية وعلية اعتقد أنه لم يتم أي إصلاح أمني في كل البلدان العربية التي شهدت ثورات لطالما بقيت تيارات الإسلام السياسي تمسك بمقاليد السلطة كون الإصلاح الأمني بالنسبة لها يعني تحويل مؤشر الولاء للأجهزة الأمنية فقط.

أما ماذا تقدم التجربة الفلسطينية في إطار الإصلاح الأمني ينبغي أن نشير إلى أن تجربة الإصلاح الأمني في فلسطين وأنا لا أملك معلومات حول التجربة الفلسطينية ولكن كل ما نريده كمواطنين عرب أن تبنى لدينا أجهزة أمنية تحترم المواطن وهدفها الحفاظ على الأمن الداخلي وعدم ترويع المواطنين، وأن يشعر المواطن في الأمن، وأن لايشعر المواطن العربي عندما يرى رجال الشرطة في الشارع بالخوف بل ينبغي أن يشعر المواطن في الأمن وعدم الخوف، وينبغي أن تكون أجهزة الأمن احترافية تعمل في ظل القانون وتحترم سيادته، وتحترم حقوق الإنسان، وتتسم بالطابع المدني لا توجد فيها أي صبغة عسكرية، كونه يوجد فرق بين إعداد رجل الأمن الذي يتعامل مع المواطنين ورجل الأمن الذي يعد على أساس القتال، و طلبة الكليات العسكرية بالضرورة يتم إعدادهم بناء على قتال العدو أو أسره، بينما رجل الأمن فهو منغمس داخل المجتمع الذي يعيش فية وهذا بالضرورة لا يتم إعداده عسكريا وفي حال تم إعداده وفق المنظور العسكري فإن ذلك سوف يؤدي

إلى نواتج خطيرة كتحويل المجتمع الى ساحة قتال و المواطنين إلى أداة، ورجال الأمن إلى سلطة احتلال، وأعتقد أنكم شاهدتم ما يحدث في مصر الآن من حيث المواجهات التي تحث بين المتظاهرين وقوات الأمن، وأعتقد أنها نفس المشاهد التي تحدث في فلسطين ما بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينين، وبالتالي نريد أجهزة شرطة أمنية احترافية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان في أي قطر عربي.

د. رائد نعيرات

نحن أبناء سلطة ونمارس ما توكلنا به الدولة، ونحن أبناء للدولة وبالتالي ينبغي أن نكون مع مواطنينا كأننا أبناء للدولة، والشرطة داخل المدن يتصرف منتسبوها وكأنهم أبناء لدولة ذات سيادة وعلى رجل الأمن أن يتصرف بمسؤلية كاملة بغض النظر عن وجود احتلال وغيره، وبالتالي كيف نبني منظومة أمنية في ظل غياب الدولة؟، فهذا أمر مستحيل.

والقضية الأخرى غياب التشريع بالتالي يعد التشريع من أوليات الحكم على النظام السياسي أنه مستند إلى الديمقراطية في الحكم، وفي التجربة الفلسطينية فإن معظم أعضاء السلطة التشريعية تحولوا إلى معارضة، حتى أن المشرعين من الحزب الحاكم يقودون مسيرات جماهيرية، وهذا أمر غريب أن أعضاء السلطة التشريعية يقودون مسيرات مناهضة للحكومة... أمر غير معقول.

والقضية الأخرى التي أعتبرها من أهم مهددات الفعل الأمني اليوم هو القيم الاقتصادية الجديدة السائدة في الضفة الغربية وبالذات لدى أبناء الأجهزة الأمنية وهي ثقافة الاستهلاك وعندما تحدثت عن الأمن الاقتصادي , واليوم المواطن الفلسطيني أكبر مهدد له هو واقعة الاقتصادي الذي بني على ثقافة الاستهلاك، فمثال عدد طلبة جامعة النجاح الوطنية ٢٢٠٠٠ طالب وابحث كم طالب لايحمل جهاز خلوي عالي الموصفات، وزد على ذلك المصاريف التي تلحق به، وأيضاً الإخوة في الأجهزة الأمنية لم يرفع الجوال عن أُذنيه، بالتالي ثقافة الاستهلاك في ظل العولمة مهدد للأمن الوطني.

والقضية الأخرى هي : كيف يكون الربيع العربي منتجا ؟، باعتقادي أن من أهم الدروس المستلهمة من الربيع العربي أن الشعوب تستطيع أن تصنع أمراً ما أمام أعتى الدكتاتوريات، وفي الحالة الفلسطينية تتمثل الدكتورية في الاحتلال، فالسؤال في هذا الإطار لماذا لم نستطع أن نوظف الشعوب في مقاومة الاحتلال؟، حتى في المقاومة السلمية لم نوظفها وشكراً جزيلا لكم.

د. محمد المصري

شكراً على الإدارة الرائعة للجلسة، في البداية أوجه حديثي إلى د. محمد محفوظ في القاهرة وأعتقد أنه متابع لأحوالنا في فلسطين بشكل جيد، وما تقدم به قد يعطينا رؤية استشرافية للمستقبل حتى نأخذ حذرنا في فلسطين، وقبل أن أبدأ بالردود أود التعليق على جملة حول السياسيين والقادة والفصائل، هل يوجد بيننا وزير ؟، هل يوجد بيننا قائد فصيل؟، للأسف لا يوجد أي منهم، والبعض يسمع ويذهب إلى بيته من أجل أن يقول إلى من يعرفهم إنني سمعتك قلت كذا او كذا، كونه غير معني في المستقبل بل معني في اليوم الذي يجلس فية على الكرسي.

وسوف أبدأ من النقطة الثانية من حيث انتهى د. رائد نحن أبناء السلطة، وأقول لا السلطة هي بنتنا، والأمر الآخر أن الناس (يَحملون جوالات حديثة وتحديدا ضباط الأجهزة ودائمي الحديث بها مما يزيد من المصاريف)، مارست دور نائب رئيس حهاز المخابرات، وأنا لم أغير جوالي من زمن بعيد.

ودعونا نبدأ الحديث في موضوعنا قلت إنه لايمكن أن نبني أمنا قوميا بمعزل عن المحيط و بمعزل عن الإقليم (الدول المجاورة) والتحالف معها، والذين يعتقدون أن النأي بالنفس يحررهم من ارتباطات الأمن فهذا فهم خاطئ جداً والتجربة السورية التي نتابعها سويا ونلاحظ مخاطرها على الجوار وما يحدث للاجئين في الأُردن ولبنان وتركيا عدى موضوع الأمن السياسي علاوة على التخوف من نقل القتال إلى دول الجوار والتأثير على الاقتصاد وخلاف ذلك، وهنا نود القول إنه لا يستطيع أحد أن يبني أمنا قوميا بمعزل عن محيطة وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وجميعنا شاهد ما حدث في المارثون الرياضي، والإرهاب أصبح ظاهرة دولية والأمن بالمفهوم الشامل قد تتقاطع مصالح دولة ما مع الدول الأخرى في البعد لأمني فهذا أمر غالباً ما يحدث وجزء من ذلك تعالجة الاتفاقيات وقد أكون غير موافق عليها ولكن علينا تفهمها.

والجانب الاخر كيف يمكن ان نغير مواقفنا كما تحدثت في مداخلتي , والكثير عندما يكون جالسا على كرسي السلطة يتحدث بالأمن وفق رغباته كونه بعيدا لا يمارس الأمن و د.محمد محفوظ أشار إلى ذلك بشكل غير مباشر حيث أن القوى الصاعده كانت تتحدث عن الأمن وفق سياقات مختلفة تماما عما تتبناه اليوم، فكانت تؤكد قبل مجيئها إلى السلطة أنها سوف تنهي إسرائيل، وتعمل

كذا وكذا ولكن عندما مارست السلطة شعرت أن الموضوع مختلف ومن هنا تبدا المواقف بالتغيير وحتى في الحاله الفلسطينية فقبل فترة وجيزة كانت الصواريخ نضالية وهي اليوم هي كارثة وطنية.

وهناك سؤال حول انتظار المصالحة، فأود القول إنني مسافر اليوم مساء إلى القاهرة من أجل متابعة الجانب الأمني من موضوع المصالحة، فباعتقادي أن المصالحة بعيدة وبحاجة إلى وقت طويل كي تتحقق،

ومن سنة ١٩٩٢ لغاية الآن ونحن لم نُعد قانون للشرطة، ولا القضاء العسكري ولا لقوات الأمن الوطني...الخ.

لماذا؟ لأننا نحاول أن نعمل خارج القانون ونحن أتينا بثقافة ثورة ونريد أن نبني دولة، ودائما الفكرة أنك عندما تخرج عن القوانين فتكون أنت مرتاحا وحتى لا يوجد قانون يحمي سلوك الناس، لو أطلق عليك جندي النار في الشارع الآن لا يوجد قانون يحميك لا يحميه هو، يحميه هو من أخطأ، أنا غلطت وأطلقت طلقة ولم يحدث شي ما عندي منظومة قانون تحميني، ليس فقط أن تحاسبني، وصحيح محاسبته سهلة جداً يصدر مرسوم لوضعه بالسجن والمشكلة كيف يتم حمايته؟ وحصوله على حقوقه القانونية.

أما بخصوص العدد أو تعداد القوات فهذا موضوع معقد ومرتبط بالسياسات، وهنا أنا أتساءل أي أجهزة أمنية نريد؟، قوات أمن وطني ولانريد أن تحارب على الحدود وعندما يأتي الجيش الإسرائيلي أخفي بندقيتي، وبالتالي نحن لسنا بحاجة إلى هذا العدد الآن.

وإذا سألني أحد أن هذه الأجهزة وتعدادها الذي يزيد عن ٦٠٠٠٠- ٧٠٠٠٠ هل نحن نريدها؟، هناك معايير وفق تعداد السكان والمساحة الجغرافية، وأعتقد أنه يوجد عندنا كم كبير في حال تم تفعيلة وتنشيطة سيؤدي مهامه وسنزود الدول المجاورة في حال كانت بحاجة، وأنا لا أطالب بتسريح القوات وإنما أدعو إلى هيكلة القوات وفق حاجتنا وهذا مضمون اتفاق الفصائل في القاهرة الداعي إلى دمج وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وحول موضوع : نحن ما زلنا أسرى المرحلة السابقة ما قبل إعلان الدولة، أرى أن الأجهزة الأمنية لغاية الآن لم تضع خطة أو سياسة معينة تعنى بالتجنيد بما يتواءم مع احتياجات الدولة، كون أن الجهاز نفسه لم يشعر بالمتغير الجديد، فكيف سيشعر المواطن بهذا المتغير الجديد، أما الجانب الآخر حول كيفية تحقيق المؤسسة للعقيدة الأمنية؟، فالعقيدية الأمنية تتم بالتوافق، وفي الحالة الفلسطينية لا يوجد وفاق وطني بل يوجد انقسام، فكيف نفهم العقيدية الأمنية في هذا المناخ؟.

والعقيدة الأمنية تتأتى من خلال الجلوس على الطاولة والحديث عن مصالحنا، وما هي المهمات التي نقوم بها؟، وعليه تحدد عقيدتنا على أساسها، والعقيدة متغيرة على فكرة، لها علاقة بالظروف والمتغيرات التي تحصل ما بين الفينة والأخرى، و الجيوش كل فترة تعيد النظر في عقيدتها، بما يتعلق بالتحالفات والتهديدات والتحديات ذات العلاقة بوجود الدولة.

وفي الحالة الفلسطينية المنقسمة بمعنى أن المؤسسة الأمنية في غزة وفي الضفة منقسمة عمودياً ووأفقياً وكل منهم له سياساته وطرق التدريب الخاصة فيه، و أتصور القضية بحاجة إلى نقاش وطني لتحديد نقاط الاختلاف وحصرها في طريق التمهيد لإنهاء الانقسام، وأسوأ ما في الأمر استمرار الانقسام وعدم إتمام المصالحة.

إن الأجهزة الأمنية كانت سبباً مفجراً للانقسام وما يعيق المصالحة الآن هو الخلاف على الأجهزة الأمنية وليست الأجهزة الأمنية، ومَن يستمد القوة؟، قوة العسكر والأفراد وقوة المعلومة.

لقد أطلت كثيراً ولكن أريد أن أتكلم عن نقطة أخيرة، أعتقد دون إشراك هذا الإنسان، المواطن بكل التفاصيل حتى المصالحة ينبغي أن يكون له رأي فيها، لا نستطيع أن نحققها، الأخ من محافظة القدس تكلم عن أنه ممكن ربط العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمواطن، ونحن الآن بصدد ذكر تجربة ما بين مركز ديكاف والمحافظات وبرعاية الحاج اسماعيل جبر، التي تعنى بتداول الحوار بين المواطن ورجل الأمن، وهذا الأمر أساسي و إذا شعر المواطن بأن رجل الأمن غير قادر على حمايته، لا يمكن أن يثق به، لكن أنا أرجوكم تفحصوا لماذا لا يتم هذا التواصل؟.

كون رجل الأمن يرتدي زيه العسكري ويؤدي واجباته وأثناء ذلك يقتحم الجيش الإسرائيلي أماكن تواجدهم يكون رجل الأمن ملزما بإخفاء بندقيته وفق الاتفاقيات المبرمة أو يطلق النار عليه، الأمر الذي يقلل من هيبته أمام المواطنين الفلسطينين، ولا تعتقدوا أن الجينات الوراثية عند رجل الأمن تختلف عنا وبالتالي هو جبان وأنت شجاع، فهو محكوم باتفاقيات ومحكوم بسلوك معين وإلا فسوف يعرض حياته وحياة مؤسسته للخطر.

وأما فيما يتعلق بالأمن القومي ، فالأمن القومي مرتبط بالسيادة وفي حالتنا مجزأة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بين (أ) و(ب) و(ج) بمعنى أن سلوك المواطن في المناطق المشار إليها آنفاً مختلف وفق الاتفاقيات , وحتى نقل سجين من مكان إلى آخر يكون بحذر شديد, وأنا أدعوكم جميعا لكي نتفهم دور رجال الأمن ولكن أُحمل المسؤولية للقيادة السياسية بالدرجة الأولى لأنه حتى الآن لم تقم بواجباتها التي تخرج عن الجانب الخارجي، من يمنع وضع القوانين ذات الصلة؟، هل الاحتلال يمنعك من وضع القانون لقوات الأمن أو للشرطة؟، لا أ حد يمنعنا من وضع القوانين، ووضعنا قانون لجهاز المخابرات العامة في عام ٢٠٠٥ بالرغم عن الاحتلال وما كان معترف فيه لكن قوى الأمن الفلسطينية مجزأة لثلاث قوات : الأمن الوطني , جيش التحرير , والمخابرات العامة، الأمن الداخلي الذي تكون فيه الشرطة , ويكون فيها أيضاً الدفاع المدني، والدفاع المدني له قانون و أقر فلماذا لم يُوضع قانون للشرطة؟، أنا لا أريد الإطالة في الموضوع فأعتقد مطلوب إعادة نقاش مرة ثانية حتى القوانين التي تتقاطع مع القوانين الأخرى وبتداخل الصلاحيات يجب إعادة النقاش فيها من جديد، ونحن بحاجة إلى قانون أساسي للأمن لنفرض عمل الأمن ويحمي المؤسسات الأمنية وأنا أسف للإطاله وشكراً.

الجلسة الثانية:

المحور الثاني: الإصلاحات البنيوية وبناء القدرات الأمنية في الدول المتحولة ما هو المطلوب؟.

د. نظام صلاحات- مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

مساء الخير للجميع وأهلا وسهلا بكم في الجلسة الثانية من المؤتمر السنوي الخامس لإصلاح قطاع الأمن في فلسطين، وسيرأس هذه الجلسة د. نايف جراد وسيشاركنا العميد أكرم رجوب، و د. وحيد جمعة، والعميد المتقاعد ناجي ملاعب من الجمهورية اللبنانية وهو متواجد معنا عبر تقنية سكايب نرجب به أجمل ترحيب.

رئيس الجلسة: د. نايف جراد.

نبدأ جلستنا الثانية من المؤتمر بعنوان: **الإصلاحات البنيوية وبناء القدرات الأمنية في الدول المتحولة ما هو المطلوب؟**. وسيشارك في هذه الجلسة العميد أكرم الرجوب مدير التدريب في جهاز الأمن الوقائي، و د. وحيد جمعة المدير التنفيذي لوحدة التخطيط والتطوير في وزارة الداخلية، والعميد المتقاعد ناجي ملاعب مدير تحرير موقع INEGMA للدفاع من الجمهورية اللبنانية الشقيقة عبر سكايب.

كلمة العميد المتقاعد ناجي ملاعب – مدير تحرير موقع INEGMA للدفاع

شكراً لكم ، أهنئ جامعة الاستقلال على هذا العمل، وكنت أتمنى أن أكون معكم في وطننا الثاني فلسطين وعسى أن تجمعنا الأيام إن شاء الله، أخترت الحديث عن التجربة اللبنانية في الإصلاحات البنيوية، وأرسلتها إلى الجامعة عسى أن تكون وزعت على المشاركين في المؤتمر وسأحاول أن أختصر وأستغل الوقت المحدد لي.

أُنشئ جهاز الأمن في لبنان عام ١٨٦٨م بواقع بروتوكول الذي اعتمد من قبل الدول العظمى ووافقت عليه الدولة العثمانية، ونص على أن ينشأ في جبل لبنان نظام يكون مؤسسا من قائمتين، الآولى مارونية مسيحية والثانية درزية مسلمة.

ومرت قوى الأمن اللبنانية باختبارات كثيرة وفي فترات كثيرة من تاريخ لبنان المعاصر، ولكن نود أن نبدأ بالتطور الذي مر به لبنان بعد العام ٢٠٠٥م عندما انسحبت القوات السورية من لبنان وفي مواكبة التطور الحاصل في مواجهة الجريمة والإرهاب ارتأى مجلس القيادة في قوى الأمن الداخلي استحداث مكتب فرع المعلومات ورفع مستواه إلى شعبة ورفع مستواه بسبب أن الانسحاب السوري من لبنان أحدث فراغا في الاستعلام المخابراتي والأمني حيث أن الأجهزة الأمنية كانت تعتمد على القيادة السورية في لبنان وعندما خرجت سوريا من لبنان كانت الضرورة الأمنية تستدعي إنشاء هذا القسم لسد الفراغ الأمني في هذا المجال ولكن عديده كان صغيراً ومحدداً وفق القانون.

هذا وتم تفعيل المديرية العامة لقوى الأمن العام التي تهتم بالأجانب والهجرة والجوازات وحركة الأجانب من حيث الدخول والخروج من البلاد وهناك جهاز يسمى جهاز أمن الدولة بالإضافة الى أن القطاع الأمني يشمل الدفاع المدني بالإضافة إلى الضابطة الجمركية التي يمكن أن تقوم بدور الضابطة العدلية.

هذه هي قوى الأمن في لبنان وفق القانون المعتمد من قبل مجلس الوزراء في وجهه الجديد بعد الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥م، حيث تناط بها الحفاظ على الأمن العام وفق القانون، ولكن هنا سنكتفي بالحديث عن الاصلاحات البنيوية التي قامت بها قوى الأمن الداخلي لا سيما في الفترة الأخيرة بعد الانسحاب السوري وهذا ما سوف أركز عليه الآن.

في نظرة سريعة إلى المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء حيث جرت العادة أن يُعين كافة قيادة القوى الأمنية من جيش وأجهزة أخرى بالتزامن مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وفي مواكبة الانسحاب السوري من لبنان أنشئ جهاز فرع المعلومات المختص في محاربة الإرهاب وهو جزء من قوى الأمن الداخلي وعديد في البداية صغير جداً لا يتجاوز ٩٢ عنصرا وأصبح الأن يتجاوز ٢٠٠٠ بحيث توجد مكاتب له في كل المحافظات، وتولى فرع المعلومات متابعة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الأمر الذى أدى إلى شلل عمل قوى الأمن الداخلي في متابعة مجريات التحقيق، وفي الواقع أوجد الفرع هيكلية جديدة سمحت في رفع مستوى عمل الفرع إلى شعبة مما أدى إلى تطور عمله في السياق الأمني على مستوى لبنان ككل وهذه الهيكلة دفعت شعبة المعلومات للقيام بدور هام في الأمن وأصبح العمل الأمني الهام في البلد منسوب إلى جهه واحدة في لبنان.

و كنت ميالا إلى أن تعطى شعبة المعلومات استثناءآت سيما في مجال الصلاحيات لمواكبة التحقيق الدولي في جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وإيفاء المحققيق الدولين بالمعلومات وهذه الصلاحيات تكون لمرحلة فقط ومن ثم يقوم كل جهاز بمهماته للحفاظ على أمن الدولة بشكل طبيعي وهذا اللغط في العمل باعتباره جزءا من أكثر موضوع يحدث في لبنان نسميه نحن في لبنان (أملاك الطوائف)، كون أن الطائفة التي ينحدر منها قائد هذا الفرع تعتبر أنه ملكها، والعمل الأمني في لبنان جبار ولكن القيادة دوما حولها جدل ونقاش، وفي لبنان والبعض في فلسطين مطلع على الواقع الأمني في لبنان، فالمخدرات والأفيون والحشيش تزرع وتصنع وتصدر من لبنان، فالحقول المزورعة بالأفيون والحشيش في مناطق معينة من لبنان وهذه مهمة تتولاها مديرية مكافحة المخدرات ولم تنشأ كون إنشاء المديرية المركزية لمكافحة المخدرات سوف يتنقص من دورالشرطة القضائية وبالتالي توقف إنشاؤها لأن الخلاف كان على من يتولى قيادتها أخذة بعين الاعتبار أبعادا طائفية , وعليه لي اقتراح بخصوص الهيكلة الصحيحة والتي تبدأ من مسئولية الأمن الداخلي في لبنان يجب أن يكون مناطا بوزارة واحدة وهي وزارة الداخلية ويقع ضمن صلاحيات وزير الداخلية سلطة المحافظين وبالتالي على الوزير أن يشكل مجلس محافظين ويرأسه وتتبع له المديرية العامة للأحوال الشخصية، ومديرية عامة لشئون اللاجئين الفلسطيني، ومديرية عامة للدفاع المدني، بالإضافة إلى هيكل إداري.

وفي لبنان أذا أُنيطت مسئولية الأمن الداخلي في وزارة واحدة وحصرنا جميع هذه الأجهزة في وزارة واحدة وبالتالي الوزير يستطيع أن يحدد مهام هذه الأجهزة وصلاحياتها وذلك بهدف عدم تضارب صلاحياتها ومن هنا نستطيع ضبط الأجهزة الأمنية وتعطى موازنة صحيحة من الدخل القومي تحت إشراف الوزير والبرلمان وبذلك تتم الهيكلة الصحيحة الخاضعة للمساءلة وهنا يتم وضع مدونة سلوك لقوى الأمن الداخلي وتُنشئ قسما لحقوق الإنسان في لبنان تتابع إنجازاته.

ولذلك إن توحيد الإجراءات المتبعة في القوى الأمنية اللبنانية تسهم في تحديد صلاحيات الأجهزة لضمان عدم تضاربها مع توجيه موازنة لها تأخذ بعين الاعتبار الدخل القومي وهذا سيضمن مشاركة فعلية في إعداد الموازنه وكيفية صرفها.

وبرأيي الشخصي هنا من الضرورة أن تبدأ عملية الإصلاح الأمني المحلي في ظل الحراك العربي الراهن والسلطات المنتخبة الجديدة ، والإصلاح المنشود وفق رأي الصحفي الأمريكي الشهير توماس فريدمان فيقول « لا يمكننا بأن نسمح لهم ليأتوا ويقولوا نحتاج المال لكن سياساتنا لا تسمح لنا للقيام ببعض الأمور أعطونا فترة سماح.. لقد كرهنا هذه الجملة التي سمعناها لمدة خمسين عاما من الحكام السابقين ولم تكن الأمور جيدة وهنا علينا التمسك بمبادئنا كي لا نعمم سوء تطبيق الديمقراطية في طريق الإصلاح المنشود ففي العراق على سبيل المثال لم تحل الديمقراطية مكان الدكتاتورية بل حل فساد حكومة منتخبة كما يقول وفساد الحكومة المنتخبة عندما تستبدل الحكومة الدكتاتورية بحكومة منتخبة وتفشل في بناء مؤسسات المساءلة والشفافية».

وإن الإدارة الديمقراطية المنشودة في العراق تتجه نحو التجربة اللبنانية نحو اعتماد نظام القائمة الانتخابية التي لم تؤسس لديمقراطية حاضنة ولم تساهم في هيكلة الأجهزة الأمنية، والحالة اللبنانية ممثلة في التجربة النيابية (المجلس النيابي) الذي يكرر نفسة منذ عقود كتدوير النفوذ والزعماء وأولادهم ومن يدور في فلكهم مبني على نظام انتخابي مسوغ بطريقة محكمة بحيث لا يستطيع الناخب إحداث أي تغير سوى أدلى بصوته أو قاطع العملية الانتخابية ويكون للتيارات اللبنانية

مجال في الحفاظ على الأمن الداخلي أو إنتاج البديل الذي يحافظ على الأمن الداخلي واستمراية تسلطهم وهؤلاء ضربوا الفراغ الدستروي بعرض الحائط في إطار الحفاظ على مصالحهم منطلقين من مبدأ التوازن الطائفي الذي يحقق مصالحهم والذي يسمى بالديمقراطية التوافقية التي تكفل جمهورية بثلاثة رؤوس.

الرأس الأول: رئيس الجمهورية.

الرأس الثاني: رئيس مجلس النواب.

الرأس الثالث: ورئيس الحكومة.

وبدلا من أن تتفرغ الدولة إلى إدارة الشأن العام مما يؤدي إلى إرساء صلاحياتها وتطبيق خطتها دون سواها كان الواقع غير ذلك فكان النزاع على قيادة الأحهزة الأمنية وتهميش أجهزة الشفافية والمساءلة وأن أخطر ما يحدث هو شل الدولة , الأمر الذي يسمح لبروز دكتاتورية الأقلية ضد اتفاقية الطائف، وبالتالي تعطل الحكومة , ويدعى أن هناك ديمقراطية عريقة في لبنان، ولأخطر من ذلك هو أن العراق يتجه للديمقراطية التوافقية التي تؤدي إلى التفتيت ولست أدري بأن يكون مستقبل سوريا يتجه إلى هذا النحو.

إن أية صيغة من صيغ الديمقراطية الناقصة تحت أي مبرر من المبررات سوف يفتح علينا أبواب المستقبل المجهول في إطار بناء وإصلاح القوات الأمنية، وبالتالي ينبغي أن نضع أمامنا صيغة الحكم العادل الذي يتبني شرعة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان متضمنا العدالة والحرية وحقوق الإنسان فإن أية هيكلة للقوات الأمنية سوف تكون منقوصة وشكراً.

رئيس الجلسة: د. نايف جراد.

شكرا لسيادة العميد المتقاعد ناجي ملاعب، حيث تحدث إلينا عن التجربة اللبنانية التي بدأت منذ عام ١٨٦١م بداية تأسيس جهاز ألأمن اللبناني، والتجربة اللبنانية إبان التواجد السوري في لبنان، وتطور الحالة الأمنية بعيد عام ٢٠٠٥ بعد الخروج السوري من لبنان والفراغ الأمني الذي نجم عن ذلك مما أدى ذلك إلى تأسيس جهاز فرع المعلومات الذي أنيط به مهام أمنية سيما منها مكافحة الإرهاب، وكذلك التطورات التي طرأت على هذا الجهاز بعدما أنيط به التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، هذا وتحدث عن التأثير الطائفي في عملية الإصلاح الأمني في لبنان، وتتكون من الأجهزة الأمنية في الجمهورية اللبناية من الأجهزة التالية:

١- الأمن الوقائي.

٢- أمن الدولة.

٣- الدفاع المدني.

٤- الضابطة الجمركية.

٥- شعبة فرع المعلومات.

٦- الجيش الذي يقوم بجزء من المهام الداخلية.

وجرت هناك محاولات لإصلاح هذه المؤسسة الأمنية في لبنان ولكنها باستمرار كانت تصطدم بالنظام الطائفي أو ما يسميه البعض بالديمقراطية التوافقية، وهو ضد مثل هذه التسمية وهناك كما يتفضل أزمة في اعتماد هيكلية صحيحة للمؤسسة الأمنية في لبنان ويقترح هيكلية صحيحة تحدد مسؤولية الأمن الوطني وأجهزة الأمن بوزارة مختصة لا تخلط ما بين الحكم الإداري والأمن الوطني وذلك على أساس دستور جديد وأنظمة جديدة تخصيص ميزانية من الدخل القومي وهيكلية خاضعة للمساءلة إضافة إلى تثبيت مدونة السلوك و قسم حقوق الإنسان في المؤسسة الأمنية اللبنانية وخضوع هذه المؤسسة للرقابة بناء على احترام حقوق الإنسان بعيدا عن أشكال الهيمنة الطائفية أو دكتاتورية الأقلية وشكرا.

والآن معنا العميد أكرم رجوب وهو من مواليد دورا الخليل عام ١٩٦٣، درس في مدارسها واعتقل في سجون الاحتلال لمدة ١٣ عاما، التحق في جهاز الأمن الوقائي عام ١٩٩٤، وحاصل على درجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة القدس المفتوحة وعلى مجموعة من الدورات منها دبلوم العلوم الأمنية من روسيا، ودورة تطوير المهارات القيادية من بريطانيا، ودورات عديدة في التحليل الإستراتيجي، ودورة كبار الضباط الأولى، وله مشاركة واسعة في العديد من المؤتمرات الخاصة في الأمن في معهد بيس للدراسات الإستراتيجية لعدة مرات مرة، وهو مدير التدريب في جهاز الأمن الوقائي، وقائد فريق تدريب القيادات في وزارة الداخلية، فليتفضل مشكورا.

العميد اكرم رجوب- مدير التدريب في جهاز الأمن الوقائي

السادة المواطنين والسادة الحضور، كل بصفته وشخصه، منذ قدم التاريخ والشعوب تتوق إلى الأمن الذي يوفر لنا حياة كريمة بعيداً عن الخوف والصراع الذي يجذب الويلات إلى الشعوب، ويفتح الباب أمام الأقوياء للتسلط على الضعفاء، ويهدر الكرامة ويسلب الحقوق ويحول المجتمعات إلى شريعة الغائب، فنجد أن النخب القيادية بدأت بالبحث عن أفضل السبل لتنظيم دورها القيادي بهدف تحسين إدارة مجتمعاتها ودولها وتوفير الأمن والأمان لشعوبها، فهاهو الصيني (صن زو) أول رجل في التاريخ منذ ثلاثة ألاف عام، فكر ووضع الخطط لتنظيم المؤسسات الأمنية العسكرية والتي ما زالت أقواله وأفكاره موجودة حتى يومنا هذا، ولنا نموذج في تاريخنا العربي والإسلامي فالخليفة العباسي أبو جفعر المنصور حين قال « ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر، لا يكون على بابي أعف منهم، وهم أركان الملك لا يصلح إلا لأربعة إن نقصت واحده تداعت.

أما أحدهم قاض لا تأخذه في اللـه لومة لائم، والأخر صاحب شرطة ينصف الضعيف، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية، والرابع صاحب بريد يكتب لي بخير هؤلاء عن الصحة، أما عن التاريخ المعاصر فهو حافل بالبرامج والخطط المتعلقة بهيكله المؤسسات الأمنية وبناء قدراتها لتتمكن من أداء وظائفها بشكل لائق وفعال في مجتمعاتنا، وليس لدينا مشكلة اليوم في هيكلة أي مؤسسة، أو وضع خطط وبرامج لرفع إمكانيات وقدرات أفراد هذه المؤسسة لأداء وظيفتها ولكن المشكلة في التالي:

١. إخضاع مؤسسات البلد من أكبرها إلى أصغرها إلى النظام والقانون، بحيث تكون هذه المؤسسات خاضعه للقانون وسلطة التشريع والقضاء، والذي يسودها القانون وليس سلطة الفرد.

٢. توفر النية والإرادة لدى قيادة أي بلد للالتزام بالهيكلية ووضع الخطط والبرامج لبناء قدراتها.

أيها السادة و الحضور الكريم.

ما نحن بصدده اليوم في حديثنا هو الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف هيكلة المؤسسات الأمنية ولكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى التالي: أننا دولة تحت الاحتلال، وليس أي احتلال فقد تعرضت المؤسسة الأمنية لتدمير ممنهج لجميع مقراتها من قبل الجيش الإسرائيلي، خاصة في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتعرض للقتل العديد من قوات أفراد الأمن، واعتقل عدد كبير من منتسبي هذه القوات، وقد عانى شعبنا من ظلم الاحتلال والذي كان أشد منه ظلماً ومرارةً «الفلتان الأمني»، الذي انتشر في مجتمعنا وكان بمثابة السكين في خاصرة المجتمع، و نتج عنه الانقلاب الأسود على الشرعية في قطاع غزة، ولكن مع توفر الإرادة السياسية والجهد المميز الذي بلغة قادة وأفراد المؤسسة الأمنية فقد عادت الأمور إلى نصابها من حيث استعادة النظام وسيادة القانون.

أما عن الإصلاحات فإننا نجد في النظام القانوني، قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥، والمادة ثلاث منه التي تنص على « تتألف القوى الأمنية من:

١- قوات الأمن الوطني.

٢- جيش التحرير.

٣- قوى الأمن الداخلي.

٤- المخابرات العامة.

والمادة ١٠ تحدثت عن الأمن الداخلي كهيئة أمنية نظامية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية، وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي.

نعم أيها السادة إنه نص قانوني واضح يحدد الهياكل في المؤسسة الأمنية ويحدد المرجعيات ونعتقد جازمين أنه يلبي المصالح الوطنية والاحتياجات الأمنية المحلية الفلسطينية، هذا إذا ما تم الالتزام به، وقد تبع هذا القانون، قوانين و قرارات تنظم الهياكل الداخلية لهذه المؤسسات مثل قانوني جهازي المخابرات العامة و الأمن الوقائي وقد يقول البعض أن هذا القانون لم نبدأ بتنفيذه إلا في منتصف الثاني من العام ٢٠٠٧، نعم هذا صحيح، وفي حينه وضعت هذه الإصلاحات الهيكلية ضمن إستراتيجية وطنية لقطاع الأمن وفق منهجية التخطيط الإستراتيجي من خلال:

أولا: تحليل الواقع حيث تم تحديد نقاط الضعف في البيئة الداخلية لقطاع الأمن كما تم تحديد التهديدات والمخاطر التي تواجه قطاع الأمن من البيئة الخارجية المحيطة بها وتم تحديد القدرات المطلوب بناؤها في جميع المستويات ولهذا الغرض هناك نوعان من التدريب من أجل بناء القدرات أ: التدريب المتخصص والذي ينفذه كل جهاز بما يتلاءم مع احتياجاته الخاصة.

ب: التدريب العام والذي يستهدف فئة الضباط من ملازم وحتى عميد , حيث هناك ثلاث دورات تنفذ من خلال وزارة الداخلية تهدف إلى تمكين فئة الضباط من الأهداف المرسومة ورفع إمكانياتهم وقدراتهم كل في مستواه والدورات هي:

١- دورة كبار الضباط.

٢- دورة القيادات المتوسطة.

٣- دورة القيادات التأسيسية.

ثانيا: تحديد السياسات العامة للمؤسسة الأمنية وتحديد رؤيتها ورسالتها وقيمها، فرؤية المؤسسة الأمنية هي نحو بناء قطاع أمني رشيق يساهم في حماية الدولة من التهديدات والمخاطر التي تواجهها، ورسالة المؤسسة الأمنية هي مساهمه في تعزيز أمن وأمان الوطن والمواطن وأزره واستقراره في مجتمعنا الفلسطيني وتطوره ونمائه من خلال تمكين المؤسسة الأمنية وتعزيز سيادة القانون، وترسيخ الرقابة الديمقراطية على المؤسسة الأمنية وتعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية في المجال الأمني وقيم قطاع الأمن : شفافية ومساءلة مشاركة واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته والتميز في تقديم خدمات الأمن والأمان.

ومن هنا نستطيع القول أن السلطة الفلسطينية قطعت شوطاً متقدماً في هذا الخصوص وقدمت نموذجاً محترماً أيضا في ذلك فسياساتها معلنه وخططها ليست سرية وأداء المؤسسة الأمنية نعتز ونفتخربه وإن كان هناك مشكله فهي ليست بالمؤسسة ولا بأدائها ولا بلوائحها ولا برؤيتها، بل في المجتمع الذي تعيش فيه.

وهذا سيقودني للحديث عن استدامة هذه الإصلاحات ومتابعتها والرقابة عليها وهنا أقول أن المطلوب عمله كثير وكثير جداً وسأحدده بغياب التالي:

١- غياب السلطة التشريعية والقضائية ورقابتها على الأمن مما يؤسس لهيمنة الفرد على حساب المؤسسة.

٢- غياب الأحزاب الوطنية التي ترفع فلسطين فوق مصالحها الفئوية وهنا لا أستثني أحداً، والمؤسسة الأمنية بحاجة إلى قائد حزبي يتحدث من أجل فلسطين، ويخاطب المؤسسة الأمنية بهذه الروح أن فلسطين فوق الجميع ومصالح الشعب الفلسطيني فوق مصالح الأحزاب جميعها.

٣- غياب دور الإعلام، فالإعلام الذي ينتقد ينبغي أن يكون انتقاده من أجل البناء، وليس من أجل هذا التنظيم أو ذلك الحزب.

٤- غياب رقابة المجتمع المحلي ومؤسساته الوطنية.

أيها السادة المنظمين، أيها الحضور، أختم قولي بالتالي: الناس على دين ملوكهم، الإصلاح الأمني ليس بمعزل عن الإصلاح التشريعي والقضاء والمؤسسات جميعها، والمستويات في كل بلد تلعب دورا سياسياً وإستراتيجياً في إصلاح كل القطر المنوي إصلاحه، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته.

رئيس الجلسة: د. نايف جراد.

أشكر سيادة العميد أكرم رجوب، وقد لخص لنا في عجالة بشكل مكثف جداً مسألة إصلاح قطاع الأمن في فلسطين، مستذكراً ومحاولا تفصيل هذه العملية في التاريخ، بدءاً من التاريخ الفلسطيني قبل الميلاد، مروراً بالتاريخ الإسلامي والتاريخ المعاصر، ذاكراً خصوصية هذا الإصلاح المتمثل بأننا دولة تحت الاحتلال، تعرضت فيها المؤسسة الأمنية لتدمير ممنهج واستشهاد العديد من أفرادها واعتقالهم، وإضافة إلى المعاناة من الاحتلال، وأيضا المعاناة من الفلتان الأمني، الذي توج لاحقاً بالانقلاب على الشرعية في قطاع غزه، وأيضا بدأ هذا الإصلاح منذ عام ٢٠٠٥م بسلسلة من التشريعات من أهمها قانون الخدمه في قوى الأمن، ومن ثم قانوني جهازالمخابرات، وجهاز الأمن الوقائي، وقوانين التقاعد، وأخيراً جرى إصلاح هذا القطاع في إطار خطه إستراتيجية وطنية مرتكزة إلى تحليل الواقع من منظور نقاط ضعفه والتهديدات والمخاطر في البيئة الخارجية وذكر متطلبات رفع مستوى القدرات والتدخلات من أجل بناء الكادر وأفراد هذه المؤسسة الأمنية عبر تدريب متخصص لكل جهاز ومن خلال ثلاث دورات وفق مستويات مختلفة، دورة كبار الضباط، ودورة المتوسطين، والقيادات التأسيسية، وعلى أساس رسالة واضحة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية ورؤية تبين أهدافها وطرق الوصول إليها، وبقيم الشفافية والمساءلة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان والتميز في الأداء مؤكداً أن المشكلة ليست في المؤسسة بل في الوضع الراهن في المجتمع، الذي يتطلب استدامة الإصلاحات والرقابة في ظل معوقات كثيرة جداً منها غياب السلطة التشريعية ورقابتها على الأمن، وأيضا غياب الأحزاب الوطنية التي تنشد للمصلحة الوطنية العليا، وغياب درو الإعلام وغياب رقابة المجتمع المحلي والمؤسسات، بالتالي: مطلوب إرساء هذا الإصلاح على أساس أنه جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل في إطار النظام السياسي والتشريع وكافه الفصائل الأخرى.

كلمة د. وحيد جمعه – المدير التنفيذي لوحدة التخطيط الإستراتيجي في وزارة الداخلية.

يحمل رتبة مقدم في جهاز الأمن الوقائي ويرأس الفريق القطاعي لقطاع الأمن للخطة الإستراتيجية في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٦

الأخوات والإخوة مع حفظ الألقاب مساء الخير.

في الحقيقة لم يعش الشعب الفلسطيني وقواه أية حالة اغتراب منذ عشرينات القرن الماضي عن البناء الهيكلي في المجالات المجتمعية عموماً، أو في التشكيلات ذات الطابع العسكري والأمني، حيث قامت كافة الهيكليات ما قبل العام ١٩٦٤، على أساسين رئيسيين وذلك على النحو التالي:

الأول: بناء مجموعات تقارع المحتل انتداباً واستيطاناً.

الثاني: بناء ألوية تؤسس للدولة المستقبلية.

وبالرغم من أن هذه الهيكليات كانت تعاني من فجوات كثيرة إلا أنها في سياقها الزماني والمكاني كانت تجارب رائعة، المقصود بالعام ١٩٦٤م هو قرار الجامعة العربية بتشكيل قوات جيش التحرير، والتي تعد أول تجربة عربية فلسطينية مشتركة في بناء هيكل يحتوي على كافة التشكيلات العسكرية التقليدية للدول، بعد ذلك بعام ١٩٦٥م جاءت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة لتتبع هيكلا تنظيمياً عسكرياً أمنياً شكل امتداداً للأساسين الرئيسين اللذين تم ذكرهما، تطورت الأمور إيجاباً حتى أن الثورة المعاصرة في ١٩٦٨ م شهدت ميلاد القانون الثوري، آنذاك وتحول الوضع إلى إطار نظامي رسمي لعمل هياكل وقوات وتخصصاتها وواجباتها بل والعقوبات فيها.

و في ١٩٨١م شكلت لجان متخصصة لخلق كيان نظامي موحد يحمل التشكيلات التقليدية للقوات العسكرية في لبنان، إلا أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان آنذاك، حال دون اكتمال التجربة وبالرغم من أن هذه الهياكل تركزت في الشتات حيث تواجدت القوات الفلسطينية , إلا أن الداخل الفلسطيني ومن خلال فصائل العمل الوطني امتلك هيكليات واضحة، على الرغم من أنها شكلت أساس العمل السري إلا أنها كانت ذات طابع متماسك وعملي بحيث كان صعباً على الاحتلال اكتشافها والتعامل معها.

فكانت الانتفاضة الأولى مدرسة حقيقية في بناء الهيكليات التي تقارع المحتل دون أن تنسى واجبها في حماية حياة وممتلكات الشعب الفلسطيني ووصلت مع نهاية العام ١٩٩٠ م إلى تشكيل نواة لأجهزة أمنية حقيقة لجأ إليها المواطن في حل إشكالياته اليومية.

والتجربة التَحَوْلية الأولى: بدأت في العام ١٩٩٤ م مع عودة القوات الفلسطينية إلى الوطن، حيث واجهت معضلة دمج وتوحيد كافة هذه التشكيلات في إطار نظامي واضح المرجعيات، ومحدد الصلاحيات ضمن منظومة تراكمية تتطلع فيها هيئات التشريعي والرقابة الرسمية والمدنية بمسؤولياتها في تحديد مواقع الخلل وطرح سبل العلاج.

و البداية باختصار، كانت صورة مرآة للتشكيلات السابقة فتعددت الأجهزة وتم تنازع الصلاحيات ودخلت المرجعيات في حالة من التيه وكان من الصعب حتى على الجهات التشريعية والقانونية

الوصول إلى نظام موحد يحكم العمل ويحدد الأهداف والنتائج المطلوبة مما أوجد حالة من الإرباك الهيكلي أدت غالباً إلى فقدان الثقة لدى المواطن بإمكانية خلق نظام أمني فلسطيني يحقق الأمن والأمان، وبالرغم تشغيل جهود جبارة للإصلاح والتوحيد والمقاربة في ذلك الوقت، إلا أن انهيار العملية التفاوضية والتراجع الإسرائيلي عن الاتفاقات السابقة وانطلاق انتفاضة الأقصى ومنع استكمال هذه الجهود من الوصول إلى خطة حقيقة للإصلاح، لقد هزت النتائج التي انبثقت عن انتفاضة الأقصى التي نتج عنها تحديداً ضعف في مستوى الحوكمة، وتعرضت المؤسسة الأمنية الفلسطينية لمجموعة من التغيرات الهيكلية المؤثرة على حاضر ومستقبل و استمرار الوضع الأمني وقد خرجت المؤسسة الأمنية الفلسطينية من مرحلة انتفاضة الأقصى كالجسد المثخن بالجراح والذي لا يكاد يجد سبيلا للمقاومة سوى الروح المعنوية والتي تشكل سلاحاً فلسطينياً تقليدياً، والأصول العلمية تدفعنا إلى ذكر مجموعه من التحديات الضخمة التي عانت منها المؤسسة الأمنية الفلسطينية آنذاك وذلك على النحو التالي:

أولا: عودة الاحتلال إلى تقويض السيادة العسكرية الكاملة على الأراضي الفلسطينية بما فيها مناطق (أ) الذي تم التحدث عنها في المداخلة الأولى

ثانياً: عززت الآليات غير الرسمية، الحزبية تحديداً، ظاهرة الانفلات الأمني على سد الفراغ الناجم عن غياب المؤسسة الأمنية الرسمية، فغابت العدالة وانتشر منطق الفرد والمصلحة الجهوية.

ثالثاً: انهيار البنية التحتية نتيجة الأضرار الجسيمة التي ألحقتها قوات الاحتلال بالمؤسسة الأمنية.

رابعاً: الافتقار للحد الأدنى من المرافق والمعدات، كل ذلك إضافة إلى ارتقاء القائد الكريزماتي الكبير الأخ الرئيس أبو عمار شهيداً وما سببه ذلك من حالة يأس وإحباط في صفوف القوات والجماهير هذه هي الصورة التي خرجنا منها كمؤسسة أمنية فلسطينية من مرحلة انتفاضة الأقصى.

وما أن بدأت الأمور تعود إلى نصابها مع إجراء الانتخابات الرئاسية وتبني الأخ الرئيس أبو مازن شعار الأمن والأمان، كمادة أولى للبرنامج الانتخابي حتى جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ م وفوز حركة حماس فيها بتحد جديد أمام القوات وهياكلها، حيث لم تستطع حركة حماس ونتيجة لتراكم التربية الفكرية وغيابها التاريخي، وعلاقاتها الإقليمية التي تتناقض أحياناً مع المصالح الوطنية، لم تستطع هذه الحركة أن تتعايش مع مؤسسة أمنية تشكل الثقافة السياسية أحد أهم ركائزها فقامت حركة حماس بإنشاء تشكيلات أمنية جديدة وأصرت على العبث بالهيكليات القائمة الضعيفة أصلا، والتعاون مع المؤسسة الأمنية بتشكيلاتها القانونية ومرجعياتها السياسية تشكل الثقافة السياسية أحد أهم ركائزها، فقامت حركة حماس بإنشاء تشكيلات أمنية جديدة، وأصرت على العبث بالهيكليات القائمة الضعيفة أصلا، كملحق للتشكيلات الحزبية الخاصة بها، ومن ثم أكملت هذه الحالة من العبث بانقلابها على الشرعية والنظام والقانون، وإخضاع قطاع غزة لتشكيلاتها المنفردة حتى الآن.

أنا لا أُشخص الواقع من انتفاضة الأقصى وحتى الآن أو حتى انطلاق حركة حماس أو أقيم أو أحاكم الانتفاضة أو سلوك حماس، بقدر ما حاولت أن أصل معكم من خلال هذا التشخيص إلى الأسباب التي استدعت ما أُصطلح على تسميته عالميا بالإصلاح في قطاع الأمن، هكذا هو الوضع

ومن هنا بدأت عملية الإصلاح، نستطيع أن نحدد نقطة الانطلاق الحقيقة في هذا البرنامج وفي خطة الإصلاح والتنمية التي تبنتها الحكومة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧، والتي جاءت كترجمه فعلية لتوجهات السيد الرئيس ونصوص قانون الخدمة لقوى الأمن المعدل، باعتبار إعادة بسط النفوذ الأمني الفلسطيني وتحقيق الأمن والأمان للمواطن بإعتباره أولوية من أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرت هذه الخطة من الأعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٠، وخطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣، والتي عملت وفق منهجية التخطيط الإستراتيجي لتجيب على ثلاثة أسئلة تقليدية في الأداء و ذلك على النحو التالي:

١- أين نحن الآن؟.

٢- إلى أين نريد أن نصل؟.

٣- وكيف نصل؟.

حيث وضعت مسودة للرؤية، والرسالة، والقيم، والأهداف، والسياسات، والتهديدات، وتم تحديد التدخلات السياسية المرتبطة بكل هدف إستراتيجي إضافة إلى مؤشرات القياس لكل هدف وتحديد الشركاء الأساسيين والفرعيين، كما اعتمد تحليل البيئة الداخلية على معايير القيادة، والأفراد، والمعرفة، والمال، والعمليات، والحماية المدنية، ومراكز الإصلاح، والتأهيل، والبيئة القانونية، والتشريعية الناظمة لقطاع الأمن.

لن أحاول تكرار ما سبق على لسان سيادة العميد أكرم رجوب، في مجال التخطيط الإستراتيجي والخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن، ولكن ما يمكن التحدث عنه أن التدخلات السياسية كانت تهدف الى تحقيق الهدف الإستراتيجي التالي الذي يخص استتباب الأمن والأمان.

إن أهم هذه التدخلات كان تطبيق قانون الخدمة في قوى الأمن وإصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها، وإعادة تنظيم وهيكلة قوى الأمن ضمن المهمات الثلاث التي تم ذكرها سابقاً، وضع دليل إجراءات التعيين والترقية والمسار الوظيفي وتقييم الأداء وتوحيد أنظمة وبرامج التكنولوجيا وأنظمة المعلومات، وتنفيذ الخطط الثلاث السابقة، حيث تم تحقيق مجموعة من الإنجازات الكبيرة في هذا المجال باعتبارها استجابة ملموسة للاحتياجات الوطنية، من خلال تعزيز النظام وسيادة القانون وتنفيذ أحكام القضاء والإصلاح والتطوير الإداري والمالي والقانوني، وأنظمة الرقابة والتفتيش، وإعادة هيكلة قطاع الأمن.

ولكن أؤكد هنا أننا أمام تحديات كبيرة ما زالت تواجه عملية الإصلاح في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وأهم هذه التحديات:

اولا: الاحتلال، لا يجوز أن نقول إن أهم هذه التحديات هو الاحتلال ونَمُرُ على هذه الجمل مرور الكرام وكأنه شي هامشي، فنحن نتحدث عن الاحتلال الذي يقتل منتسبي الأجهزة الأمنية و يأسر ويحاول أن ينال من نفسية منتسبيها و يدمر مقراتها ويمنعها من التقدم ولو بخطوات بطيئة نحو تحقيق أهدافها، والذي ينفذ القوانين يأتي الاحتلال ويقتله ويأسره، وهكذا يكون الاحتلال عقبة في أداء تطور الأجهزة الأمنية وليس قضية هامشية يتم المرور عليها مرور الكرام.

ثانياً: الانقلاب وليس الانقسام، وهذه وجهة نظر، برغم الرغبة الأكيده في المصالحة ولكن اسمه انقلاب، لأنه أدى إلى تقسيم البلاد والعباد والمؤسسة الأمنية الفلسطينية، وأرجو أن نتوقف، وهذه وجهة نظر شخصية أخرى، عن الحديث وكان المؤسسة الأمنية الفلسطينية هي المانع لحالة المصالحة، المؤسسة الأمنية تنفذ قرارات المستويات السياسية، نحن نعلم مستوانا السياسي من أين يأتي قراره؟، على الطرف الأخر من المصالحة أن يقول لي ما هو مستواه السياسي؟.

ثالثاً: عدم ارتياط الخطط القطاعية للأمن بل وخطط التنمية الوطنية كلها بالموازنات والعمل بنظام الوعود من المنح العربية والدولية وليس بناء على أساس الممكن والمتوقع، وعند الوقوع في الأزمات تصبح موازنة ورواتب م٢نتسبي قوى الأمن هي الهدف الأساسي.

رابعاً: استكمال منظومة التشريعات والقوانين الناظمة في عمل المؤسسة الأمنية وبما يخدم الحفاظ على حقوق الفرد كما يخدم النظام السياسي والشعب الفلسطيني.

خامساً: إصلاح العلاقة بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني ونقلها من الحالة التنافسية إلى الحالة التكاملية كون مؤسسات المجتمع المدني جزءا مهما جداً من حالة الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية، عندما نتحدث عن الإشراف المدني على المؤسسة الأمنية، فلا يجب أن نَمُرُ مرور الكرام عن هذه الجمل، وكأننا نسجل مواقف، فالإشراف المدني على المؤسسة الأمنية يبدأ بوزارة الداخلية الفلسطينية ولا ينتهي بمؤسسات المجتمع المدني ذات الصفة الرقابية على أداء هذه المؤسسة ومع الشكر

رئيس الجلسة: د. نايف جراد.

شكراً د. وحيد، حيث تحدث عن هيكلية المؤسسة الفلسطينية تاريخيا بشكل سريع، ابتداء من قرار الجامعة العربية لتأسيس جيش التحرير مروراً بانطلاقة الثورة الفلسطينية وقوات الثورة الفلسطينية في لبنان والقانون الثوري العسكري ١٩٧٩ م، وكذلك تأثيرات الانتفاضة الأولى، التي كانت تجربة رائدة على الصعيد الأمني والعلاقة ما بين المستوى السياسي والمستوى الأمني والجماهير، وأيضا تشكيل ألوية المؤسسة الأمنية والتجربة التي بدأت منذ عام ١٩٩٤ م في دمج وتوحيد كافة المشكلات في إطار واضح ومرجعيات محددة الصلاحيات وما لحق بهذه العملية من إرباك هيكلي وفقدان الثقة للمواطن والذي توج بانهيار العملية التفاوضية والتراجع الإسرائيلي ومنع استكمال الجهود لبناء مؤسسة أمنية مهنية وفاعله، توقف عند الانتفاضة وما أدت إليه من ضعف مستوى الحوكمة والتغيرات وخروج المؤسسة الأمنية مثقلة بالجراح ومتوقفاً أمام التحديات التي واجهت الرئاسة الفلسطينية والمؤسسة الأمنية، ابتداءً من عام ٢٠٠٥ م والتحديات الجديدة بعد فوز حماس بالانتخابات وانقلابها على السلطة مؤكداً أن عملية الإصلاح جرت بناء على عدة خطط للتنمية الشاملة على المستوى الحكومي بدءاً من خطة الحكومة للعام ٢٠٠٧ م، وخطة الإصلاح والتنمية ومن ثم خطة ٢٠٠٨- ٢٠١٠ وأخيرا خطة ٢٠١١ -٢٠١٣ التي اتبعت منهجية التخطيط الإستراتيجي، وقد توقف د. وحيد بشكل محدد أمام التحديات التي تواجه عملية الإصلاح وذلك على النحو التالي:

أولا: الاحتلال والذي يجب أن لا يقلل منه باعتباره عقبة كأداء أمام تطور المؤسسة الأمنية وفاعليتها.

ثانيا: الانقلاب الذي أدى إلى تقسيم البلاد والشعب والمؤسسة الأمنية وأوجد هياكل تابعه لحركة حماس في غزة.

ثالثاً: عدم ارتباط الخطط بالموازنات والاعتماد على نظام مالي بوعود، وليس على الممكن والمتوفر.

رابعاً: استكمال منظومة التشريعات في قطاع الأمن.

خامساً: إصلاح العلاقة بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني ونقلها من الحالة التنافسية إلى الحالة التكاملية التي تسمح برقابة للمجتمع المدني على المؤسسة الأمنية، ومع الشكر

الجلسة الثالثة:

المحور الثالث: حوكمة قطاع الأمن والعلاقات المدنية – العسكرية

رئيس الجلسة : اللواء ركن جمعة حمد الله.

نبدأ معكم الجلسة الثالثة من المؤتمر وهي بعنوان حوكمة قطاع الأمن والعلاقات المدنية – العسكرية، وسيتحدث إليكم في هذه الجلسة أ. شهرزاد بن حميدة وهي نائب رئيس المرصد التونسي للأمن الشامل من الجمهورية التونسية، و أ. موسى أبو دهيم- الهيئه الفلسطينية لحقوق الإنسان من فلسطين، و د. فراس ملحم – خبير قانوني من فلسطين، و د. عمر رحال- مدير مركز شمس للديمقراطية وحقوق الإنسان، و أ. شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق.

ورقة د. عمر رحال - مدير مركز شمس للديمقراطية وحقوق الإنسان

الرقابة على القطاع الأمني الفلسطيني: أي دور لمؤسسات حقوق الإنسان

أياً كانت نتائج التغيير الذي حصل في بعض الدول العربية، يجب النظر إليه على أنه مسار إيجابي نحو تكريس نوع من احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والتخلص من الأنظمة السلطوية الدكتاتورية التي لا تعبر عن نبض الشارع وغير قادرة على تحقيق أهدافه وتطلعاته، فلم يكن باستطاعة الجماهير العربية في السابق أن تخرج للشارع وتواجه خطر الموت،إلا بعد أن ضاقت ذرعاً بسبب تكبيل الحريات العامة والخاصة والانتهاكات الجسيمة لحقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية،هذا إلى جانب الاستبداد السياسي.

كثر الحديث بعد الثورات العربية حول ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية باعتبارها الجهة التي كان منوط بها عمليات الضبط والسيطرة وحماية الأنظمة وقمع المعارضين، وتحملت بذلك مسؤولية فساد تلك الأنظمة باعتبارها أحد أدواتها الأساسية.

من المعلوم أن أحد أهم وظائف الدولة هي حماية الحدود من الأخطار الخارجية وتوفير الأمن الداخلي لمواطنيها، كما أن للدولة وحدها الحق في إنشاء القوات المسلحة والقوى الأمنية التي هي ملك للشعب وتختص بحماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، كما أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس.

ويبقي وضع إطار دستوري ينظم تدخل قوات الأمن على اختلاف تسمياتها ومهامها في الحياة المدنية للقيام بمهام شرطية أو سياسية أمراً واجباً حتى لا تتحول قوات الأمن إلى أداة حزبية من قبل النظام السياسي يوظفها كيف يشاء وبغير ضوابط. فالتأطير الدستوري أيضاً ربما يحتاج إلى خطوات أخرى وموازية لا تقل أهمية كإجراءات بناء الثقة بين المدنيين وقطاع الأمن.

على مدى عقود مضت، استخدمت مختلف الأنظمة الاستبدادية الأجهزة الأمنية لتعزيز حكمها وسحق المعارضة الداخلية. بيد أن تمكنها من الحفاظ على سلطتها كان باهظ الثمن. فالقطاع الأمني في العديد من الدول العربية بات مكروهاً بشدة. وفي أعقاب انتفاضات الربيع العربي، تجد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً نفسها في مواجهة المهمة الصعبة المتمثلة في إصلاح المؤسسات الأمنية، والتي من دونها ستجهد من أجل الحصول على شرعية سياسية ذات ديمومة.

وتحت عنوان:التعاون في مجالات العدالة،والحرية والأمن[١]٠ أوضح تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي،ورقة العمل من الطاقم المشترك تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (تقرير سير عمل سياسة الجوار الأوروبي لفلسطين ٢٠١٢) بيان صحفي القدس ٢٣/٤/ ٢٠١٣، أنه، لم يحدث تقدم حقيقي في مجال إصلاح القطاع الأمني، باستثناء بعض الإصلاح في جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية.كما أنه لم يطرأ تحسن على جودة ونوعية الحوار مع وزارة الداخلية،خاصة في ظل تزايد القلق حول انتهاكات حقوق الإنسان ونقص الوضوح في تحديد مسؤوليات كل جهاز أمني وممارسات القوات الأمنية التي ما زالت بعيدة عن الممارسات المقبولة

[١] ٠.بيان صحفي صادر عن الاتحاد الأوروبي،ورقة العمل من الطاقم المشترك تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، (تقرير سير عمل سياسة الجوار الأوروبي لفلسطين ٢٠١٢) القدس ٢٣/٤/ ٢٠١٣.

دوليا (انظر الفصل الثاني). كما أن هناك حاجة لنظام أفضل للرقابة والتقييم وإعداد التقارير من قبل الجهات المانحة والمنفذين مع وزارة الداخلية، وحاجة لكي يوفر الجانب الفلسطيني معلومات واضحة للجهات المانحة حول قدراته على التنفيذ المباشر لبرامج التنمية عبر أنظمة السلطة الفلسطينية. إحدى الأولويات المذكورة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية ٢٠١١- ٢٠١٣ تتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة العامة للأجهزة الأمنية من أجل بناء علاقات مجتمعية أقوى مع المواطنين ومن أجل ضمان حماية حقوق الإنسان. فيما يتعلق بالمساءلة والإشراف المدني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق المساعدات إلى الشرطة الفلسطينية أطلق برنامج مشترك لضمان المساءلة الشرطية الداخلية وتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز الإشراف المجتمعي المدني. وفي هذا الإطار، يتم حاليا تطوير إستراتيجية مساءلة، بما فيها إليه للشكاوي والإشراف في الشرطة المدنية الفلسطينية بدعم كامل من الشرطة الفلسطينية.يقوم مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق المساعدات إلى الشرطة الفلسطينية بإعداد مسودة نهائية للبرنامج لمدة عامين مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، من هنا هل لنا أن نتساءل أن القوى الأمنية حامية للدستور وللشرعية الدستورية وللديمقراطية أم أنها حامية للنظام السياسي؟.

إن العلاقة بين التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية (دولة فلسطين) بعد الحصول على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب والرقابة على القطاع الأمني

كما أن إنضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يجب أن يستند في الأساس على أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية،وأنها ميراث طبيعي يتفق مع المكونات الحضارية والثقافية لفلسطين ،الدول نفسها هي التي تحدد موجباتها الخاصة بناءً على القانون الدولي لحقوق الإنسان ،وذلك من خلال وضع الأعراف أو إبرام المعاهدات أو وضع الإعلانات الدولية والقواعد ومجموعات المبادئ. وتوافق الدول على محتوى هذه المصادر كما توافق على الالتزام بها. وتنظم الدول سلوكها إذ تحمي حقوق الإنسان والأفراد والجماعات.

تفرض عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بصفة مراقب العديد من الالتزامات، سواء على صعيد الأسرة الدولية، أو حتى على الصعيد الداخلي.لا شك في أن المقاصد والمبادئ الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وجدت انعكاساً لها اليوم في دساتير كثير من الدول وفي تشريعاتها الوطنية، والسلطة الوطنية بدورها ومن خلال المادة العاشرة من القانون الأساسي تنص على أن «حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".

إن السلطة الوطنية الفلسطينية ألزمت نفسها باحترام المواثيق الدولية والإقليمية، وبضرورة الانضمام لها،وأيضاً ورد في القانون الأساسي بعض المبادئ الإنسانية السامية في القانون الأساسي لا سيما الباب الثاني، باب الحقوق والحريات،كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعلن بشكل مستمر وعلى لسان كبار مسؤوليها وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس، وفي أكثر من مناسبة التزامها بالاتفاقيات الدولية، لذلك التصريحات والتوجهات تشير إلى أن السلطة عاقدة العزم على أن تمضي قدماً في سبيل حقوق الإنسان إذ إن دوافع الاهتمام العميق مازالت قائمة للمزيد من تكريس وتعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

هناك العديد من الالتزامات وهي واجبات داخلية وأخرى خارجية :

أولا: واجبات «التزامات» داخلية.

١. مشروع الدستور: صياغة مشروع الدستور لدولة فلسطين يجب أن يكون دستوراً ديمقراطياً ويجب أن يرسخ قيم ومعايير حقوق الإنسان الكونية، ومن ضمنها المساواة وفي مقدمتها المساواة في كافة المجالات بين الرجل والمرأة، ومبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية، والسيادة الشعبية التي تجعل من الشعب أساس ومصدر كل السلطات، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية.

٢. التزام فلسطين الدستوري بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالمياً، والالتزامات الدولية لفلسطين في مجال حقوق الإنسان، تفرض عليها المصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال واحترام حقوق الإنسان في الواقع.

٣. مراقبة تطبيق حقوق الإنسان ،تتم مراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان والتأكد منها على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد الوطني،تتم مراقبة حقوق الإنسان من قبل المعنيين من حكومات ووكالات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان،ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام والنقابات المهنية،والنقابات العمالية والمجلس التشريعي.. الخ.

٤. كما أن الالتزامات المذكورة تفرض ملاءمة التشريعات الفلسطينية مع معايير حقوق الإنسان، بدءا بإلغاء قوانين الطوارئ والقوانين الانتدابية، هذا يعني تشريعات جديدة ، وإلغاء لأخرى، ومواءمة لبعض القوانين.

٥. مراجعة الإطار القانوني للهيئة المستقلة من حيث تكوينها وآليات اشتغالها، للمساهمة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على غرار المؤسسات الوطنية المماثلة في البلدان الديمقراطية.

٦. احترام الحقوق الفردية والجماعية وخاصة الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والعقيدة والتنقل والصحافة والتجمع والتظاهر وتأسيس المنظمات والجمعيات.

٧. احترام وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين والمواطنات، وأن تتحمل الدولة مسؤولياتها في محاربة الفقر وضمان الحق في العيش الكريم واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية في الصحة والسكن والتعليم.

٨. الالتزامات بموجب الصفة الجديدة حيال الشعب الفلسطيني: مسؤوليات الدولة تعد الدولة في العادة مسؤولة قانونياً وسياسياً عن توفير الأمن الداخلي والصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والحكم الرشيد والقانون والنظام ومتطلبات البنى التحتية الأساسية لمواطنيها بالإضافة إلى المساعدة في الحفاظ على الأمن الدولي والإقليمي.وتعد القدرة على تولي هذه المسؤوليات والإيفاء بها معطيا أساسيا مفروغا منه في حالة فلسطين، الدولة تخضع للاحتلال وبالتالي فإن قدرتها على تولي كل هذه المسؤوليات ستكون محدودة بسبب ظروف قاهرة وهي في هذه الحالة حالة الاحتلال المستمر والمتواصل.

ثانياً: التزامات خارجية

١. مراقبة تطبيق حقوق الإنسان: تتم مراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي، من خلال المنظمات الإقليمية وآليات المراقبة المعتمدة في دولها، ومن بين هذه الآليات اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ،واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة وزراء مجلس أوروبا.

٢. أما على الصعيد الدولي، يتم رصد تطبيق حقوق الإنسان من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية ومن قبل الأمم المتحدة. في الأمم المتحدة، يتم تنفيذ أربعة أنواع من الرصد: تطبيق المعاهدات، وخارج نطاق المعاهدات (أو المبني على المواثيق)، ومن خلال عمليات حفظ السلام والعمليات الميدانية وعبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.الجدير بالذكر هو أن هذه الإجراءات الدولية كلها لا يمكن أن تعد بديلا للإجراءات القانونية الفاعلة على الصعيد الوطني، فالسلطة هي التي تحول حقوق الإنسان إلى واقع ملموس لذا تجدر الإشارة إلى أن إجراءات الشكاوى الدولية تكمل الأنظمة المحلية القائمة لحماية الفرد، وتمثل هذه الإجراءات الملاذ الأخير عندما تفشل الإجراءات الداخلية في تأمين الحماية الفاعلة لحقوق الإنسان.

٣. المسؤولية الدولية للدول عن انتهاكات حقوق الإنسان، تتحمل الدولة مسؤولية عدم التزامها بموجباتها القانونية باحترام وضمان والحرص على تمتع الأفراد بحقوق الإنسان المعترف بها سواء أكان ذلك في المعاهدات الملزمة لها أو في أي مصدر قانون آخر. ويعني ذلك خضوع الدول لواجب منع انتهاك الحقوق والتحقيق فيه والمعاقبة عليه وإعادة الحقوق المنتهكة لأصحابها عند الإمكان والتعويض.

٤. يترتب علينا تقديم تقارير إلى الهيئات الدولية المعنية، ومن شأن ذلك الأمر لدى وقوعه أن يُضفي طابعاً رسمياً على التزامات السلطة الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان، وأن تخضع هي بذلك لمراجعة ومراقبة الهيئات المنبثقة عن تلك المعاهدات، وفي الوقت نفسه، سوف يستمر التزام السلطة الفلسطينية بأحكام ومقتضيات القانون الدولي العرف.

أي نوع من الرقابة نريد؟.

أولا: الأساس القانوني لعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

عندما نتحدث عن دور المؤسسات الأهلية بما فيها مؤسسات حقوق الإنسان في الرقابة على القطاع الأمني إنما نتحدث عن دور أدبي أخلاقي– مهني،القانون الأساسي الفلسطيني والذي يعد بمثابة الدستور ويقف في ذات الوقت على رأس الهرم القانوني. أورد في باب الحقوق والحريات الباب الثاني(المادة ٢٦) والتي تنص:» للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقا للقانون. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقا للقانون.التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقا للقانون. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون» .ولكن

النص لم يعط هذه مؤسسات الأهلية أي دور رقابي أو ما شابه.لكن القانون الأساسي الفلسطيني نص على تشكيل هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في المادة (٣١)» تنشا بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني».

أي من القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي الفلسطيني لم تشر من قريب أو بعيد إلى دور رقابي أو ما شابه لمؤسسات المجتمع المدني، أو فيما يخص الرقابة على القطاع الأمني.قانون الجمعيات الخيرية رقم (١) لعام ٢٠٠٠ هو الذي ينظم عمل المؤسسات الأهلية بدءاً من التأسيس مروراً بالعمل وإنتهاء بالحل والاندماج ،فأي من مواد القانون البالغة (٤٥) مادة لم تطرق لا من قريب أو من بعيد لدور مؤسسات المجتمع المدني فيما يخص الرقابة على القطاع الأمني، ولكن النقطة الأساسية في هذا الموضوع هي المادة (١٥) التي تنص على أن للجمعيات والهيئات الحق في إقامة الأنشطة التي تحدثت عن غايات وأهداف المؤسسة، هذا إلى جانب نظامها الأساسي والذي يتحدث عن عملها ومهامها وأهدافها وغاياتها، إذن هي أهداف المؤسسة التي تخولها العمل في هذا المجال، ويمكن أن تكون أنشطتها المستمرة والدائمة، هي التي تعطيها الصفة الرقابية كونها تختص بهذا الموضوع.

ثانياً: دور مؤسسات حقوق الإنسان في عملية الرقابة على القطاع الأمني الفلسطيني.

ومن الأهمية الإشارة ابتداءً إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك دور رقابي لمؤسسات حقوق الإنسان، إلا إذا كانت هناك نصوص دستورية وقانونية تتيح لها الرقابة، وبالحد الأدنى يجب أن يكون هناك قانون خاص ولوائح تنظم عمل الأجهزة الأمنية ويتم خلالها تجريم أيه تجاوزات بخصوص حقوق الإنسان، ويلتزم خلالها الجهاز كذلك بالرد على تقارير منظمات المجتمع المدني المتعلقة بحدوث تجاوزات من أفراده.

أحد أهم المرتكزات التي تسوغ للمجتمع المدني الاهتمام بهذا المجال والعمل على المساهمة في إصلاحه تستند إلى الدستور، فكل الدساتير الديمقراطية تقر بدور المجتمع المدني في التشريع من خلال مراقبة القوانين وتنفيذها من جهة وكون أن للمجتمع المدني الحق في المساءلة،من جهة أخرى باعتباره أحد مكونات الرأي العام،فإنه من الأهمية أن يرد ذلك في الدستور.

علينا ألا ننسى أن المؤسسة الأمنية يكتنفها الكثير من السرية والخصوصية ليس في فلسطين فحسب، بل في كل دول العالم،غير أن التحولات الديمقراطية سمحت وتسمح في بعض الأحيان بالاهتمام بهذا القطاع من خلال العديد من المداخل، كما أن نجاعة هذا التدخل ترتبط بمدى توفر الإرادة السياسية، ومدى استعدادهما واستعداد المجتمع المدني لبناء علاقة ثقة بينها.

ويمكن القول أن هناك قصورا في إقرار مبادئ الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، لذا فإن إقرار الرقابة الديمقراطية لقوات الأمن سيعزز منهج الإصلاح الدستوري والسياسي الذي تنتهجه القيادة الفلسطينية ،إن هذه المسألة بالغة الدقة والحساسية، لأنه لا يمكن أن ننسى بأن مخاطر تحويل الأمن من مؤسسة تهدف إلى الحفاظ على الأمن العام إلى منظومة تستعملها مجموعات معينة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية هو أمر في غاية الخطورة.

ويتعزز هذا الاعتقاد عندما نطّلع على محدودية دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الإشراف

والرقابة على قطاع الأمن ولعلّ الإشراف البرلماني هو من أهم آليات الرقابة الديمقراطية على الأمن وتعزيز السلوك الديمقراطي داخله، وكان من الواجب التركيز على هذه الآلية ضمن المبادئ الحاكمة للأمن والدفاع، لتحقيق التوازن بين دور السلطة التنفيذية التي تسعى دوماً لضمان فاعلية وكفاءة الأجهزة الأمنية، وبين دور البرلمان واللجان المختصة في الرقابة عليها.

وبالرغم من عدم وجود نصوص دستورية أو قانونية بهذا الصدد إلا أن مؤسسات حقوق الإنسان يمكن أن تساهم في وضع مقترحات قوانين أو أن تساهم في التعديلات والنقاشات حول بعض القوانين السارية، كما يمكن لها أن تعقد الأنشطة والفعاليات حول ذلك،كما يمكن للجامعات هنا أن تلعب دوراً مهماً في تدريب المشّرع، أو الكوادر القانونية في المؤسسة الأمنية على آليات الصياغة التشريعية.كما ويمكن لهذه المؤسسات أن تقدم إسهامات هامة في توطيد مبدأ الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن؛ حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تراقب أداء الحكومات وتنفيذ السياسات الأمنية ومدى مراعاة حقوق الإنسان، كما تستطيع أن توفر الخبرات والمعارف ووجهات النظر، وفضلا عن ذلك، تمثلها لمصالح المجتمع المحلي والفئات المهمّشة، وفي هذا السياق، تكفل مؤسسات المجتمع المدني إعداد سياسات أمنية شاملة، تمثل شرطاً لا غنى عنه لتحقّق الصفة الشرعية لإجراءات الإصلاح الأمني واستدامتها. كما تعمل مؤسسات حقوق الإنسان على لفت نظر الجهات المعنية إلى تلك الجوانب من عملية إصلاح قطاع الأمن التي يتجاهلها القائمون على إعداد الاستراتيجيات الأمنية في كثير من الأحوال[٢].

إن القطاع الأمني الذي يعمل بطريقة فعالة ووفق آليات معينة تدعم معايير الجودة في إطار من المؤسسية والشفافية والمراقبة والتعاون المجتمعي، فإنه يساعد على تحقيق الأمن والأمان في المجتمع ويشكل عاملا محفزاً للإنتاج والتنمية، ويشجع الاستثمار في المجتمع وبذلك يساهم في رفع معدلات الدخل القومي ويقلل من الجريمة ويدفع إلى المزيد من الإصلاحات السياسية.

لذلك فإن مستقبل حقوق الإنسان وتطورها يتوقف على مدى السماح لمؤسسات حقوق الإنسان بدورها الرقابي، وما يرافق ذلك من ملاءمة للتشريعات المحلية القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقدرة السلطة الوطنية على تغيير التشريعات المنتقصة من حقوق الإنسان، أو تلك التي تشرع الاستبداد كقوانين الطوارئ مثلا .وانضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية والتصديق عليها ورفع التحفظات عنها-كلما كان ذلك ممكناً- وإدخال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة لمنهاج الكلية الأمنية والشرطية، وتطوير آليات رفع الشكاوى وإنشاء ومراجعة الإطار القانوني للهيئة المستقلة (ديوان المظالم) من حيث تكوينها وآليات اشتغالها، للمساهمة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على غرار المؤسسات الوطنية المماثلة في البلدان الديمقراطية، كما أن التداول السلمي للسلطة، وعلاقة حقوق الإنسان بالأمن القومي، ومدى احترام وصون حقوق الأقليات القومية والإثنية والدينية، كلها معايير ومؤشرات على مدى التطور الحاصل في حقوق الإنسان بعد الثورات العربية، بل أنها ستكون المقياس وأداة للمقارنة بين عهدين.

---

[٢] ورقة مفاهيمية لمؤتمر «الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية:أي دور يضطلع به المجتمع المدني؟» الذي نظمته كل من مؤسسة المستقبل Foundation for the Future (FFF) بالشراكة مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.في الفترة الواقعة بين ٢٢ – ٢٣ حزيران ٢٠٠٩ في عمان – الأردن.

هناك ثمة عدد من العوامل يتوقف عليها مستقبل الرقابة على القطاع الأمني، حيث يشكل تغييب الديمقراطية أحد أهم وأخطر العقبات ،يضاف إلى ذلك عملية الإقصاء وغياب التسامح وقبول الآخر، وعدم فتح قنوات للحوار بين النظام السياسي والقوى السياسية والمجتمعية، وغياب الإرادة السياسية لإنجاز المصالحة الوطنية والمجتمعية عبر العدالة الانتقالية، كما أن مدى جدية وقناعة النظام السياسي فيما يخص حماية حقوق الإنسان، سيبقي الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات، ولذلك فإن عملية التحول الديمقراطي سيرافقها العديد من الانتهاكات ليست العادية بل الجسيمة لحقوق الإنسان، و من هنا فإن فرض الأمن وتطبيق سيادة القانون يعني الانسجام والتوافق مع التشريعات الوطنية والدولية وفي مقدمتها القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن القبول أو مجرد الحديث عن تطبيق القانون إذا كانت هناك أي انتهاكات لحقوق الإنسان ولحرياته العامة والخاصة[٣].

السؤال الأساسي هنا هو «هل سينجح النظام السياسي الفلسطيني،وبعد الحصول على العضوية لدولة فلسطين في الأمم المتحدة بصفة مراقب من صياغة دستور وطني مدني يحمي حقوق الإنسان من الناحية الفعلية، أم أنه سيلجأ لتغليب الانحيازات الأيديولوجية» الضيقة على الانحياز للمطالب الشعبية العامة والواسعة؟.

لذا فإن كل ذلك مرتبط بمبدأ المواطنة الديمقراطية، فالمواطنة وإن كانت تولد مع الفرد فهي تنمو وتزدهر وتتجذر تدريجياً مع إدراكه لما تبذله الدولة من جهد لخدمة مواطنيها ورعايتهم، وبقدر ما يتمتع به الفرد باحترام لحرياته وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط من جانب الدولة ورموزها وعلى رأسها الأجهزة الأمنية ولكن من جانب غيره من المواطنين بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له، فالشعور بالكرامة والاحترام والحرية هي الضمانة الأساسية لمواطنة حقيقية وفعالة[٤].

وبالرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٨٤)[٥] التي تنص بشكل واضح على ضرورة تنظيم عمل الأجهزة الأمنية بقانون خاص، إلا أن القانون الأساسي مثل بقية الدساتير العربية لم يشر بشكل واضح بأن المؤسسة الأمنية والعاملين فيها هم أداة تنفيذية للدولة وليس للحزب الحاكم أو الرئيس أو الملك، ولم يوضّح ضرورة إخضاعهم للرقابة البرلمانية أو للمستوى السياسي، حيث اكتفى بالنص على عبارات عامة مثل دورها في السهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة... الخ.

إن الرقابة ترمي إلى ضمان الشرعية والمشروعية والشفافية وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وذلك باعتماد إجراءات رقابية فاعلة لمنع الفساد والقمع والإهمال وإخضاع الأجهزة الأمنية إلى المساءلة عن الأعمال التي تقوم بها في إطار تنفيذ مهامها وإرساء الأدوات الفاعلة التي تضمن إجراء هذه الرقابة: سماع، استجواب، تحقيق ومساءلة، لذلك فإن اختزال الرقابة البرلمانية

---

[٣] مؤتمر «سيادة القانون وتحديات السلم الأهلي الفلسطيني» الذي عقده كل من مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ومركز «جنيف» للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة،رام الله ٢٠١١/٧/٢٧ .

[٤] الدكتورة، نورهان الشيخ حول «الأجهزة الأمنية ودعم مفهوم المواطنة»ورقة عمل مقدمة لندوة دور وزارة الداخلية في تدعيم حقوق الإنسان) ،مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة – شباط ٢٠٠٨.

[٥] ١- قوات الأمن والشرطة قوة نظاميه وهي القوة المسلحة في البلاد وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات.
٢- تنظم قوات الأمن والشرطة بقانون.

حينئذ في دور المتابعة كما ورد ذلك في القانون الأساسي لا يؤسس توازنا حقيقيا بين التبعية الإدارية والإشراف البرلماني على القوى الأمنية

وعلى كل حال، فإن النص أنف الذكر في صيغته الحالية لا يحقق القدر الكافي مقتضيات الرقابة الديمقراطية، إذ لم يعتبر الشفافية والمساءلة من بين المبادئ التي تحكم عمل المؤسسة الأمنية، على الأقل بشكل صريح، واكتفت هذه المادة بنص دون أي توضيح ومن أبرز المآخذ على النص، هي عدم تكريس مبدأ احترام سيادة السلطات المدنية واحتكارها لوسائل الإكراه وللقوة الشرعية كمبدأ مطلق بشكل يقطع الطريق أمام كل تأويل أو قراءات تبعث على التشكيك في دور الدولة ومؤسساتها الشرعية والحيلولة دون استعمال الأمن خارج إطار الدولة والقانون.

ومع أن القانون الأساسي الفلسطيني نص على أن السلطة (الدولة) هي التي تنشئ وحدها قوات الأمن الوطني والشرطة، فإن ذلك النص لم يخل من فسح المجال أمام إمكانية إنشاء تنظيمات أو أجهزة مسلحة أخرى غير منطوية تحت الأمن الوطني بمقتضى القانون، وهو ما خلق حالة من الجدل والهلع عندما أنشأت حركة حماس"(القوة التنفيذية) كقوة أمنية موازية غير نظامية بشكل عام فإن أجهزة الأمن ذات المهنية العالية في الديمقراطيات الراسخة يتم مراقبتها من خلال جهات مدنية خارجية وعلى الرغم من ذلك من الممكن أن يكون هناك دور رقابي لمؤسسات حقوق الإنسان وذلك من خلال :

١. تشكيل لجنة رئاسية تختص بإصلاح القطاع الأمني مكوّنة من المبادرات العاملة في مجال إصلاح القطاع الأمني ومن العاملين في وزارة الداخلية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في الاختصاص ذاته، ونقابة المحامين ووزارة العدل ونشطاء في مجال إصلاح القطاع الأمني.

٢. إقرار آليات للرقابة على القطاع الأمني، وتفعيل دور قطاع التفتيش بالأجهزة الأمنية، وتكوين لجان مشتركة من منظمات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لهذه الغاية.

٣. تشكيل لجنة تتولى تطوير ومراجعة مناهج التدريب الأكاديمي والأمني في جامعة الاستقلال.

٤. العمل على إصدار تقارير دورية معنية بتقييم الأداء الأمني للأجهزة الأمنية وفق معايير محددة.

٥. إعداد دليل الرقابة على قطاع الأمن.

٦. وضع آليات رقابة فعالة لقطاع الأمن.

٧. تدريب أعضاء المجلس التشريعي لا سيما لجنة الداخلية والأمن وأعضاء ونشطاء مؤسسات على آليات رقابة المؤسسة الأمنية.

ثالثاً: الرقابة الشعبية

يتحدد دور وهدف الرقابة الشعبية[٦] بطبيعة النظام الحاكم، ولا يمكن أن يكون دورها خارج إطار النظام القائم، إجمالا هناك غياب وضعف لدور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، وذلك بسبب غياب التشريعات القانونية وضعف الوعي السياسي،واللامبالاة ،وأزمة الثقة والهوة التي تفصل بين المواطنين والنظام السياسي.كما أن أهم المشاكل التي تواجه تفعيل الدور الرقابي للجماهير هو غياب أو ضعف الثقة بين الجماهير والأحزاب السياسية، إن نجاح الرقابة يعتمد على تفعيل دور ومكانة الرقابة الشعبية القطاعية ومنظمات المجتمع المدني ،وما يرافق ذلك من تطبيق لمبدأ المحاسبة وعدم التساهل إزاء المقصرين، إن جميع هذه الإجراءات وغيرها لا يمكن أن تكون ناجحة وفاعلة ومؤثرة ألا من خلال تعزيز الرقابة الشعبية وإشراك منظمات المجتمع المدني كرقيب على نجاح الأداء الحكومي والبرلماني في إن واحد.

أنواع الرقابة الشعبية:

هناك علاقة وثيقة بين طبيعة النظام السياسي القائم والرقابة الشعبية، ولا يمكن قيام نظام ديمقراطي شعبي بدون رقابة شعبية حقيقية وذات محتوى ديمقراطي،وبدون تعزيز الديمقراطية الشعبية لا يمكن قيام برلمان وحكومة شعبية وديمقراطية، ولا يمكن تقييم الأداء ومحاربة ظاهرة الفساد بكل أنواعها إلا من خلال تعزيز الرقابة الشعبية.

هناك نوعان من الرقابة في النظام الديمقراطي وهما:

١- الرقابة البرلمانية.

٢- الرقابة الشعبية.

وتعد الرقابة البرلمانية إحدى أهم أنواع الرقابة القانونية من أجل تقييم الأداء الحكومي ومن أهم الوظائف الرئيسة للرقابة البرلمانية هي: الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية ووظيفة المحاسبة، وأن تطبيق هذه الوظائف ونجاحها يعتمد على المستوى الرفيع من الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية القانونية والأخلاقية من قبل أعضاء البرلمان وخاصة من قبل الأحزاب السياسية، وكما يتطلب ذلك وجود معارضة سياسية قوية داخل البرلمان، وان يتم الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين أو ازدواجية المعايير في عمل السلطة التشريعية.

أما الرقابة الشعبية، فهي إحدى أدوات الرقابة الناجحة والفاعلة على عمل مكونات النظام السياسي، حيث تتكون الرقابة الشعبية من الرقابة السياسية، وتعني رقابة الأحزاب السياسية سواء كانت مشاركة وغير مشاركة في الحكم ومن حق هذه الأحزاب وخاصة المعارضة منها ممارسة حقها المشروع في ممارسة النقد الموضوعي الهادف من أجل تقويم عمل الحكومة والبرلمان ويتطلب ذلك تشريع قانون عمل للأحزاب السياسية.

أما الرقابة الاجتماعية فتشمل نشاط وعمل ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات المهنية مشاركة فاعلة وحقيقية من أجل مساعدة وإنجاح الحكومة وبما يخدم المصلحة العامة، إن

[٦] الدكتور نجم الدليمي دور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي في الميدان السياسي والاقتصادي – الاجتماعي http://www.ankawa.com

تفعيل نشاط وعمل هذه النقابات والجمعيات والروابط يتطلب تشريع قانون خاص لها بهدف تثبيت شرعيتها وحقها في الرقابة.

إن الرقابة الشعبية هي أعلى سلطة رقابية في أي مجتمع ديمقراطي فهي تراقب عمل البرلمان والحكومة وبما يخدم المصلحة العامة، و إن المكونات الرئيسة للرقابة الشعبية وهي تتمثل بالرقابة السياسية والاجتماعية والإعلامية وهذه المكونات تتفاعل وتتكامل في عملها ونشاطها لما فيه خير للمواطن، وإن الهدف الرئيسي للرقابة الشعبية هو العمل على تحسين جودة وفاعلية الأداء البرلماني والحكومي، وكما أن الأهداف الرئيسية للرقابة الشعبية تتمثل في أنها العين الساهرة على عمل ونشاط الحكومة لما فيه خدمة المصلحة العامة، كما تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وهذا يساعد على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع والنضال من اجل ربط الأجر بطبيعة العمل.

خطوات العملية الرقابية:[٧]

هناك خطوات رئيسية في عملية الرقابة لعل أهمها:

١. وضع معدلات ومعايير الأداء: أن تكون هذه المعايير سهلة ومبسطة ومعروفة لدى الموظفين ومعلنة لهم وان تكون عادله وشفافة.

٢. الرقابة المسبقة (الوقاية): تتم قبل بداية العمليات والأنشطة وتشمل مراجعة كل من السياسات والإجراءات والقواعد الموضوعية وذلك بهدف التأكد من الأنشطة المخططة القابلة للتنفيذ والذي سوف يتم والهدف من إجراء الرقابة المسبقة وهو منع وقوع المشكلات قبل حدوثها.

٣. الرقابة الجارية: تتم أثناء التنفيذ وذلك من خلال نظام الرقابة والغرض منها متابعة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

٤. الرقابة اللاحقة: تتم بعد إنهاء العمل من خلال جمع المعلومات والوصول للنتائج وهل هي مطابقة كما هو مخطط لها.

لذلك هناك ضرورة لنصوص دستورية حول الرقابة على القوى الأمنية يحتّمها البناء الديمقراطي وما يفرضه من مراجعة جذرية لدور مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة الأمنية حتى يصبح الأمن في خدمة المواطن وليس في خدمة النظام أو السلطة، وهو ما يقتضي مراجعة دور المؤسسة الأمنية وإصلاحها بما يضمن التنفيذ الفعال والكفء لخدمة الأمن في إطار الرقابة الديمقراطية التي تمارسها المؤسسات المدنية بالدولة على هذا القطاع، هذا يقتضي تبني فكرتين أساسيتين على الأقل: الحق في الأمن والحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن، فأما الأمن كحق بمفهوم الأمن الإنساني –وهو المنطلق – فهو لم يرد ذكره صراحة بمسودة الدستور أو القانون الأساسي، وأما الحوكمة الرشيدة التي هي أساس إصلاح الأمن بما يحقق فعلا ما يسمى اليوم "الحوكمة الأمنية"، فهي تبقى غائبة عن النصوص الدستورية والقانونية.

---

[٧] مجدي حلمي،ورقه عمل حول"المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد" http://www.womenpress.net

عقبات الرقابة على القطاع الأمني في فلسطين.

هناك مجموعة من العقبات التي تعترض سبيل الرقابة على القطاع الأمني في فلسطين، وهي التحديات الوظيفية والهيكلية والإدارية والتشريعية، و لذلك يتعين على صانع القرار في المقام الأول إعادة تعريف قطاع الأمن ودوره في المجتمع، و هذا إلى جانب المساءلة وضعف التدريب الذي يزيد من حدة المشكلة ويمنع رجال الأمن من التعامل بشكل صحيح مع المدنيين. كما أن قيادة الأجهزة الأمنية يجب أن تتبنّى دوراً سياسياً لتحسين العلاقات العامة. ومعالجة مسألة مستوى الرواتب الضعيف لقوى الأمن ،والتوازن الديمغرافي لمنتسبي قوات الأمن.

والعقبة الأخرى والتي لا تقل أهميه عن سابقتها تتمثل بأنه لا توجد علاقة تكاملية وعلاقة شراكة مبنية على الإحترام المتبادل والعمل المشترك بين مؤسسات حقوق الإنسان والقطاع الأمني، الواقع يشير إلى الكثير من الإشكاليات في العلاقة هناك اتهامات متبادلة، وهناك أزمة حقيقة، وان كان هناك علاقات بين الطرفين إلا أنها ذات طابع علاقات عامة، ولا تعبر عن الموقف الحقيقي لكل طرف، كل ذلك بسبب غياب الحوار الحقيقي المبني على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، وكل طرف من الأطراف يعتقد جازماً أنه يمتلك الحقيقة وأنه الأمين على مقدرات الشعب وقضيته الوطنية.

الحقيقة أننا جميعاً نعيش تحت الاحتلال وما زلنا في مرحلة تحرر وطني، وبالتالي نحن بحاجة ماسة إلى علاقة إيجابية مبنية على الاحترام المتبادل.

كما أن هناك تحديات ومشاكل عامة يواجهها العاملون في مجال الإصلاح الأمني والتي تتلخص في الحاجة إلى تطوير إستراتيجية ملائمة للإصلاح الأمني، وضرورة مشاركة الأجهزة الأمنية نفسها في عملية الإصلاح الأمني وإصدار قوانين جديدة ليكون إصلاحاً شاملا، وتعزيز السيطرة الديمقراطية والتحول نحو الصفة المهنية للأجهزة الأمنية والمساهمة في جهود بناء السلام وتعزيز سيادة القانون، وضمان الاستمرارية والاستدامة في عمليات الإصلاح[٨].

كما أن تعقيدات الساحة الفلسطينية الداخلية المتمثلة في الانقسام السياسي وما تبعه من تعطيل لإعمال المجلس التشريعي، وما رافق ذلك من اعتقالات وفعل ورد فعل بين الفرقاء، وانسداد الأفق السياسي وتعطل المفاوضات، والأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة ،وغير ذلك تعد عقبات تعترض تحقيق إستراتيجية وطنية موحدة للأمن، وتحول دون أن يكون هناك إصلاح لقوات الأمن أو رقابة مدنية «مجتمعية» عليها.

والعقبة الأخرى التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في أي عملية رقابة على القطاع الأمني الفلسطيني هي نقاط الضعف التالية[٩] :

١. ضعف علاقات الشراكة والتنسيق ما بين مؤسسات قطاع الأمن ومنظمات المجتمع المدني.

٢. الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته العسكرية والأمنية، وعدم وجود سيطرة وسيادة على الحدود والمعابر الدولية.

---

٨ صحيفة الحياة الجديدة ،ندوة حول "التحديات أمام تطوير سياسة أمنية وطنية في المشهد الفلسطيني - تحديات وتوقعات في قضايا الإصلاح الأمني في فلسطين" ٢٠٠٥/٧/٣٠.

٩ نقاط الضعف هذه واردة في الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن ٢٠١١-٢٠١٣ الصادرة عن وزارة الداخلية الفلسطينية.

٣. تعدد وتداخل قنوات الدعم والتمويل لقطاع الأمن.

٤. تراكم القضايا في المحاكم مما يؤدي إلى تراخي تنفيذ الأحكام القضائية وتكدس السجون.

٥. ضعف العلاقات العامة والإعلام الأمني.

٦. التداخل والتنازع بين القضاء المدني والعسكري.

٧. نقص التشريعات والقوانين ،ووجود قوانين بدون لوائح تنفيذية.

٨. ضعف التأهيل في مجال القانون الدولي الإنساني وفي مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩. ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية والتسليحية لمكافحة جرائم ضد أمن الدولة.

١٠. ضعف النظم الرقابية داخل المؤسسة الأمنية.

١١. الولاء العشائري والجغرافي والحزبي.

١٢. غياب دليل إجراءات واضح ومعلن لتقديم الخدمات للمواطنين.

١٣. ضعف الرقابة الرسمية والمجتمعية (نظام الشكاوى).

١٤. غياب اللوائح والأنظمة والتعليمات التي تنظم العلاقة الداخلية في الجهاز الأمني.

١٥. ضعف الشراكة مع المجتمع في أعداد وصياغة الخطط والأولويات الأمنية.

١٦. ضعف نظام الرصد المبكر لإحباط قضايا الثأر والمشاكل الاجتماعية.

١٧. غياب نظام لتقييم، تحليل وحل النزاعات المجتمعية في المؤسسة الأمنية.

١٨. ثقة المجتمع بقدرة وحيادية المؤسسة الأمنية في عملية التدخل في النزاعات المجتمعية.

١٩. غياب إطار قانوني منظم لعمل لجان الإصلاح العشائري وضعف أداء هذه للجان في بعض المناطق.

٢٠. غياب الشرطة المجتمعية.

المقترحات والتوصيات:

لكي يكون الأمن في خدمة الديمقراطية، ولكي تكون هناك خريطة طريق للرقابة على قوى الأمن لتكون مؤسسة لخدمة المواطنين،يجب التركيز على جوانب التالية: تدريب قوى الأمن، إدخال مدونة لقواعد السلوك لقوى الأمن، ومزيد من الشفافية في عملها، والنص الصريح على الإجراءات التأديبية، ومزيد من السيطرة والمساءلة[١٠].كما تحتاج عملية إصلاح القطاع الأمني إلى وضع حد لظاهرة تعدد الأجهزة الأمنية المتنافسة،وإلى وضع آليات فعّالة للرقابة التشريعية والقضائية والرقابة في مجال

[١٠] Derek Lutterbeck, After the Fall: Security Sector Reform in post-Ben Ali Tunisia, Arab reform Initiative September 2012, p.p. 17 – 18.

الأداء والإنفاق، كما يجب حظر تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية، بالإضافة إلى فرض المساءلة والشفافية فيما يتعلق بأداء القوى الأمنية، كما أن هناك حاجة لعقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية، تقدم الأجهزة الأمنية نفسها كأجهزة حامية للاستقرار والأمن ولتحقيق ذلك فإن الأجهزة الأمنية مطالبة بتقديم مبادرات مثل:

١. تعيين ضباط علاقات عامة مؤهلين.

٢. وضع كاميرات مراقبة تراقب العمل داخل مقرات الأجهزة الأمنية على اختلافها سوف تضمن إحترام كافة الأطراف للقانون والنظام.

٣. ضرورة تقديم مبادرات شعبية مماثلة تدعو إليها منظمات المجتمع لمساندة الأجهزة الأمنية واستعادة هيبتها.

٤. السماح لممثلي منظمات المجتمع المدني بزيارات للأجهزة الأمنية ليس من خلال منظور رقابي فقط، وإنما، على قاعدة أننا جميعا شركاء في هذا الوطن[١١].

٥. اعتماد عقيدة أمنية وطنية تقوم على الولاء لحكم القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وخدمة المواطن وتحسين مهنية العاملين فيها والاستناد في عمله إلى معايير الكفاءة والاحتراف ويتولى قيادتها أشخاص يخضعون للمساءلة وتدوير المناصب.[١٢]

التوصيات:

١. تضمين القانون الأساس الفلسطيني وقانون قوى الأمن فصلا عن الحكم الصالح، بما في ذلك احترام تلك القوات للمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٢. الشفافية في التعيينات والتنقلات.

٣. ضمان احترام الحق بالتظاهر وحق التجمع[١٣].

٤. إقامة شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية.

٥. سن قانون حول حرية المعلومات الذي يحدد بوضوح إجراءات الحصول على المعلومات وكذلك الإجراءات التي تحد من الوصول إلى أنواع معينة من الوثائق.

٦. ضرورة إحداث نقلة نوعية في التعامل مع القطاعات الأمنية بالإنتقال من النظر إليها كأداة قمعية إلى اعتبارها أجهزة وطنية تقوم بحماية المواطن في إطار قانوني.

٧. ضرورة التواصل بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، وبين المواطن والمؤسسة الأمنية.

---

[١١] الدكتور، محمد مجاهد الزيات، نحو ترشيد أداء القطاعات الأمنية، www.ahram.org.eg

[١٢] حسين حمودة، معضلة الأمن: مؤسسات الأمن الداخلي بين إعادة الهيكلة والبناء في مصر .http://www siyassa.org.

[١٣] جماعة الأزمات الدولية، تونس:مكافحة الإفلات من العقاب، واستعادة الأمن، http://www.crisisgroup.org

٨. ضرورة البحث عن آليات سبل تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليه وتطبيقه بشفافية.

٩. ضرورة أن تكون هناك رقابة مجتمعية من قبل المجتمع المحلي على المؤسسات الأمنية مما يعزز من الشفافية والمساءلة والمحاسبة[١٤].

١٠. الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،ومعاهدات جنيف خاصة الرابعة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، الاتفاقيات الخاصة بالمرأة... الخ مع ذلك يعتمد الأمر على طبيعة المعاهدة المعنية، حيث أن المعاهدات المختلفة تنطوي على متطلبات مختلفة عند المصادقة عليها وهناك بعض الاتفاقيات التي تشترط أن تكون الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

١١. لن يكون بمقدورنا كفلسطينيين القيام بإلغاء أو مواءمة أو سن تشريعات جديدة دون أن يكون هناك أولا مصالحة، من أجل البت في المراكز القانونية التي نشأت بعد الانقسام،وهذا يعني العمل مع المجلس التشريعي القائم أو إجراء انتخابات تشريعية جديدة.

١٢. الدراسة المتأنية من الجوانب السياسية والقانونية والحقوقية لأي وكالة أو معاهدة ستنضم لها دولة فلسطين.

الخاتمة:

هناك صعوبة في تحقيق إصلاح سريع في قطاع الأمن، حيث يصعب علينا عملية إعادة بناء المؤسسات في ظل ظروف عدم الاستقرار، وبالتالي فإن هذه العملية من المرجح أن تتم عبر مراحل تدرجية للوصول إلى الغايات النهائية، وإن كان من الثابت بوضوح أن الأجهزة الأمنية بدأت في تحقيق نوع من الانضباط وتصاعد احترامها لحقوق الإنسان والالتزام قدر الإمكان بالقانون وهو ما يزيد من الأمل في أن تتحول الأجهزة الأمنية إلى مراحل أفضل من الحداثة والتطور والعدالة.

وبموازاة ما ذكر،يمكن التفكير جدياً في إستراتيجية ناجحة لدمقرطة قوات الأمن من دون إقحامها في السياسة، والتي ستساعدها على تقبل الحكم المدني وتفهم قيم الديمقراطية واحترامها، وهي إستراتيجية ربما لا تؤتي أكلها إلا على المديين المتوسط والطويل، وفي مناخ ديمقراطي، وكما قد تقتضي المعالجة النهائية للعلاقات المدنية - العسكرية أيضاً دمقرطة قوى الأمن ذاتها، أي نشر ثقافة الديمقراطية داخله وإعادة هيكلة المؤسسة والقيام بعملية إصلاح مؤسسي شاملة إن الأمن ضمانة أساسية للديمقراطية وهي الإطار الأمثل لتحقيقه، والمواطن هو المستفيد الأول والأخير من هذا الحق، وعليه فلا بد من تحقيق أمن المواطن، وهكذا نضمن تحقيق الأمن الديمقراطي.

وخلاصة القول، في مرحلة التحول الديمقراطي وفي ظل حكومة وطنية موسعة تقوم على قدر كبير من التوافق وتحظى بدعم قوي في السلطة التشريعية وبتأييد شعبي واسع، يمكن إرساء القواعد التي تحدثنا عنها سابقاً بشأن وجود مؤسسة أمنية محترفة ويمكن معالجة مسألة العلاقات المدنية العسكرية بقدر كبير من الحكمة وعلى وضع يحافظ على وحدة واستقلالية المؤسسة الأمنية وعلى ميزانياتها وعلى كل ما من شأنه رفع جاهزيتها للقيام بدورها المقدس في المحافظة على أمن المواطنين والدفاع عن الوطن

[١٤] إحدى التوصيات لورشة عمل عقدها مركزا إعلام حقوق لإنسان والديمقراطية «شمس» ومركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة في جنين حول ‹تعزيز سيادة القانون في محافظة جنين،بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١.

الهوامش:

١. بيان صحفي صادر عن الاتحاد الأوروبي،ورقة العمل من الطاقم المشترك تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (تقرير سير عمل سياسة الجوار الأوروبي لفلسطين ٢١٠٢) القدس ٣٢/٤/ ٣١٠٢.

٢. ورقة مفاهيمية لمؤتمر «الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية:أي دور يضطلع به المجتمع المدني؟» الذي نظمته كل من مؤسسة المستقبل Foundation for the Future (FFF) بالشراكة مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.في الفترة الواقعة بين ٢٢ – ٣٢ حزيران ٩٠٠٢ في عمان – الأردن.

٣. مؤتمر «سيادة القانون وتحديات السلم الأهلي الفلسطيني» الذي عقده كل من مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ومركز «جنيف» للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.رام الله ١١٠٢/٧/٧٢ .

٤. الدكتورة، نورهان الشيخ حول «الأجهزة الأمنية ودعم مفهوم المواطنة»ورقة عمل مقدمة لندوة دور وزارة الداخلية في تدعيم حقوق الإنسان) ،مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة – شباط ٨٠٠٢.

٥. الدكتور نجم الدليمي دور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي في الميدان السياسي والاقتصادي – الاجتماعي http://www.ankawa.com

٦. مجدي حلمي،ورقه عمل حول»المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد « http://www.womenpress.net

٧. صحيفة الحياة الجديدة ،ندوة حول «التحديات أمام تطوير سياسة أمنية وطنية في المشهد الفلسطيني - تحديات وتوقعات في قضايا الإصلاح الأمني في فلسطين»٠٣/٧/٥٠٠٢.

٨. الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن ١١٠٢-٣١٠٢ الصادرة عن وزارة الداخلية الفلسطينية.

٩. Derek Lutterbeck, After the Fall: Security Sector Reform in post-Ben Ali Tunisia, Arab reform Initiative September 2012, p.p. 17 – 18.

١٠. الدكتور، محمد مجاهد الزيات، نحو ترشيد أداء القطاعات الأمنية، www.ahram.org.eg

١١. حسين حمودة، معضلة الأمن:مؤسسات الأمن الداخلي بين إعادة الهيكلة والبناء في مصر http://www.siyassa.org.

١٢. جماعة الأزمات الدولية، تونس:مكافحة الإفلات من العقاب، واستعادة الأمن، http://www. crisisgroup.org

١٣. إحدى التوصيات لورشة عمل عقدها مركزا إعلام حقوق لإنسان والديمقراطية «شمس» ومركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة في جنين حول ‹تعزيز سيادة القانون في محافظة جنين، بتاريخ ١١/٥/ ٠١٠٢.

ورقة أ. شهرزاد بن حميدة- نائب رئيس المرصد التونسي للأمن الشامل (عبر سكايب)

إن مطلب النَجاعة و الفعالية في حفظ النظام و توفير الأمن للمواطنين تقتضي الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن إرساء آليات الرقابة المدنية و آليات المساءلة القانونية و السياسية على أجهزة الأمن، و في هذا الإطار يمكن للرقابة أن تتخذ أشكالا مختلفة لكن متكاملة من رقابة برلمانية و قضائية و رقابة المجتمع المدني و الإعلام و غيرها من قوى الضغط.

وعموما تعد مسألة الرقابة مسألة جوهرية إذا ما تنزلنا في إطار دولة القانون، فدولة القانون تقوم أساساً على فكرة تقييد ممارسة السلطة بقواعد قانونية سابقة تحفظ حقوق الإنسان و أن تكون هذه الممارسة للسلطة خاضعة للرقابة و للمسائلة.

ولئنً وجب لهذه الرقابة أن ترافق ممارسة السلطة في جميع مراحلها أينما حلت في مختلف دواليب الدولة و بمناسبة تصريف مختلف الأعمال العمومية إلا أن هذه الحاجة تصبح ملحَة أكثر و أهميتها تزداد كلما كانت الصلاحيَة تنطوي على ممارسة القوَة أو العنف و في كل المناسبات التي يكون فيها المواطن كفرد أعزل في مواجهة مباشرة مع السلطة العامة على نحو يجعل المس من حرياته أمر وارد و محتمل.

و لعل وجود الرقابة من عدمه على الأجهزة المكلفة بحفظ الأمن هو المؤشر الأكثر بلاغة على مدى التزام الدولة بمعايير دولة القانون و الحوكمة الرشيدة لأهمية الوظيفة الموكولة لهذه الأجهزة في الحفاظ على سلامة الأشخاص و الأملاك من ناحية و لما يمنحها القانون من نفوذ في تحقيق تلك المهمة يخوَل لها استعمال العنف و الحد من حريات الأفراد و هذا ما يجعل مسألة الرقابة على هذه القوات تكتسي أهمية خاصة و بعدا رمزيا في دول العالم العربي كأحد أهم و أصعب رهانات إصلاح المنظومة الأمنيَة و إرساء دعائم النظام الديمقراطي لما تتسم به هذه الأنظمة من غياب لضوابط مُعقلنة لممارسة السلطة.

و إن كان هذا الإقرار يعني كلِ الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية إلا أن وقعه يبقى خاصا في تونس حيث انخرطت الجمهورية التُونسيَة في مسار إصلاح ديمقراطي ومؤسساتي غداة أحداث ديسمبر٢٠١٠-جانفي٢٠١١ التي مثلت شرارة انطلاق الربيع العربي.

و تعد في هذا السياق القدرة على إصلاح قطاع الأمن أحد المقوَمات الرئيسيَة والشرط الأساسي للتحول من نظام ديكتاتوري نحو نظام ديمقراطي، فرهان عمليَة الإصلاح يتمثل في الانتقال بجهاز الأمن من ثقافة « **أمن في خدمة النظام**» وهي أحد خصائص النظام البائد إلى ثقافة «**أمن ديمقراطي في خدمة المواطن**»، أي جهاز أمن يوجه نشاطه بالأساس نحو مقاومة انعدام الأمن الذي يضر بالمواطنين وليس جهاز موظف ضد أعداء النظام، فهو بالتالي أمن يراه المواطنون ويفهمونه على أساس أنه مصدر لحمايتهم لا لقمعهم.

و لعل من المفارقات أن يُعد هذا المناخ السياسي الذي تعيش فيه تونس حاليا في الآن ذاته عاملا إيجابياً من العوامل التي من شأنها أن تدفع بهذا الحراك نحو إصلاح عميق و شامل للمؤسسة الأمنية على نحو كان من غير الوارد تحقيقه و لا حتى التجرؤ على تصوره في ظل النظام السابق لما اتسم به من سلطوية تقوم بالأساس على استعمال جهاز الأمن لترويع المواطنين و قمع الحريات، و يعد هذا المناخ أيضاً في نفس الوقت مبعثاً على جعل العملية أكثر حساسيَة و أكثر تعقيدا لتنزَله

في إطار عملية إصلاح أشمل تنسحب على كامل مؤسسات الدولة فتتجاوز جهاز الأمن لتهمَ أيضا باقي الأجهزة و المؤسسات، فالملفات العاجلة عديدة و حارقة و كل يوم يأتي بنصيبه من القضايا و المشاكل التي تقتضي تصرف سريع لحلها كل هذا على خلفية عمل مجلس وطني تأسيسي تم انتخاب أعضائه منذ يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ لتحرير دستور جديد يضع نظام سياسي لا يزال النقاش حول خاصياته و توجهاته قائماً.

هذا الوضع ينتج عنه ظاهرتان تخصان تونس و تطبعان الواقع الذي لا يمكن لأي مبادر للإصلاح تجاهلها : تتمثل في:

الأولى: في هيمنة مشاعر الريبة الناتجة عن انهيار الدكتاتورية والدخول في مرحلة انتقالية دون رؤية واضحة في مستوى القرارات.

الثانية: في حالة التوتر ونفاذ صبر المواطنين الناتجة عن الحالة الأولى والتي ولدت عملية تسييس ضخمة للرهانات حول مسألة ضرورة إصلاح الجهاز الأمني.

و الآن السلطة السياسية مطالبة هنا بتحقيق التوازن الصحيح بين الإجابة السريعة لمطلب المواطنين الفوري في التصدي للفوضى و ضمان الأمن من أجل الرجوع لنسق حياة طبيعي في أسرع وقت ممكن و الحفاظ على كيان الدولة و حمايته من المخاطر التي تتربص به من عنف و إرهاب مع احترام الحريات و في الآن ذاته الشروع في و ضع أُسس الإصلاح العميق لجهاز الأمن في إطار سياسة شاملة و طويلة المدى لتحقيق إصلاح حقيقي.

وذلك أن الصدمة التي أحدثتها ثورة ١٤ جانفي، قد ظهرت تأثيراتها بجلاء وبشكل متفاوت في الممارسة اليومية للأمنيين، كما انعكست أيضاً على صورة جهاز الأمن وشرعية وجوده صلب المجتمع، وهو في نظر التونسيين (بغض النظر إذا كان الموقف صحيحا أم خاطئا) جهاز غير ديمقراطي، وهو في خدمة السلطة وليس في خدمة الشعب، أي جهاز أمني غير موثوق به.

غير أن هذه النظرة السلبية لا يجب فهمها فقط على أنها موقف تحد ورفض للأمن، بل هي في الحقيقة تتضمن التطلع إلى جهاز أمني أكثر ديمقراطية ويكون في خدمة الشعب، هذه المطلبية تستوجب إخضاع الجهاز الأمني لجملة من التغييرات لإخراجه من ثنائية « أمن- نظام» إلى «أمن - ديمقراطي».

الشروط الأولية لإرساء الرقابة:

قبل الخوض في مسألة الاليَات الأكثر نجاعة في تأمين الرقابة نشير الى شروطها الأولية فالرقابة تقتضي الشفافية وهي تستوجب حتما إمكانية النفاذ إلى المعلومة و الإلمام بجملة من المعطيات كالأساس القانوني للتدخل و الظروف الحافة بالعملية و الهدف المنشود منها و الجهة التي أعطت التعليمات و هوية الأعوان الذين نفذوا العملية الخ.. إلا أن هذه المعلومات يمكن أن يتم حجبها و أن تغطى بغلاف السرية المطلقة المبررة بأمن الدولة و الدفاع الوطني و متطلبات الحفاظ على المصلحة الأمنية العليا للبلاد.

و غالبا ما يكون من الصعب اختراق هذا الستار الفولاذي الذي يجعل جهاز الأمن علبة سوداء تؤخذ ككل من الخارج دون إمكانية حتى فهم دواليب عملها و هذا التعتيم الذي غالبا ما يكون

مقصود يساهم في تغذية الشعور لدى أعوان الأمن بوجودهم بمنآي عن الرقابة و بالتالي على المحاسبة الأمر الذي يجعل التجاوزات أكثر رواجا و خطورة فمن الطبيعي أن تتزايد التجاوزات من حيث الكم و من حيث درجة الخطورة بصفة موازية لضعف أو فقدان الشفافية لذا من الواجب إضفاء أكثر شفافية على طريقة تنظيم جهاز الأمن و ذلك بتبني وسائل جديدة من شأنها تكريس نوع جديد من الرقابة على هذا الجهاز.

ومن ناحية أخرى.

لا يدار الجهاز الأمني كما يدار قسم تابع للصحة العمومية، فالمؤسسة الأمنية باعتبار طبيعة مهامها تفرض على القيادة السياسية المشرفة قدراً هاماً من الانتباه في احترام وتطبيق الأخلاقيات المهنية.

إن إدارة المؤسسة الأمنية في تونس اليوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار ثقل تاريخ هذه المهنة وتحديد المصالح المشتركة التي تحميها، فكل تعامل بخلفية أيديولوجية مع هذه المؤسسة مآله الفشل، ووزير الداخلية لا يمكن له بأي حال من الأحوال الخلط بين تنفيذ التعليمات واحترام القيادة من قبل الجهاز، وبين الالتزام الحزبي، فالأمن هو في خدمة الدولة وليس في خدمة الأغلبية السياسية التي تحكم البلاد، ولا بد أيضاً من استيعاب الدرس باعتبار أن كل الذين حاولوا في الماضي الهيمنة السياسية على هذا الجهاز دفعوا الثمن غاليا.

لكل هذه الاعتبارات حرصت الديمقراطيات المتقدمة على إبقاء الأمن بعيدا عن الرهانات السياسية، ومن الطبيعي أن تضع كل حكومة سياستها الأمنية وفق رؤيتها وخياراتها (يسارية كانت أم يمينية) والأمن كغيره من المجالات يدخل في خانة السياسات العمومية غير أنه ولتحظى الخيارات الأيديولوجية التي تقف وراء السياسة الأمنية المنتهجة بالقبول لا بد ان تكون في خدمة الصالح العام.

إذاً كيف ذلك، وما الذي يتوجب فعله؟، الحلول بسيطة وقابلة للتنفيذ، وخير مثال على ذلك بريطانيا التي اختارت تعزيز المراقبة من قبل المواطن، ونحن هنا لا نقترح إعادة إنتاج هذه التجربة كما هي بل الاستلهام منها وملاءمتها مع الخصوصيات التونسية.

المقترحات:

١) لا ينبغي أن يتولى وزير الداخلية تسمية القيادات الأمنية لمختلف الأسلاك الأمنية، بل يتم ذلك من قبل مجلس وزراء بعد التشاور مع البرلمان، وهذا خيار جيد باعتبار أن البرلمان له دور المراقبة التشريعية على الحكومة، وبإمكانه قطع الطريق أمام كل محاولات الهيمنة الحزبية زد على ذلك فإن هذه الطريقة في التعيين تعطي شفافية أكثر وتنمي اهتمام المواطن بطريقة إدارة الجهاز الأمني. والأهم من كل ذلك لا تمكن هذه الطريقة المنهجية من فصل مهام القيادة والمهام الميدانية عن الإدارة السياسية فقط بل تحمي عملية إدارة قوات الأمن من مخاطر التسييس.

٢) لا بد من فسح المجال أمام المجتمع المدني والخبراء من غير الأمنيين في عملية الرقابة على الجهاز الأمني، وكل المعايير الدولية تشجع على هذا الخيار و يجب أن تكون لجان المراقبة والتحقيق مفتوحة أمام برلمانيين وأشخاص لا ينتمون إلى وزارة الداخلية، و كما يجب أن تنشر نتائج أعمال اللجان بشكل دوري أو توضع على الإنترنات.

٣) لا بد من استحداث لجنة للأخلاقيات والمعايير المهنية لتنظيم مجمل الأنشطة الأمنية، و هذا الهيكل الذي يجب أن تضبط تركيبته بقانون، و يتولى النظر بالاستناد إلى ميثاق أخلاقي أو مدونة سلوك في الإخلالات أو أي تجاوزات أو استغلال للنفوذ من قبل قوات الأمن، و لا بد أن تكون الشفافية والانفتاح سمتين رئيسيتين لهذا الهيكل المستقل المكلف بالرقابة والتنظيم، لتستحيل بذلك كل أشكال المهام السرية والتحقيقات الوهمية وعمليات تصفية الحساب السياسية.

٤) إن المؤسسة الأمنية في تونس ليست بناء موحدا بل تضم مجموعة من الأسلاك لكل سلك قيادته وتنظيمه وآليات مراقبته مشاكله، والعمل اليومي لهذه الأسلاك ليس بالسهل أبداً، ووراءه صعوبات هائلة وواقع إنساني واجتماعي مرير و أوضاع مادية ومالية مزرية وبائسة، وتصحر فكري واضح. وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال تعصير الجهاز الأمني في ظل إخفاء هذه المعاناة، و لا بد من تفعيل العمل النقابي وتيسيره و وحده العمل النقابي الفاعل والمتفتح القادر على زرع الإحساس بالأمان وبالطمأنينة لدى الأمنيين، فالفهم الجيد لخصوصيات الجهاز الأمني يؤدي بنا قطعا إلى الأخذ بعين الاعتبار وزن هذه المهنة، وبالتالي تحديد المصالح المشتركة التي تحميها (وهذه مهمة الهيكل النقابي وحده)[١٥].

٥) مكافحة الفساد.[١٦]

أما حول مدى توفر الإراده السياسة و القناعة بوجوب إجراء هذا الإصلاح تبقى هذه المقترحات نظرية و تتخذ شكل تطلعات ما لم تبادر السلطة السياسية بالشروع بصفة جدية في مشروع الاصلاح الضخم هذا و الذي يرتبط بنجاحه نجاح الانتقال الديمقراطي برمته.

هذا الإصلاح لم يبدأ بعد و غالب الظن أن ذلك لن يحصل إلا بعد الإنتهاء من المرحلة التأسيسية و دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ و إجراء انتخابات تفرز سلطات لها من الشرعية ما يخول لها فتح الملفات الكبرى للإصلاح و الشروع فيه.

لكن و بالرغم من التأخير الذي نلاحظه في هذا المسار فإن العديد من العوامل الإيجابية تجعلنا متفائلين حول إنجاح رهان إصلاح قطاع الأمن فدسترة المؤسسة الأمنية و التنصيص صلب الدستور على واجب حيادها و إرساء ولو بصفة جد محتشمة بذرة الرقابة البرلمانية كل هذا يعتبر إيجابياً.

علاوة على ذلك تشهد تونس منذ سقوط النظام البائد تحرراً للألسان حيث تعتبر اليوم حرية التعبير أهم مكسب للشعب التونسي منذ أن سقطت الدكتاتورية هذا و تعرف تونس اليوم

---

[١٥] بعد احداث ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١، تم بموجب المرسوم عدد ٤٢ المؤرخ في ٢٥ ماي ٢٠١١ اقرار تنقيحات هامة على القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي وذلك بإقرار حق العمل النقابي لهذه القوات الفصل ١٢ (قديم) من القانون عدد ٧٠/ ٨٢ ينص على انه يحجر على أعوان قوات الأمن الداخلي الانخراط في منظمة ذات صبغة سياسية، أو تعاطي أي نشاط مماثل. هذا الحق منح لهم (نقحت بمقتضى المرسوم عدد ٤٢ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٥ ماي ٢٠١١ ، دون ان يمنحهم الحق في اللجوء إلى الاضراب او تعطيل باي شكل من الأشكال سير العمل

[١٦] هذه المقترحات وردت مفصلة في دراسة حول» اصلاح الجهاز الأمني التوفيق بين النجاعة و احترام الحريات» للأستاذ جميل الصياح، المرصد التونسي للأمن الشامل.

تحرراً للصحافة و لوسائل الإعلام و بينَ هؤلاء في العديد من الفرص أنهم يلعبون دوراً هاماً في ممارسة الرقابة و في التأثير على تغيير الممارسات سواء كان ذلك عبر تسليط الأضواء و التشهير بالتجاوزات و الإخلالات كلما تم رصدها مما يمثل في حد ذاته وسيلة ضغط أو بالتطرق لمختلف أوجه موضوع الرقابة و إصلاح الأمن عموما بفتح المنابر الإعلامية أمام الحقوقيين و الخبراء و الأمنيين على نحو مكن من توسيع حلقة الحوار حول هذا الموضوع ليشمل الرأي العام برمته و أن يجعل من هذا المطلب ذا أهمية و بعد شعبي ولا أن يقتصر فحسب على الحلقات الضيقة للسياسيين أو النخبة و من جهة أخرى تعدد القوى الفاعلة على الساحة العمومية من جمعيات تضاعف عددها و ساهمت في تقوية المجتمع المدني بشكل ملحوظ منذ سنتين و ظهور النقابات الأمنية كفاعل جديد يتموقع في مفترق الطرقات بين سلطة الإشراف و الجهاز من جهة و بين الأمني و المواطن من جهة أخرى و يلعب دور قوة توازن.

كل هذه العوامل كل هؤلاء الفاعلين بغض النظر على خلفياتهم الفردية يساهمون على اختلاف مواقعهم في الإبقاء على حالة الغليان هذه التي لا يمكن إلا أن تنحى بالأمن نحو مسار الإصلاح لما كان الخطر الأكبر الذي يهدد بإجهاض هذا الحراك هو الركود من جهة و آحاديَة الفاعل في الشأن العمومي من جهة أخر

ورقة أ. موسى أبو دهيم - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

إن النموذج الفلسطيني الذي سنتحدث عنه في إطار الرقابة المدنية على المؤسسة الأمنية يعد نموذجا فريداً فالهيئة الوطنية المستقلة هي الجهة الوحيدة الرسمية التي لها صلاحيات محددة ضمن القانون الأساسي الفلسطيني الذ ي تناول آليات الرقابة المدنية التي تقوم بها الهيئة من خلال عده محاور أهمها موضوع تلقي الشكاوي.

كما أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقوم بتلقي الشكاوي من خلال مكاتبها الفرعية المنتشرة في الضفة الغربية وقطا ع غزة لديها طاقم متخصص في هذه المكاتب من أجل تلقي الشكاوي ومتابعتها مع الجهات المختصة وهناك حدث بشكل محدث حول الانتهاكات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والأفراد التابعين لهذه الأجهزة.

وتقوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمتابعة الشكاوي وتوثيق الانتهاكات التي تتعلق بالمؤسسة الأمنية ومن أهم هذه الانتهاكات:

الاعتقال التعسفي من خلال عدم اتباع إجراءات قانونية في عمليات الاعتقال وعدم توفير ضمانات عادله أو عدم توفير محاميين أو عدم السماح بالزيارة وما شابه هذه الأمور.

سوء المعاملة والتعذيب: تقوم الهيئة برصد مثل هذه الانتهاكات خاصة عندما يتم زيارة مراكز احتجاز المعتقلين ومراكز الإصلاح والتأهيل في حال حدوث مثل هذه الانتهاكات وتقديم شكاوي من قبل المعتقلين تقوم الهيئة بمتابعة هذه الشكاوي مع الجهات المختصة ومن ضمنها المؤسسة الأمنية.

الاعتداء على التجمعات السلمية: للأسف شهدت المناطق الفلسطينية في الآونه الأخيرة العديد من الانتهاكات الاعتداءات على التجمعات السليمة والمسيرات السلمية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقوم برصد مثل هذه الانتهاكات و الاعتداءات وإعلام الجهات الرسمية بها من أجل متابعتها لاتخاذ الإجراءات المناسبة لوقفها و كانت هناك بعض الأمور التي عالجتها الهيئة المستقلة مثل : متابعة الشكاوي ورصد الانتهاكات و ضمنها موضوع (السلامة الأمنية) وهذا الإجراء كان متبعا من قبل الأجهزة الأمنية في حال تقدم المواطن لوظيفة حكومية، و تم إيقافه العام الماضي بالإضافة إلى مسألة حسن السيرة والسلوك , والكثير من الأمور التي تتعلق بالحريات العامة.

الرقابة على مراكز الاحتجاز أو مراكز الإصلاح والتأهيل. إن الهيئة تقوم بزيارات دورية لهذه المراكز سواء كانت تابعة للأجهزة الأمنية أو تابعة لمؤسسات مدنية كالشؤون الاجتماعية أو مؤسسات أخرى ، الهدف من هذه الزيارات هو الاطلاع على الظروف الاجتماعية والصحية والقانونية لهؤلاء النزلاء أو المحتجزين أو الموقوفين، كما تعنى الهئيه بتلقي الشكاوي من المواطنين في هذا الإطار وتتابعها مع المؤسسة الأمنية أو مع الجهات الرسمية ذات العلاقة وعلى رأسها في هذا المجال وزارة الداخلية.

و للأسف الشديد إن مراكز الاحتجاز الفلسطينية تشهد جملة من القضايا من أهمها:

- الاكتظاظ , تعاني هذه المراكز من اكتظاظ بسبب طول أمد المحاكمات والوضع القانوني وهو يؤدي إلى موضوع الاكتظاظ وبالتالي تسوء ظروف الاحتجاز وتصبح غير لائقة.

- البنية التحتية لهذه المراكز سيئة بسبب قدمها أحيانا أخرى.

- وكذلك من ضمن الآليات التي تقوم الهيئة من خلالها بالمتابعه الميدانية هي موضوع تقصي الحقائق. تقوم الهيئة من خلال إعداد تقارير تقصي حقائق بالذات التي تتعلق بحالات الوفاة سواء كانت الوفاة في ظروف غامضة أو الوفاة في مراكز الاحتجاز، أو الوفاة نتيجة قيام أو استخدام السلاح من قبل أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية , إذ تقوم الهيئة بإعداد هذه التقارير وتسليط الضوء على هذه الحوادث والوصول إلى استنتاجات واستخلاصات ويتم رفعها إلى الجهات المعينة من أجل متابعتها واتخاذ إجراءات لوقفها أو معالجة الآثار االناجمه عنها.

في حين تقوم الهيئة من خلال إعداد الدراسات ومراجعة التشريعات بالتركيز على موضوع المؤسسة الأمنية وفحص هذه التشريعات الوطنية ومدى التزام هذه التشريعات بالمواثيق الدولية أو التشريعات الدولية من خلال المشاركة في إعداد مسودة أو مراجعة مسودات التشريعات وعرضها على الجهات المختصة من أجل المصادقة عليها.

ومن جانب آخر إن موضوع التقارير سواء كانت تقارير خاصة أو تقارير قانونية تعالج مثل هذه المواضيع خاصة منها الأمن من خلال أي تشريعات أو تعليمات تصدر عن المؤسسة الأمنية فإن الآلية الأخرى التي تقوم فيها الهيئة المستقلة من خلال ذلك تهدف إلى نشر الوعي والترتيب مع الأجهزة الأمنية فقد قامت بنشر العديد من التقارير الدورية التي تهدف إلى تعزيز الوعي القانوني لأفراد الأجهزة الأمنية.

كما عقدت الهيئة المستقلة العديد من ورش التدريب والمحاضرات و اللقاءات القانونية التي كان هدفها رفع الوعي القانوني وزيادة المعرفة والكفاءة وتغير السلوك في الكثير من الحالات التي تتعلق بحقوق الإنسان.

والآلية الأخرى هي الشراكة مع المؤسسة الأمنية باعتبارها شريك في الكثير من الأمور خلال كعقد ورش العمل و الندوات و المؤتمرات والشراكة في المساعدة صياغة التشريعات ذات العلاقة بعمل المؤسسات الأمنية حيث نظرت إلى المؤسسات الأمنية بصفتها صاحبة دور بارز في هذه التشريعات وسياقاتها التي يتعلق في مجال حقوق الإنسان.

موضوع المساءلة والمحاسبة، أعتقد أن هذا الموضوع كثير من الناس تقوم بالتركيز عليه كون أن الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني تمارس الرقابة المدنية على المؤسسة الأمنية باعتبارها مناط المساءلة والمحاسبة وما زالت هذه القضية تراوح مكانها وتعاني من ضعف في اتخاذ الإجراءات.

وأعتقد أن هذا المحور يجب يركز على قضية الرقابة المدنية على القطاع الأمني بهدف تعزيز دور الهيئة المستقلة للحقوق الإنسان وكذلك المجتمع المدني في الرقابة المدنية على القطاع الأمني من أجل وضع إجراءات مساءلة ومحاسبة واضحة و تفعيل بعض الإجراءات الواضحة وغير منشورة و كذلك من أجل اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق من يقوم بالانتهاكات وبحق كل من يرتكب أي مخالفة من المخالفات السابقة.

أنا لن أطيل سأترك المجال لزملائي الآخرين لأنهم سيتحدثون في نفس موضوع الرقابة المدنية على المؤسسة الأمنية أنا أشكركم وأنا جاهز لأي استفسار حول هذا الموضوع وشكراً.

ورقة د. فراس ملحم

شكراً سيادة اللواء، كما أشكر الحضور، أيضاً جامعة الاستقلال لدعوتي للمشاركة في هذا المؤتمر الهام حول الرقابة على الأجهزة الأمنية خاصة في ظل المتغيرات العربية.

ليس من الغريب أن تكون الثورات العربية ناتجة عن غياب المساءلة على وجه التحديد لو كان هناك مجال في المساءلة و الرقابة المدنية على القوى الأمنية , قد لا يكون هناك تحرك شعبي مناهض للظلم والطغيان التي مارسته العديد من الأنظمة العربية.

وفي مجال التعبير عن المواطنه الصحيحة ينبغي أن يكون هناك مجال رحب للمواطن عبر تقديم شكوى و متابعة شكواه وبالتالي ينبغي أن يكون هناك مساءلة بمعنى : عقاب لمن يقدم على أي عمل يلحق الأذي بالمواطن. أما بالنسبة لمسألة الثورات، طبعاً أكيد هناك نقاش كبير لأن الثورات العربية ليس لها مساءلة على الأجهزة الأمنية وليس لها علاقة بأي نواحي ديمقراطية أخرى معيشية.

وإذا طلب منا الإنفاق على المؤسسة الأمنية أو أحد القطاعات نستطيع أن نحدد الإطار الذي نريده للرقابة والمساءلة عليه. ولما أن القطاعات الحكومية تخضع للرقابة وتخضع للمساءلة المدنية ، فإنه يتحتم أيضاً على المؤسسة الأمنية أن تخضع للرقابة والمساءلة باعتباره يقدم خدمه للجمهور.

وإذ تكلمنا عن حوكمه الأجهزة الأمنية فليس لها علاقة بالرقابة المدنية ويجب أن يكون الإطار قانونياً سليماً و يحكم الدولة بشكل عام و الأجهزة الأمنية بشكل خاص. والإطار القانوني هو الذي يضع الأسس العامة التي تقوم عليها عملية الرقابة وعملية المساءلة في أي دولة كانت.

ومن أجل أن نتحدث عن الرقابة في فلسطين، فإنه ينبغي لنا أن نتحدث عن الإطار التشريعي أولا. وقد مر هذا الإطار حسب اعتقادي بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: ما بين عام ١٩٩٤ منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لغاية العام ٢٠٠٠. نعلم بأنه في هذه المرحلة تم تأسيس الأجهزة الأمنية وكانت تتكون من ١٧ جهازا أمنيا بدون أن يكون هناك إطار قانوني، ومع بداية انتفاضة الأقصى تعرضت الأجهزة الأمنية لتدمير مقراتها الأمنية من قبل القوات الإسرائيلية لإضعاف السلطة التنفيذية مما أدى إلى إلحاق الأذى بقدراتها التنفيذية، الأمر الذي قاد إلى تعزيز الرغبة والضرورة إلى أهمية إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس سليمة.

و كان من أهم الأولويات التي يدور حولها النقاش في حينه هو دمج الأجهزة الأمنية وتحديد صلاحياتها بواقع إطار قانوني، الأمر الذي يتطلب وجود برلمان يشرع تلك القوانين. وكمحصلة لذلك، فقد وجد عندنا قانون للخدمة في قوى الأمن، ولذا نعرف بأن القانون ينظم أمرا له علاقة بإدارة الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية، و لكن ورد فيه تقريباً بعض القواعد الموضوعية لأن هناك غيابا في إطار قانوني ينظم الأجهزة الأمنية بشكل عام، ووضعت بعض القواعد من ضمنها المادة الهامة التي تتحدث عن دمج الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة أمنية.

المرحلة الثانية هي المرحلة ما بعد ٢٠٠٧ حيث تَعطل عمل البرلمان بسبب الانقسام وهو المسئول عن التشريعات، ولا يوجد عندنا إطار قانوني شامل ينظم عمل الأجهزة الأمنية باستثناء بعض المواد المحدودة الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني التي يجب أن تُنظم أو تُفسر من خلال قوانين أخرى.

عندنا قانون المخابرات العامة على سبيل المثال في عام ٢٠٠٥ صادر عن البرلمان فهو جيد، وهناك مشروع قانون للأمن الوقائي صدر في ٢٠٠٧، و هناك أجهزة أمنية رئيسية ليس لها إطار قانوني مثل جهاز الشرطة و الأمن الوطني. كما أنه بمجرد غياب إطار قانوني للأجهزة الأمنية فإنه يؤثر سلباً على عملية المساءلة و الرقابة على الأجهزة الأمنية وسأتحدث عن هذا الموضوع في الجزء الثاني من هذه المحاضرة.

إن الرقابة مرتبطة بالمساءلة، بمعنى آخر، إذا كان هناك رقابة نستطيع أن نحصر الانتهاكات وبوجود المساءلة نستطيع أن نحاسب من يرتكب مخالفة معينة هو مهم جداً كما هو مهم أن نراقب عمل الأجهزة الأمنية. إذاً الرقابة دائماً مرتبطة بالمسائلة وبالمعايير الدولية. نتطلع إلى أن يكون هناك فعلا مساءلة في التجربة الفلسطينية، فالرقابة قد تكون رقابة حكومية، وقد تكون رقابة برلمانية، أو قد تكون رقابة قسرية مثل ما تفضلت فيه الأستاذة شهرزاد من تونس لكن أفضل تقسيم آخر للرقابة هو على النحو التالي:

١- رقابة داخلية.

٢- رقابة خارجية.

٣- رقابة قضائية.

و بالنسبة للرقابة الداخلية ، فهي التي تحدث داخل المنظومة الحكومية وعندما نتحدث عن الحكومة نحن نتحدث عن أن الأجهزة الأمنية تتكون من قطاعات مثل القطاعات المدنية ومن ثم فإن الحكومة تشمل المستوى السياسي، والمستوى الأمني، وهذا جزء من عنوان المحاضرة أو عنوان الجلسة. وبالتالي عندما نتكلم عن الرقابة الداخلية ينبغي أن ننظر لطبيعة العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الأمني ومَن يقرر السياسة الأمنية ليس هم , الأمن قد يشاركون لكن المستوى السياسي هو الذي يحدث ويصيغ تلك السياسة وعلى الأجهزة الأمنية وعلى القادة الأمنيين أن يقوموا بترجمة هذه السياسة على أرض الواقع، وعندما أتحدث عن السياسة الأمنية وأربطها بالمستوى السياسي و بالرقابة ينبغي أن يكون الدور الرقابي محددا وفق القانون كما أن العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الأمني ينبغي أن تكون محددة وفق القانون.

و إذا تحدثنا عن الوضع في فلسطين لدينا وضع خاص من جهة الاحتلال و لدينا وزارة داخلية تتبع لها ثلاث قوى أمنية (الدفاع المدني ، الشرطة ، الأمن الوقائي) مسئولة مباشرة أمام وزير الداخلية على وجه التحديد كما أن وزير الداخلية يكون مسئولا عن عمل تلك الأجهزة الأمنية.

و المسؤولية أيضاً أمام مجلس الوزراء من ناحية وأمام البرلمان لو كان عندنا برلمان فاعل. إن العلاقة الواضحة تُسهل من عملية الرقابة. المسألة الأخرى هي قوات الأمن الوطني. نحن نعلم بأنه غير متاح لنا من ناحية الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن يكون لدينا جيش. و في الدول المستقلة الجيش يتبع دائما وزارة الدفاع التي يرأسها وزير الدفاع يكون مسئولا سياسياً عن الجيش، والحكومة تكون مسئولة عن عمل الجيش. في الحالة الفلسطينية (قوات الأمن الوطني) يتضح أن العلاقة غير واضحة. كذلك يوجد لدينا قانون مخابرات يوضح أن جهاز المخابرات يتبع الرئيس. لكن القانون أتاح من جهة الرقابة أن يتم مساءلة رئيس الجهاز بصفته وزير أمام البرلمان، لأنه معروف في جميع الأنظمة سواء كانت رئاسية أو برلمانية , لا يمكن

محاسبة رئيس الدولة سياسياً يتم محاسبته شعبياً عن طريق الانتخابات لكن سياسياً معنى آخر أن يأتي أمام البرلمان ومحاسبة أمام البرلمان لا نستطيع بالتالي سمح القانون في عام ٢٠٠٥ مساءلة رئيس الجهاز أمام البرلمان.

المسألة الأخرى في الرقابة الداخلية هي الرقابة على الأجهزة الأمنية والتي تقوم بها الحكومة أو الأجهزة الأمنية نفسها في فلسطين , هذا أحدث تحولا إيجابيا بعد ٢٠٠٧ وخاصة في ٢٠٠٩-٢٠١٠ أصبحت هناك دوائر أخرى أُنشئت داخل الأجهزة الأمنية كالمفتش العام للشرطة، و المتفش العام على جهاز الأمن الوطني، وهذه دائرة جديدة أنشئت عام ٢٠١٢ وأن كان هذا التحول لأغراض سياسيه فتطرح علامات استفهام بمعنى آخر مَن يُعين المفتش العام؟.

هذا سؤال كبير: فالمعايير الدولية تقول أن من يُعين المفتش العام هو الحكومة وليست قادة الأجهزة الأمنية، و كذلك المراقب المالي. كما أن المعايير الدولية تقول : إن المفتش العام أو المراقب المالي في الأجهزة الأمنية يُعين لفترة زمنية محددة وليس إلى ما لا نهاية، و أن المفتش العام أو المراقب يجب أن لا يكون له مصلحة داخل العمل، و أصبحنا نرى شيئا إيجابيا على سبيل المثال قبل عام ٢٠٠٧ بالنسبة للأمور المالية أو عملية الصرف المالي داخل الأجهزة الأمنية أو داخل الرقابة العامة المالية الموجود كان هناك تأثير عليها و يجب أن يكون في الداخل مراقب بمعنى آخر هناك أمور بسيطة يجب علينا أن ننتبه إليها، و عملية الشراء التي تقوم بها الحكومة على سبيل المثال خاصة الكبيرة تقوم الحكومة بالرقابة عليها، وأيضاً ما زال هناك أيضاً مشاكل في المشتريات الصغيرة داخل الأجهزة الأمنية. هذا الأمر يجب أن نتغلب عليه مستقبلا وهناك تطورات إيجابية عندما تكلمنا بالنسبة للرقابة الداخلية داخل الأجهزة الأمنية.

المسألة الأخرى هي الرقابة على الأجهزة الأمنية من حيث العملية المالية والإدارية عن طريق المفتش العام وتحدثت في ذلك لزميلي موسى، حيث أنجزت دراسة بهذا الموضوع وجلست مع أجهزة أمنية ولم يعطوني بيانات والأجهزة تقول يوجد رقابة وتقولون هناك مساءلة , أعطوني كم استجواب ومساءلة حصلت حول الأخطاء التي أرتكبت؟ لكنهم لم يمنحوني تلك المواد، وفيما بعد حصلت على معلومات من الشرطة بشكل غير رسمي. أقول أنه من حق الجمهور أن يعلم بها. كيف لنا أن نعزز ثقة الجمهور في الأجهزة الأمنية، إذاً كان الجمهور لا يعلم بشيء ليس من الضروري أن يعلم بشيء؟، و فراس ملحم تم عقابه وبالتالي تم طرده من جهاز أمني، عليك أن تتحدث للجمهور على المواقع الإلكترونية و على الإعلام على سبيل المثال ٥٠ شخصا تم طردهم من جهاز الشرطة لأسباب كذا وكذا ومن حقهم أن يتم محاكمتهم بشكل عادل، هذا بالنسبة للرقابة الداخلية أما بالنسبة للرقابة الخارجية على الأجهزة الأمنية، و البرلمانية أهم جهة تمارس الرقابة الخارجية كما أن النظام السياسي الفلسطيني يسمح بذلك و النظام السياسي الفلسطيني نظام برلماني ويمارس الرقابة الخارجية.

أولا: الرقابة البرلمانية حيث يسمح النظام السياسي الفلسطيني بها باعتباره نظاماً برلمانياً و النظام البرلماني يسمح بالرقابة السياسية، لكن للأسف نحن نعلم بأن البرلمان مُعطل بسبب الانقسام السياسي مما أثر بشكل سلبي على الأجهزة الأمنية، ففي بعض الدول يتم مناقشة السياسة الأمنية أمام البرلمان وهذا يعد شكلا من أشكال الرقابة السابقة عبر إقرار الموازنة، و الرقابة البرلمانية هي رقابة مهمة جداً، و الرقابة الخارجية أيضاً تمارس من قبل المؤسسات الرقابية المستقلة مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهيئة الرقابة المالية والإدارية، و الرقابة قد تكون أيضاً رقابة شعبية عبر

مؤسسات المجتمع المدني، و عبر وسائل الإعلام، أيضاً الوضع في فلسطين نحن نسير على الطريق الصحيح لم نصل إلى الحالة المثلى وانما نسير في الطريق الصحيح في هذا الإطار، وممكن أن يكون المجلس التشريعي هو المعيق بسبب الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب على الإطار القانوني أن يتيح لنا الفرصة من حيث تعزيز الرقابة على المؤسسة الأمنية، حيث يجب أن يكون هناك تشريعات بالنسبة للرقابة، و يجب أن نطور الرقابة مستقبلا، وأهم شي أن تتم المحاسبة لمن يرتكب الانتهاكات بحق المواطن. وشكراً لكم.

ورقة أ. شعوان جبارين

مدير عام مؤسسة الحق ومفوض اللجنة الحقوقية في جنيف ومدرس متفرغ في جامعة بيرزيت.

صباح الخير، وشكراً لكم، وشكراً لجامعة الاستقلال على تنظيم مثل هذا المؤتمر الهام، سأتحدث بعد أربع مداخلات في نفس العنوان قد يكون هناك تكرار، لكن سأتقدم بمجموعه من القضايا التي أراها هامة وتستوجب النقاش.

في عام ١٩٩٢ نظمنا مؤتمرا في رام الله حول موضوع استقلال القضاء , وحضر المؤتمر قيادات عليا من فرنسا، والهند، و دول أخرى، وشارك فيه قضاه فلسطينيون وكانت محادثات أوسلو في بداياتها وما زلت أتذكر كلمات لقاضي في محكمة العدل العليا من الهند قال " انتبهوا من خلال تجربتنا أو تجارب الآخرين ثوار الأمس قد يكونون دكتاتوريين، انتبهوا لهذا الموضوع فأنتم بحاجة إلى بناء مؤسسات وفي واقع الحال لم نصل لهذا الحال الدكتاتوري لانه لا يوجد عندنا دولة، وأرى أن الوضع الفلسطيني لا يوجد مثيل له في العالم المعاصر، حالة فريد ة من نوعها: حيث إننا تحت الاحتلال ونريد بناء مؤسسة أمنية، نريد بناء جيش، ونريد بناء كذا... الخ في هذا العالم المجهول، لا يصح ذلك، وبالتالي لم أحاكم الأجهزة الأمنية من منطلق نموذج مثالي.

وأي جهاز في العالم عنده شعور بالقوة ويمتلك المعلومة و القوة قد يحتجزك أو يعتقلك، إذ يستطيع فعل أي شيئ. و الواقع هذا أمر خطير أذا لم يكن هناك رقابة أو لم تكن هناك مساءلة فقد يتغول الجهاز الأمني. فالقانون موضوع مهم والمساءلة هامة جداً جداً كون أن أي جهاز أمني حتى في الدنمارك أذ لم يكن هناك قانون ناظم لعمله و بحوزته الأسرار الأمنية قد يتغول ويلحق الأذى في المجتمع.

وإذا كان بناء المؤسسة الأمنية أمراً حيوياً للحفاظ على أمن المجتمع فإنه في الوقت نفسه، يجب أن يرافق وجود المؤسسة الأمنية رقابة ومساءلة. و نحن كمؤسسات مجتمع مدني ننطلق من قاعدة المسئولية الوطنية لإرساء أسس دولة القانون التي يتطلع لها المواطن الفلسطيني.

وبالتالي نتحدث عن تطورات موجودة في الأمن. ولكن أي أمن ننريد؟، وكيف نبني أمنا قوياً، لهذا المعنى نحترم مبادئ حقوق الإنسان، ونحترم كرامة الإنسان، وما جرى في الوطن العربي برأيي و بغض النظر عن النتائج وعن التحليل السياسي، أن ما حدث في الدول العربية هي ثورات كرامة ، وهي ثورات ضد القمع و الأمن كان حاضراً بقوة في هذا السياق.

كما أن الدرس الذي يجب أن يستفاد من هذا الموضوع أن الأمن يجب أن يحترم كرامه الإنسان، و بوجود هذا الإنسان، هذا برأي الفلسفة أو بؤرة الانطلاق التي ينبغي أن تؤسس عليها فلسفة المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وهذه قاعده نتطلع اليها في منظمات المجتمع المدني بصفته شريكاً. حيث أن هذا في النهاية هو أمناً وأمن أبنائنا وأمن مجتمعنا ومستقبلناً ولهذا السبب أنظر للقضايا بمجملها من زاوية الشراكة. حتى أن المنحى العام الدولي صار ينظر إلى دور المؤسسات التي تُعنى بحقوق الإنسان أو المجتمع المدني في إطار تعزيز دورها الرقابي كشريك.

بالتالي هذا المبدأ ينبغي أن يُحضَرله قانونياً في إطار التشريع الفلسطيني، وهناك أمرٌ آخر أردت الحديث عنه , وهو أن صفة الدولة كعضو في الأمم المتحدة و انضمامها إلى المعاهدات الدولية

ومواثيق حقوق الإنسان هذا له استحقاق ولهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وبالتالي لم نحاكم الأجهزة الأمنية في هذا الموضوع ولكن هناك تطورات ينبغي أن نلاحظها وننظر لها بشكل إيجابي، ولكن للأسف نحن غير مؤسسيين كأنه حتى الآن لا يوجد قانون يحكم على مستوى الأداء وأقول ذلك وأنا مسئول عن هذا الحديث ما يدل على ذلك من شواهد كثيرة في هذا المجال، أن المسألة حتى الآن لن تتمأسس، وبالتالي برأيي يجب أن يتحول العمل المؤسساتي إلى ثقافة.

وثانياً، ونحن نتحدث هنا بموضوع الأجهزة الأمنية أشير الى أن تحقيق مبادئ حقوق الإنسان في العمل الأمني يعتبر تحدياً هاماً، وفي هذا الإطار فإن الإشكالية هي في التطبيق وليس في الوعي او الفهم، فلو أخذنا عينة من الأجهزة الأمنية، فإنني أعتقد باننا سنجد لديهم وعياً بمبادئ حقوق الإنسان لدرجة أن بعضهم يمكن أن يعطينا محاضرات في ذلك.

إذاً المسألة تحتاج إلى قرار وإرادة، و برأيي هنا الموضوع بحاجة إلى حديث وأنا أردد وأقف عنده وأقول أن - مربط الفرس- إذا أردنا الأجهزة الأمنية أن تتطور وأن تنتقل نقلة نوعيه ينبغي أن يقع العقاب على مَن يرتكب الخطأ والجريمة من أبناء الأجهزة الأمنية، ويجب أن يعلم بأن هناك ثمناً ينبغي عليه دفعه إذا ارتكب خطأً بهذه الطريقة فقط ننتقل نقلة نوعية في هذا الموضوع، كما أن شعوري بأن الواسطة تتدخل وأن يغطي عليه مسئول ما , أو لا يوجد من يسأله ، وبالتالي عادة يرتكب الخطأ ويرجع ويرتكبه مرة أخرى لأنه لا يوجد ثمن يدفع جراء ممارسته لهذا الخطأ أو ذاك.

والسؤال الأساسي هنا: هل هناك أناس يدفعون الثمن عند ارتكابهم أخطاء وجرائم كجريمة تعذيب على سبيل المثال؟، بصراحة هناك إجراءات ولكن في مستوى انضباطي لم ترتق بعد إلى موضوع المساءلة في هذا المجال، وفي موضوع التعذيب أين هو الآن؟، وهل التعذيب تراجع عندما؟، قرأنا في ٢٠٠٩ و٢٠٠٧ : هناك تراجع في إطار التعذيب ولكن هناك استمرار في حالات التعذيب وبعض الحوادث أغلقت ففي ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٣ في جهاز الأمن الوقائي رصدت ٣٠ حالة تعذيب في جنين والخليل، وفي جهاز المخابرات ما يقارب ١٠ حالات تعذيب و برأيي هذا الموضوع يجب أن يتمأسس لإحداث نقلة، وبالتالي هذه المسألة ينبغي أن يتم التركيز عليها سيما في إطار المتابعة والمساءلة.

وهذا قرار سياسي و أنا عادة أقول : إن هذه المسألة تعد من مسئولية قائد الجهاز و المستوى السياسي لأنه لا يوجد جيش جبان بل يوجد قائد جبان، وبالتالي إذا حدثت جريمة بهذا الموضوع تعد من ثقافة الجهاز فهؤلاء بشر وأتذكر في هذا السياق عام ١٩٩٩ عندما أقر مشروع حظر التعذيب في المجلس التشريعي، ولم تكن حماس في حينه في المجلس التشريعي ورفض من قبل المجلس التشريعي بعد ذلك تم شطبه، هل أنتم مع التعذيب ؟.

قالوا لا نريد أن نقيد الأجهزة الأمنية و هذه ثقافة خطيرة من عام ١٩٩٩ لغاية اليوم نحن ندفع الثمن في هذا الموضوع حان الوقت , والمسألة هي أن هناك في مشروع قانون العقوبات بجانب التعذيب، وبشكل واضح وفقاً للمعايير الدولية، وهو متقدم كثيراً في كثير من المسائل، و يجب أن يصادق عليها ومازل هذا القانون في درج مكتب الرئيس، وصادقت عليه الحكومة وأحيل لسيادة الرئيس للمصادقة، و أعرف أن هذا المشروع كبير وخطير ومهم للتأكيد ومؤذٍ ومؤلم , لكن هذا مثلا ممكن أن يساهم وأن يساعد في كثير من المسائل فمشروع قانون العقوبات برأي موضوع بالغ الأهمية.

الأمر الآخر الذي أرغب بالحديث عنه هوتدخل القضاء العسكري في المدنيين، و ممكن أن تتدهور الأمور غداً و يعود العسكر إلى اعتقال المدنين ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري، وجهازالأمن

الوقائي لغاية اليوم يحمل ملفات لمدنيين ويقوم ببعثها للقضاء العسكري ويرفض القضاء العسكري النظر في هذه الملفات، فالأمن الوقائي جهاز أمني مرجعيته معروفة، والقضاء الذي يخضع له معروف وواضح، و نيابته أيضاً معروفه، لماذا يبعث بهكذا قضايا إلى القضاء العسكري؟.

وهنا أتحدث عن معلومات ولا أتحدث عن تحليل، و في هذا الجانب حصل تطور إيجابي مع مؤسسات المجتمع المدني أو مع مؤسساتنا بالتحديد في الأسابيع الأخيرة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أضافت أمرا إلى نشاطها وهو في الواقع غير موجود في معظم دول العالم ألا وهو الزيارة الفجائية و مع جهاز المخابرات العامه , طبعاً لا يوجد بيننا شيء مكتوب إنما يوجد تفاهم أخلاقي رسمي ونقوم في زيارات فجائية في ثواني وأذهب إلى جهاز المخابرات الساعة ٨ في أريحا وأطلب زيارة (س) من المعتقلين يأخذ الموضوع خمس دقائق وأدخل وبرأيي هذا شي مهم ومن ممارستنا اكتشفنا أنه غاية في الأهمية , ورفعنا تقريرين بنتائج هذه الزيارات أو ٣ تقارير أدت إلى نتائج داخلية هامة وبدأنا نلمسها فهذه خطوة باتجاه المأسسة، لكن لم تتكمل المأسسة بعد القانون وفي بعض التداخلات وبحاجة إلى نوع من الترتيب، والأجدر أن يكون عندنا قانون يتلاءم مع كل هذه المسائل ومع جهاز الشرطة، والشرطة الآن تعمل وفق القانون الأردني للعام ١٩٦٥ قانون الأمن العام.

المداخلات و الأسئلة

العميد حابس شروف- مدير دائرة التدريب والتخطيط في جهاز المخابرات العامة

شكرا، سؤالي للأستاذ شعوان جبارين منذ تأسيس المؤسسة الأمنية من ١٩٩٥ لغاية ٢٠١٣ هناك نقلة نوعية في بناء هذه المؤسسة ويوجد تغير بالكادر وبالتدريب والتطوير في المؤسسة الأمنية و أتصور أن ذلك أمر طبيعي وأختلف معك بأنه لا يوجد مؤسسة، و المؤسسة الأمنية غائبة فيها هياكل وفيها نظم وقوانين ونحن في جهاز المخابرات العامة في التدريب والتطوير عندنا تعليمات واضحة ويوجد لدينا دائرة اسمها دائرة الشكاوي والمظالم، وأي ضابط عسكري أو مدني سواء كانت الشكوى كبيرة أو صغيرة يستطيع التقدم بالشكوى، ويقوم بوضعها بالصندوق، وبعدها تُشكل لجنة تحقيق في التهمة الموجهة لأي شخص ويتخذ بها الإجراء المناسب.

أما بالنسبة للمسجونين إن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وعندما تزور السجن وترسل لنا تقريرها حول حدوث تعذيب الخ.. نقوم بتشكيل لجنة بعضوية المستشار القانوني، ونقوم بالتحقق ومن ثم الرد على الشكوى مناط التعذيب، ولماذا القول بأنها ثقافة؟.

أستاذي العزيز التعذيب هو حالات فردية أخطأ بها البعض ولكن التعليمات واضحة والقانون واضح ونحن لا نعيش في السويد ولا في الدنمارك نحن بحاجة لفترة زمنية حتى يتعلم الناس ثقافة الديمقراطية، والثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي ضعيفة ونحن مجتمع أبوي، كما أننا في الأجهزة الأمنية بحاجه لمجتمع مدني يساعد المؤسسة الأمنية والمجتمع لا ينبغي أن يُتصف بالعصبية ومتسلط علينا، وأن يكون شريكا معنا في بناء الكادر و المؤسسة الأمنية وهذا الوطن للجميع وليس للمؤسسة الأمنية.

جواد دار علي- وزارة الداخلية

أود الحديث عن النقاط التالية:

أولا: الإعلام، مع احترامنا لمؤسساتنا التي تسمى مؤسسات المجتمع المدني، أنا كمواطن أسأل دائماً عدة أسئلة: مَن هي الجهات الممولة لتلك المؤسسات؟، و من حقي أسأل بصفتي مواطن فلسطيني، و من حقي أن أسأل أيضاً مَن يقف وراء تمويل معاشك؟، ومن حقي أن أسأل من أين الأموال التي تعملون من خلالها؟ و من حقي أن أصفك بأنك تجلد أبناء وطنك بدلا من أن تكون

شريكا حقيقيا. أنت مواطن فلسطيني، وأنا مواطن فلسطيني، يجب أن تكون الشراكة حقيقية بين المؤسسة الأمنية وما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على تنفيذ أجندات خارجية.

ثانياً: أرجو من الهيئة المستقلة لحقوق الأنسان أن تكون دقيقة في معلوماتها وأن لا تجلد المؤسسة الأمنية وأن تذكر الحقائق ونحن نكون ممنونين لكم. لا تقيموا إيجابا وليس فقط من أجل الذكر أمام الإعلام بالعكس نحن نأخذ اقتراحاتكم على محمل الجد، وأبوابنا مشروعه لكم وعندنا استعداد كي نكون شركاء معكم وأنتم لستم من كوكب آخر وما نرجوه هو أن تقدموا استطلاعاتكم وتقاريركم ومعلوماتكم وأن تكون دقيقة، وفي كل المؤسسات يوجد وحدات شكاوى. وعندما يأتي المواطن و يشتكي على جهاز أمني أو على ضابط في جهاز أمني يتم توجيه سؤال له مفاده هل توجهت لوحدة الشكاوي في الجهاز الذي ينتسب إليه الضابط أو الجندي؟، و إذا لم يتوجه عليه أن يذهب ويقدم شكوى عندها يقوم الجهاز الأمني بالتحقيق في القضية وقد يصار إلى تقديم الضابط للمحاكمة و اليوم المواطن مَحمي بالقانون والضابط موجود ليحمي الوطن والمواطن وشكراً.

الرائد عدنان- مخابرات عامة

في البداية المداخلة بسيطة ومختصرة مَن سيقوم بدور الرقابة؟، يفترض أن يكون محايداً ويجب أن يكون محايداً وهذا طبعاً سؤال للأخ عمر رحال، لماذا طلبت مؤسسة أمنية أو مؤسسة حقوقية أن تراقب مراكز التوقيف والاحتجاز مع عدم زيارة (س) أو (ص) فكان بناءً على سبب من يقوم بالتحريض , فقط المطلوب الحيادية.

وبالتالي ليس من المفروض أن يكون مراقبا عندما يأتي مراقب من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أو من الصليب الأحمر أو من مؤسسة الحق أو من أي مؤسسة أخرى ويقوم بتحريض موقوف لإعلان الإضراب عن الطعام فهذا ليس مراقباً ولا يقوم بدور الرقابة , بل يقوم بدور التحريض.

وأن الرقابة يجب أن لا تكون خلفياتها سياسية على الأقل , والتقارير المقدمة يجب أن تكون خلفياتها مهنية بحته وحقوقية تتعلق بحقوق الاحتجاز والإجراءات القانونية وكل هذه المسائل ليس عليها خلاف ما بين جهة الاحتجاز وجهة اللجنة الرقابية وأنتم أكدتم أن الرقابة بأنواعها تكون داخل المؤسسات الأمنية سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، و رقابة برلمانية , أتصور الشهر الذي مضى كجهة احتجاز وجهاز توقيف زارتنا مؤسسة الحق و الهيئة المستقلة و مكتب المفوض لحقوق الإنسان وجهات برلمانية د. مصطفى برغوثي وكل هذه الهيئات زارت كل أماكن الاحتجاز وأنا أشكر الدكتور شعوان جبارين كونه ذكر مدى التعاون الحادث في الفترة الأخيرة باعتباره نقلة نوعية في هذا الإطار، وحتى السجون باتت مفتوحة حتى للزيارات المفاجئة بحيث أنه لم يتم عندنا تنسيق مسبق لهذه الزيارة، وسؤالي هل هناك تعاط مع تقاريكم ومقترحاتكم حول المؤسسة الأمنية في ظروف الاحتجاز والتوقيف؟، ما هو الفرق بين المرحلة السابقة والمرحلة الحالية؟، وشكراً لكم.

د. رقية شحادة - مختصة في القرى المدمرة وخاصة قرى اللد والرملة

سؤالي للأستاذة شهرزاد بن حميدة من تونس نحن نعرف بأن تونس الحبيبة أولا كانت محتضنة للشعب الفلسطيني وأنا أسألها الآن ما هو الدور التي تؤديه تونس تجاه الفلسطينيين الموجودين في تونس الآن وشكراً.

أ: نهاد وهدان- رئيس وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الداخلية

أنا سعيدة جداً بأن هناك عنصرا نسويا قدم ورقة.

هناك مشكلة في المؤسسات الحقوقية نحن في وزارة الداخلية، كل شيء يرفع إلى معالي الوزير، ومكتب المساعد الأمني، وحدة حقوق الإنسان يتم متابعتها بشكل مهني ومنطقي، والأخ شعوان جبارين أكد على نقطة مهمة وهي الزيارة المفاجئة بدون ترتيب إلى مراكز التوقيف وهذا دليل على أن التعذيب في سجون الضفة ضعيف جدا وإذا حدث فإنه استثناء وليس قاعدة، وأريد أن أسأل الأخ موسى أبو دهيم تكلمتم أنتم عن موضوع السلطة و انتهاكات تتم في بعض الأماكن , ماذا بالنسبة إلى الانتهاكات في غزة أعتقد أنه تحدث انتهاكات هناك أين دور المؤسسات الحقوقية تجاه تلك الانتهاكات التي تتم في غزة؟.

د. سعد طه- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، متسائلا.

سؤالي للأخت شهرزاد بن حميدة من تونس في ظل التحولات التي جرت في الدول العربية وخاصة في تونس كبداية هل تعتقدين أن هذه التحولات لها انعكاسات إيجابية على القطاع الأمني؟، أم حتى الآن لم تنضج أثار ذلك؟، بمعنى آخر هل التحولات التي حدثت في القطاع الأمني ستكون إصلاحات فيها مراعاة للشعوب؟، أم ستبقى النظم الحالية قمعية؟،.

أ. معاذ أبو علي- مستشار قانوني في جهاز الأمن الوقائي

أوجه سؤالي للدكتور فراس ملحم، ولا أعرف إذا كان يوافقني الرأي فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية وأعتقد الآن جازماً أنها أنجزت مدونات قواعد السلوك، ووضعت قانون لحيازة الأسلحة النارية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وأعدت العديد من المقترحات والمشاريع في الإصلاح الأمني، وفي نفس الوقت أتصور أن قانون الخدمة في قوى الأمن رقم ٨ سنه ٢٠٠٥ هو ممتاز لأبعد الحدود، وأتصور بنفس الوقت إذا توافقني الرأي من ناحية قانونية هل نحن بحاجة فعلا إلى قانون أساسي ناظم لقطاع الأمن حتى يحدد الهيكليات والمهام للأجهزة الأمنية ؟.

وسؤال آخر للأستاذ شعوان جبارين تحدثت بشكل إيجابي عن موضوع الأجهزة الأمنية وتعاونها مع مؤسسات حقوق الإنسان، وأن هناك تغيرات إيجابية في هذا الإطار، وإننا بحاجة إلى مأسسة عمل الأجهزة الأمنية، ولكن في نفس الوقت كما تحدث الأستاذ موسى أبو دهيم نحن في جهاز الأمن الوقائي لا أعلم عن باقي الأجهزة الأخرى متعاونين لأبعد الحدود في مجالات كشف الحقيقة، ونتائج التحقيق، والشكاوي، وأنا كمستشار قانوني وهذه شهادة حية ولا أعتبر أن هناك مبالغة من قبل المشتكين في طلبيعة شكواهم، وأنا مطلع شخصياً ومتابع لهذه الشكاوي مثال اعتقال على خلفية سياسية، و اعتقال بدون مذكرة توقيف، أو تفتيش منزل بدون مذكرة تفتيش، و نتفاجأ عندما يتم التحقيق والمتابعة يتضح وجود ترتيب قانوني لأي إجراء يقوم به الجهاز، كوجود مذكرات تفتيش على سبيل المثال، وأن جميع الإجراءات القانونية سليمة فأين دور هذه الهيئات في كشف زيف هؤلاء المشتكين؟، ونطالب المنظمات الحقوقية التي تعنى بحقوق الإنسان أن تُتابع أيضاً ذلك ولا تكتفي بالقول إننا فقط سجلنا بحق جهازالأمن الوقائي أو سجلنا بحق جهاز المخابرات العامة خرق كذا وكذا، ويا حبذا أنكم في تقاريركم أن تتطلعوا على هذه الأمور وتذكروها للعيان وشكراً.

أ. **شعوان جبارين - مجيباً.**

برجاء لو سمحت بالتأكيد موضوعنا طويل وممكن أن نتفق وممكن أن نختلف , والنقاش فيه جيد.
أولا: بالنسبة للقضاء العسكري صحيح في هذه الأيام يوجد تعاون عال جداً جداً مع رئيس القضاء العسكري بل يوجد انفتاح في العلاقة معه لدرجة أننا نتعاون على أساس طرح مشاريع قوانين للقضاء العسكري سواء من حيث الإجراءات والعقوبات وغيره واستبدال القوانين الثورية المقرة في عام ١٩٧٩ بقوانين تستجيب للمتطلبات الفلسطينية الراهنة.

وبالتالي أقول الموضوع صار ضمانة في القضاء العسكري و أصبحنا نسمع القول التالي طبعاً لدى القضاء العسكري (هذا ليس من اختصاص القضاء العسكري إنما من اختصاص القضاء المدني.

الأمر الثاني إلى الذين يقولون : إنه حدث هناك تطور إيجابي في القضاء العسكري، وعندما قلت: إن تجربتنا تفتقر إلى المأسسة لغاية الآن، فالأمر يعتمد على رئيس القضاء العسكري و قد يأتي غداً رئيس جديد للقضاء العسكري لا يؤمن بطريقة عمل سلفه, وقد يحدث تغير سلبي، فهنا نحن بحاجة إلى المأسسة ولتبيان الحدود الفاصلة من خلال القانون الملزم للجميع، ومن هنا تتأتى أبعاد عملية المأسسة التي ترتكز إلى قانون واضح المعالم الذي يهمش الأهواء الفردية أثناء العمل، فالقانون في فهمنا كمؤسسات حقوق إنسان يزيل اللبس في العمل وفي إطاره التطبيقي أيضاً، وهذا الأمر ينبغي أن ينطبق على الشأن العسكري بمعني أن القضاء العسكري فقط يختص بالشأن العسكري والعاملين في سلكه ولا علاقة له بالمدنيين , هذه هي النقطة الأساسية التي أردت التركيز عليها.

والمسأله الأخرى التي أردت الحديث عنها موضوع المأسسة، فالعقيد أبو هارون قال أن جهاز الاستخبارات العسكرية قبل سنوات كان يتدخل في الشأن المدني إنما اليوم الحال تغير تماماً فحصل تطور ملحوظ فعمل الجهاز الآن فقط مختص بالشأن العسكري وعلى العاملين فيه فقط.

أما حول الإجابة على سؤال العميد حابس الشروف.

أولا: الآلية المناسبة للتعاون كانت الخطوط مفتوحة مع الأجهزة الأمنية في موضوع التعاون، والثقافة التي ينبغي أن تسود في هذا الإطار هي ثقافة التعاون غير المبنية على التحريض، وممكن أن يكون لبعض المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان أجندات خاصة بها أو (تعمل لمصلحة جهات أجنبية) ولا نختلف على ذلك، وممكن أن يكون في الأجهزة الأمنية (مَن يعمل لمصلحة جهات أجنبية) فهناك الغث والسمين، و بالتالي يجب أن يتم التعامل على القاعدة الواضحة في هذا المجال وليس على قاعدة إذا انتقدني أحد أو طلب مني أمراً خارج حدود فهمي واهتمامي فبالتالي يجوز لي وصفه بأوصاف كما أشاء، كالعمالة و العمل لمصلحة جهات أجنبية.... الخ من الأوصاف التي اعتدنا أن نسمعها، إن هذا الفكر لا يساهم في بناء مؤسسات مناط بها بناء دولة، ولا تساهم في بناء مجتمع، ولا بناء جهاز أمني مناط به الحفاظ على أمن الوطن والمواطن، والمطلوب الدقة في تناول المعلومات وما هو صحيح نقول عنه صحيح وما هو خطأ نقول خطأ.

ثانياً: المأسسة التي قصدتها أيضاً بهذا الاتجاه فيما قلت حول التعذيب لغاية الآن لا يوجد تجريم واضح قانونياً لموضوع التعذيب، وبموجب القوانين الدولية , التعذيب يعد جريمة كبيرة وليست

جريمة صغيرة، وفي الحالة الفلسطينية إن الأحداث التي أثبتت حدوث تعذيب عولجت بإجراء انضباطي بحق الذي مارس التعذيب في الأجهزة الأمنية، فهذا الموضوع أجيب عنه في قانون العقوبات وكان من المواضيع الأساسية التي نأمل أن يبقى الضوء مسلطاً عليها والأمر بحاجة إلى قرار واضح وواعد، وأنا دائماً كنت أقول لوزير الداخلية عندما نلتقي ونبحث معه هذا الموضوع الأمر يحتاج إلى إردة سياسية صارمة وواضحة، وللأسف الناس تدفع الثمن فالموضوع بحاجة فقط إلى خمس دقائق كي يتم حله.

إذا وجدت حالة هنا وحالة هناك فهذا موجود وفي كل المجتمعات ولا أرغب بأن يتحول هذا الموضوع إلى ظاهرة وينبغي وضع حد لهذه القضية، أقول يوجد هناك تطورات إيجابية يجب أن نذكرها ويجب أن نشير لها ولكن بين الفترة والآخرى تعود علينا هذه القضية وبشكل أوسع، وهنا لم أتحدث عن حالة وحالتين أتحدث عن عشرات الحالات، وبرأيي هذا الموضوع خطير بحاجة لتطهير، هل يجوز أن تتعاطى الأجهزة الأمنية وتتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ؟، نعم ينبغي أن تتعاطى بشكل إيجابي وهناك خط مفتوح مع الأجهزة الأمنية في هذا الموضوع ونرفع تقارير ويأتينا تقارير لا أذكر إلى أين رفعت رسالة في أحد الأحداث ولم يأت رد عليها ولكن ردود كثيرة من الأجهزة الأمنية على الكثير من الرسائل يتم التأكيد من خلالها على أنه تم اتخاذ إجراءات صارمة بحق من يرتكب مثل تلك الأحداث، وشكراً

أ. موسى أبو دهيم

شكراً للأخوة هناك أسئلة قدم الأستاذ شعوان جبارين إجابة عليها، أما حول موضوع المعلومات من أجل أن نكون واقعيين , المعلومات واضحة أن الإخوة في وزارة الداخلية والأخ وحيد القدومي والأخ الجبريني عندما تحدثوا عن إنجازات قليلة وهناك كم هائل من الإنجازات سواء في جهاز المخابرات العامه، أو في جهاز الأمن الوقائي، والأمن الوطني، وجهاز الدفاع المدني، فكان التساؤل هناك معلومات عندكم لماذا لم تنجزوها؟، فعلا كان عندهم تقرير و أطالب أن يتم نشره لا يوجد فيه أية معلومة أمنية سرية هو عن إنجازات وزارة الداخلية وعملها في الأجهزة الأمنية المختلفة و عندما خاطبنا وزارة الداخلية في هذا الموعد للأسف الشديد لم تردني أية معلومة، وخاطبنا الأجهزة كلها لم تردني أية معلومات، لكن لم ينتبه الأخوة في وزارة الداخلية أن هذه المعلومات ليست سرية عن انجازاتهم، وعندهم قواعد للسلوك وعن دورات تدريبية أُنجزت في مواضيع مختلفة، وانا أكرر يجب على وزارة الداخلية أن تقوم بنشر هذه المعلومات للجمهور، لإطلاع الجمهور الفلسطيني على الإجراءات التي يتم اتخاذها في موضوع الشكاوى، و هناك نوعان من الشكاوى وذلك على النحو التالي:

١- شكاوى من ادعاء مواطنين.

٢- وهناك شكاوى واضحة وثابتة بوجه قطعي كحدوث انتهاك واضح.

يعني مثل تجمع سلمي لا تحتاج إلى إثبات المشاهدة والرؤية واضحة، وهناك في بعض قضايا التعذيب، وهناك مشاهدات و تقارير طبية، والدورهنا يقع على الرقابة الإدارية فدوائر الرقابة في الأجهزة الأمنية أُنشئت من أجل متابعة شكاوى المواطنين، و المواطن من حقه أن يشتكي، ومن حق الشخص الذي يتم الاعتداء عليه أن يُقدم شكواه إلى جهة الاختصاص، وإذا ثبت كذب هذا المواطن يجب أن تتم محاسبته.

إن هذا المواطن الموضوع ليس متروكا في سبيله , فحتى رجل الأمن عليه أن يلاحق المواطن إذا أعتدي عليه ولحق به الأذى، وفي حال إذا كان البلاغ كاذبا فإنه ينبغي اتخاذ الإجراء والمقتضى القانوني بحق مُقدم البلاغ الكاذب.

أما حول الشراكه بالعمل أعتقد أن شراكة المجتمع المدني للأجهزة الأمنية بدت تتضح في الآونه الأخيرة بشكل من خلال الدورات التدريبية والنشرات وهذا المؤتمر هو جزء من المشاركة في هذا الموضوع.

أما حول موضوع المحاسبة والجهات الممولة , العيب ليس في التمويل بل العيب أن لا تكون هذه المؤسسات (المجتمع المدني) من ضمنها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خاضعة للمساءلة والمحاسبة كالأجهزة الأمنية الأخرى، العيب ليس في التمويل , العيب اذا لم يكن هناك مساءلة ومحاسبة لهذه المؤسسات.

أما بالنسبة لمعلومات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدقيقة وغير الدقيقة , فالهيئه المستقلة تُعد تقاريرها بناء على الحيادية والمهنية، فقد تقع في أخطاء وهناك بعض الإشكاليات لكن للأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية والمؤسسات الأخرى لها الحق بالرد برفع تقرير إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تفيد بأن هذه المعلومات غير دقيقه أو غير صحيحة، ونحن على إستعداد بتلقي أي معلومات تفيد بعدم دقة أو صحة المعلومات التي تتضمنها تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونحن على استعداد لنفيها وإلغائها وتعديلها مستقبلا.

أما حول موضوع غزة نحن نعمل كفريق واحد لا نفرق بين الضفة وقطاع غزة نعاني هناك من إشكاليات بمنع الزيارة، وعدم التعاون، ونحن نوثق بالمهنية والحيادية والموضوعية كما نوثق ونوضح في الضفة الغربية وشكراً.

د. فراس ملحم

يعطيكم العافية أود الحديث سريعاً , بدأ العمل مع الأجهزة الأمنية ينفتح على المجتمع المدني وإن كان انطباعي عن العمل مع الأجهزة الأمنية انطباع عليه علامة استفهام لكن بعد ما حصل هناك تقارب دخلت وشاهدت من خلال عملي فوجهة نظري تغيرت لذلك يجب أن يستمر هذا الانفتاح، وهذه ملاحظة فقط سريعة ممكن أن أتحدث عنها بشكل أكثر بالنسبة للمعلومات، وأكيد يأتي من الأجهزة الأمنية لكن مَن يتخذ القرار؟، مَن يعطي التعليمات؟، مَن يتحدث بالسياسة القادة السياسيون؟، وإذا أخذت أمراً ونفذته فأنت غير مسؤل فالمسؤول الذي أعطاك الأمر وهو القيادة السياسية، وهي التي تحاسب أمام البرلمان و أمام المجتمع، هذا هو القول، بمعنى تحليل العملية الأمنيه واتخاذ القرار، فابن الجهاز الأمني يشارك في العملية بصفته جهة تنفيذية، ولكن القرار والتعليمات من المستوى السياسي.

وأتفق معكم ١٠٠٪ أن المفتش العام يجب أن يكون تعيينه واستقلاليته منفصلا تماماً عن الأجهزة الأمنية لأن المراقب على كل الأجهزة الأمنية حسب القانون واضح تماماً، وليس كل رئيس جهاز يعين مفتشا عاما داخليا، و في مدونات السلوك نعم في بعض الأجهزة الأمنية اعتمدت مدونة السلوك مثل جهاز المخابرات العامة، و الشرطة عاكفة على إعداد مدونة للسلوك، و أجهزة أمنية أخرى ليس لديها مدونة للسلوك، و المهم ليس فقط اعتمادنا على مدونات السلوك رغم إقرارنا بأن

هذه المسألة جيدة ويجب أن تطبق مدونات السلوك، وأن العقاب ينبغي أن يتم بناءً على مدونات السلوك.

و قانون الخدمة في قوى الأمن قانون جيد و لكن فيه ثغرات كثيرة وأنتم تعرفون هذه الثغرات، و بالنسبة للوائح التنفيذية وغياب الشفافية وغياب الأنظمة التنفيذية بالنسبة للتأديب على سبيل المثال يمكن أن نتحدث عن ذلك بشكل واسع، و نحن بحاجة لقانون ينظم عمل الأجهزة الأمنية بشكل كامل، و قانون خاص لكل جهاز و يمكن النقاش بشكل منفرد ، وشكراً.

د. نظام صلاحات- مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

نشكر المتحدثين في الجلسة الثالثة من مؤتمرنا هذا، حيث أفادونا بمزيد من الإيضاحات حول حوكمة قطاع الأمن والعلاقات المدنية – العسكرية، وفي الواقع كانت المداخلات عميقة وثرية بالمعلومات والتحليل في هذا الموضوع، سيما وأن الحالة الراهنة في البلدان العربية تستدعي الوقوف وبحذر في التعاطي مع مفهوم الأمن سيما وأن المؤسسات الأمنية في البلدان العربية التي شهدت وما زالت تخوض غمار التحول كانت تضطلع بدور ثار حوله جدل حاد , وبرأي البعض كانت سبباً في تلك الثورات التي تشهدها البلدان العربية، لذا أصبح موضوع حوكمة قطاع الأمن والعلاقات المدنية – العسكرية منه المواضيع الهامة من منظور فئآت كثيرة في المجتمع العربي ككل.

كما نشكر الإخوة والأخوات من الحضور الكريم الذين ساهموا عبر تساؤلاتهم العميقة في إغناء وإثراء النقاش حول الموضوع.شكراً لكم جميعاً

وننتقل معكم الآن إلى الجلسة الرابعة الموسومة بعنوان تدعيم دور المجتمع المدني والإعلام في حكم قطاع الأمن العربي، وسيرأس هذه الجلسة د. رجاء سويدان فلتتفضل مشكورة.

الجلسة الرابعه:

المحور الرابع: تدعيم دور المجتمع المدني والإعلام في حكم قطاع الأمن العربي.

رئيس اللجنة : د. رجاء سويدان.

أرجب بكم جميعا وسنبدأ هذه الجلسة الاخيرة من مؤتمرنا هذا وهي بعنوان تدعيم دور المجتمع المدني والإعلام في حكم القطاع الأمني العربي، وسيكون معنا كل من المتحدثين:

١- علي الغباشي: المستشار الأول لمركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة من الجمهورية الليبية وسيتحدث لنا عبر تقنية سكايب.

٢- وائل الحاج محمد من شبكة أمان وسيلتحق بنا لاحقاً

٣- معمر عرابي مدير تلفزيون وطن.

٤- ماهر شلبي مدير محطة الفضائية الفلسطينية.

٥- سيادة اللواء جبريل رجوب المستشار السابق للأمن القومي الفلسطيني.

أرحب بكم جميعاً مرة أخرى وأذا لم يكن أ. علي الغباشي جاهزاً سنبدأ بالأساتذة على المنصة أبدأ بالأستاذ معمر عربي مدير تلفزيون وطن لطرح مداخلته ويحمل شهادتي الماجستير في االبيئة العامة، وشهادة دبلوم عال في حل الصراعات والأزمات، كما وأيضاً يحمل دبلوما عاليا في الإدارة الإعلامية وهو أحد نشطاء المجتمع المدني وعضو مجلس أدارة في أكثر من مؤسسة مجتمع مدني في فلسطين، وقد حصل تلفزيون وطن على جائزة النزاهة والشفافية في الإعلام منذ ٢٠١١ أهلا وسهلا بك أ. معمر عرابي فليتفضل مشكوراً.

ورقة أ: معمر عرابي

يعطيكم العافية حقيقة سمعت الكثير من المداخلات حول دور المجتمع المدني والإعلام والعلاقة الجبرية ما بين الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسة الأمنية، بشكل عام دعونا بداية نتفق على ثلاث جمل حتى نحددها في النقاش كوني أعتقد ما يتم ترديده حول الموضوع ثلاث قضايا مهمة وأساسية، وعندما نتحدث عن الإعلام والمجتمع المدني وعلاقتهم في الأجهزة الأمنية دعونا بداية نبتعد عن ثلاثة مصطلحات وأذا جاز التعبير.

نحن بحاجة إلى تعريف واضح عندما نتحدث عن:

أولا: عن الأمن القومي أو الأمن الوطني نحن بحاجة إلى تعريف ما هو الأمن الوطني والأمن القومي. ثانياً : عندما نتحدث عن الإعلام وعن أهمية الإعلام نحن بحاجة أن نعرف المصالح أيضاً.

ثالثاً: عندما نتحدث عن الارتباط بالمصالح الأجنبية أو قوة أجنبية أو قوة خارجية هذه العبارات هي عبارات مرادفة، وعندما نتحدث عن الحريات و الديمقراطية، وفلسفة دور المجتمع المدني باعتقادي أننا نتحدث عن حالة الإعلام بشكل عام و الإعلام المستقل مرتبط بمفهوم المسألة والشفافية، وهنا نقول هل الإعلام دوره أن يسأل أو مساءل، أعتقد أن هناك فرقا كبيرا ما بين أن يسأل الإعلام أو يساءل الإعلام، وأذا نظرنا إلى الربيع العربي في عجالة ما حدث في تونس أعتقد أن هناك حقيقتين ثابتتين إذا جازالتعبير قول ذلك وذلك كالتالي:

انتهاك حرية الإعلام هي لم تنته وإن كان قد أنجز الإعلام العربي معركته مع الأنظمة الديكتاتورية السابقة، ولكن ما زال هناك انتهاك للإعلام في العالم العربي، و قد يسأل المواطن العربي هل انتقلنا من ديكتاتوريات علمانية إلى الديكتاتورية الدينية؟، وجميعنا يرى ما حدث في تونس وما حدث في مصر وما يحدث الآن في سوريا.

والحقيقة أن الإعلام أصبح هو ضحية وأصبح متهما في نفس الوقت لذلك عندما نتحدث عن الإعلام وعن العلاقة الشائكة ما بين أي نظام سياسي قائم سواء في العالم العربي أو في فلسطين يجب أن تحل هذه العلاقة الجدلية والعلاقة الشائكة فالإعلام بالتحديد هو لا يصنع ثورات وعند الحديث عن ثورات في العالم العربي نحن نقول الإعلام لن يصنع ثورة ولكن الإعلام يُسرع من عملية الحراك نتيجة التراكم المخزون من القهر والاضطهاد ضد الشعوب العربية، والإعلام يعمل على زيادة وتيرة النقاش والجدل حول هذا الموضوع.

إن الإعلام في دول الربيع العربي فجر ثورة ضد الانتهاك لحرية الإعلام ولم تنته بعد, لذلك عندما نتحدث عن الإعلام الفلسطيني أعتقد أنه يجب أن يحدد ما هي علاقة المجتمع المدني بالإعلام و بالقطاع الأمني.

وحول موضوع المسألة والشفافية والنزاهة أعتقد أننا بحاجة لتعريف أيضاً ما هو الإعلام أي إعلام نريد أعتقد إذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينية هناك ثلاثة أشكال من الإعلام نحن تحدثنا منذ عام ٢٠٠٥ عندما بدأ الحديث عن إصلاح قطاع الأمن وتعزيز دور قطاع الأمن بمفهوم الشفافية والرقابة والنزاهة وتعزيز قيم حرية حقوق الانسان داخل هذه الأجهزة، كنا نتحدث في نفس الوقت عما يقال في الشارع الفلسطيني الفلتان الأمني وكان هناك فلتاناً إعلامياً وكلنا نتحدث عندما نستنكر ما حدث في غزة عام ٢٠٠٧ كان بشكل متوازٍ والألم كان سابقاً لحالة الفلتان وحالة الانقسام وتعزيز

الانقسام الموجود في الشارع الفلسطيني بما عليه من قوى أمنية واجتماعية وإلى آخره كان هناك الفلتان الإعلامي.

وعندما نتحدث عن الفلتان الإعلامي نذهب إلى السؤال التالي هو أي إعلام نريد؟، إذا كان الإعلام حزبياً ليس عيباً أن يكون هناك إعلاماً حزبياً والإعلام الحزبي هو للحزب السياسي هو من حقه أن يكون له منظراً إعلامياً يعبر عن برامجة وعن جمهوره وهذا ليس عيباً ومعمول به في أماكن مختلفة ولكن العيب أن يكون هناك إعلام ميليشياً، و إعلام يحرض على القتل، و إعلام دموي.

لذلك إذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينية في عام ٢٠٠٧ في ظل حالة الفلتان الأمني التي كانت سائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي قطاع غزة تحديداً كلنا كمواطنين كنا نشهد ما فعله الإعلام بنا أو جزء من الإعلام مما أدى إلى تدمير جزء من نسيجنا الوطني ونسيجنا الاجتماعي و لا أفهم حرية الإعلام عندما نتهم الآخر بالخيانه، وعندما نتهم الآخرين بالكفر، فكانت هناك مصطلحات غريبة على مجتمعنا عندما نقول أن هذا (صفوي) وهذا شيعي وهو (الطرف الآخر) وهذا (دايتون) وهذا (استخبارات أمريكية) أو قاعدة أجنبية والخ... من هذه المصطلحات، تلك المصطلحات دموية تحرض على القتل وتدمر النسيج الجتماعي والوطني لذلك نحن نقول.

إننا بحاجة إلى إعلام مستقل وكلمة مستقلة، و بحاجة إلى نقاش مستقل، و هل تعني الاستقلالية أن نكون صليب أحمر ليس لنا علاقة بما يدور بمشروعنا الوطني والاجتماعي؟، أعتقد أن الإعلام صاحب قيم ويجب أن يكون منحازا، و الإعلام المستقل عندما يكون ناطقاً باسم حزب سياسي وباسم النظام الحاكم لأن هناك شكلان من الإعلام كما يلي:

١- الإعلام الحزبي.

٢- الإعلام الرسمي.

باعتقادي أننا بحاجة إلى شكل جديد من الإعلام وألا يكون البديل هوالإعلام الرسمي أوالإعلام الخاص إن العالم العربي قريب من الحالة الفلسطينية فهناك رجال أعمال كبار مرتبطون بهذا النظام السياسي أو ذاك لهم مصالحهم و أجندتهم حتى يستطيعوا تبريرها أمام المشاهد العربي فعانينا ما عانيناه مع الإعلام الخاص لذلك هناك الإعلام، وهنا أقول أي مجتمع مدني لا أريد أن أعمم عندما قال الأخ عن مؤسسات المجتمع المدني نحن لا نضع الامور في سلة واحدة لذلك التعريف مهم حول المجتمع المدني أي مجتمع مدني نريد؟، و أي إعلام نريد؟.

هذه المصطلحات من الضروري الاتفاق أو أثارة النقاش حولها كون هذه المصطلحات تشكل عائقاً أمام تطور أي مؤسسة إعلامية،و أحد الأخوه قال : إن نجاح المشروع الوطني يجب أن يكون نجاحا للمشروع الأمني.

أولا: لا أتفق مع هذا التحليل و أقول يجب أن يكون هناك مجتمع مدني قوي , ويجب أن يكون إعلام قوي يحاسب ويسائل، وفي الحالة الفلسطينية في ظل غياب المجلس التشريعي من يسائل الإعلام، ومن يُكَوْن مجهزاً ليضع النقاط على الحروف حتى يعلق على قضايا الرأي العام، وهذا لا يتأتى إلا عبر مجتمع مدني وديمقراطي لذلك نحن بحاجة لهذا الشكل من الإعلام.

ثانياً: في الحالة الفلسطينية أكثر مما عانيناه من التجربة مع الأجهزة الأمنية لا أدعي القول أن الأجهزة الأمنية في عام ٢٠٠٥ أو في عام ٢٠٠٤ أو في عام ١٩٩٩ هي الأجهزة الأمنية في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ على سبيل المثال نحن في عام ٢٠١٣ عندما نتحدث عن الانتهاكات والحريات الإعلامية نحن نتحدث من بداية عام ٢٠١٣ خلال ٣ شهور الماضية نحن نتحدث عن ٨٢ انتهاكا وعندما نتحدث عن ٨٢ انتهاكا بحق الحريات الإعلامية طبعاً هناك حوالي ٦٠ أو ٥٩ انتهاكا تحديداً هي من قبل الاحتلال الإسرائيلي ونحن ما زلنا تحت الاحتلال الإسرائيلي و بحاجة إلى إعلام يمثل كل المجتمع الفلسطيني، وهو جزء لا يتجزء من المشروع الوطني، وبما أننا إعلام تحت الاحتلال يجب أن يكون إعلاماً منحازا بشكل طبيعي لقضايانا الوطنية لذلك لا أتفهم أن يكون لدينا الإعلام غير منحاز للمشروع الوطني لا يوجد هناك وجهة نظر في الانحياز للمشروع الوطني.

و عندما نتحدث عن مفهوم المجتمع المدني وهذا يقودنا إلى الحديث عن الانتهاكات التي تحدث تجاه الإعلام بشكل عام فهناك ٦٠ انتهاكا من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهناك انتهاكات كثيرة تحدث في غزة الحالة مزرية من حيث الحريات الإعلامية ونشاط المجتمع المدني.

إن الانتهاكات التي تحدث في الضفة الغربية تتناقض مع القانون الأساسي الفلسطيني , الماده ١٩ منه واضحة وتعطي قدراً كافياً لحرية التعبير لكل مواطن فلسطيني ولكل مؤسسة إعلامية، ولكن لا تعني حرية التعبير استخدام مفاهيم و مصطلحات غريبة من شأنها أن تلحق الضرر بالأمن القومي وفي المصالح الوطنية العليا.

لذلك أعتقد أن هذه المسأله مهمة وينبغي التركيز عليها وتعريف هذه المفاهيم والمصطلحات ينبغي أن تكون واضحة لدينا، و أيضاً إن ما نعانيه من مسألة أصحاب النفوذ عندما ذكرت الأجهزة الأمنية في عام ٢٠١٣ تختلف في سلوكها ونشاطها عن بداية تشكيل السلطة لذلك أعتقد أنه آن الآوان أن نتحدث عن تطوير الأجهزة الأمنية وليس عن الإصلاح.

كيف الحديث عن الإصلاح من عام ٢٠٠٥ لغاية عام ٢٠١٣ ونحن الآن بحاجة إلى شراكة يجب أن تكون هناك شراكة في العمل مابين المؤسسة الآمنية بشكل عام والمجتمع المدني بما فيه الإعلام فهناك سؤال يطرح الأثر الذي تركه الربيع العربي على النشاط الأمني وأيضا النشاط المتوقع من المجتمع المدني؟.

أصبح هناك مفهوم واضح للحرية حيث أصبح المواطن الفلسطيني أو المواطن العربي ينظر الى شراكة في صناعة المحتوى الإعلامي في ظل وسائط الإعلام المتعدده ووسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أداة للتواصل من حيث إختصارها للوقت في إطار نشر الأفكار على أكبر قدر ممكن من الأفراد، كالفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى بالإضافة إلى المعلومة التي تذكر على هيئة إعلان رسمي عبر التلفزيون أو الراديو أو وبالتالي أصبح المواطن الفلسطيني هو وسيلة إعلام ذاتي سيما وإننا نتحدث الآن في فلسطين عن أكثر من مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي.

و لذلك أي قيود نستطيع أن نتحدث عنها؟ وهنا الإشكالية عندما كنا نتحدث عن أجهزة أمن في الأشهر السابقة أسمحولي بالقول إنه كان يجب على البعض في أجهزة الأمن و لا أستطيع التعميم الإلتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني ففي المادة ١٩ تتحدث عن حرية التعبير لا تعني

هدم النسيج الاجتماعي والوطني ونحن متفقون إذا اتفقنا على الاستخدام الواضح للمفاهيم والمصطلحات التي من شأنها أن لاتضر بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وفي هذا لإطار لا أتفهم أن يتم اعتقال صحفي فلسطيني بسبب مجهول و معروف أنه قام بوضع صورة له على حسابه في مواقع التواصل الاجتماعي قام بانتقاد الرئيس و خلال ٢٤ ساعة يتم اعتقال هذا الصحفي بدون أن يكون هناك أذن من النيابة، وبدون أن يكون معرفة بحيثيات هذه القضية لا أفهم عندما يكون دور الإعلامي المساءلة في بعض المؤسسات العامة يتم الاستقواء على بعض الناس الذين يتكلمون ولدينا قضية معروفة في منطقة رام الله أن أحد الأجهزة الأمنية قام باقتحام بيوت موظفين في مؤسسة رسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية بحجة أن مديرهم أفهمهم بأنهم أشخاص يكتبون عنه في وسائل التواصل الإجتماعي دون إذن قانوني.

إذاً هناك علاقة جدلية ما بين قطاع الأمن والإعلام فالإعلام يجب أن يكون في ظل غياب المجلس التشريعي هو المجهر و الكشاف من أجل بناء مجتمع منفتح وغير منغلق على نفسه لذلك أنا أحذر من أصحاب النفوذ ونحن نعاني من تدخل بعض أصحاب النفوذ ليس من الأجهزة الأمنية إنما من بعض أصحاب النفوذ الذين يدعون أنهم لهم علاقات مع الأجهزة الأمنية ولهم تأثير أنا لا أقول هذه سياسة مبرمجة عند الأجهزة الأمنية إنما هناك سلوك لافت في هذا الاتجاه، ونقول من حق الإعلام ومن حق الصحافة أن تلعب دوراً كبيراً في موضوع تعزيز الحريات.

وعندما نتحدث عن آلية شكاوي الجمهور يجب أن يكون هناك دور محوري للإعلام للتركيز على آلية الشكاوي وعندما نتحدث عن الفساد وليس بالضرورة أن يكون الفساد ماليا فقد يكون الفساد بسوء الإدارة ومن حق الجمهور الفلسطيني أن يصل إلى المعلومات لذلك نحن سنبقى كإعلام سائرين على الطريق الصحيح حتى تكون هناك علاقة شراكة وعلاقة حقيقية وسنناضل من أجل ذلك إذ أن ذلك وفي المستقبل سيعزز الشراكة ما بين كافة المؤسسات، ونحن الآن على أول الطريق ونحن في فلسطين نفتقد إلى قانون إعلامي عصري يحدد علاقة الإعلام في المؤسسة التنفيذية والتشريعية، والترشيع لضوابط لتلك العلاقة.

أذاً ما هي الحدود؟، و كيف نتعامل؟، و كيف نتصرف في ذلك الاتجاه، نحن نسير في فلسطين بحالة إعلامية دون أي ضوابط، ونحن من ندعو إلى أن تكون هناك ضوابط قانونية تحدد مضمون تلك العلاقة.

و نحن كمؤسسة إعلامية وضعنا على طاولة رئيس الوزراء العام الماضي مقترح قانون ، وحول قانون حق الحصول على معلومات نعتبر من حق المؤسسات الإعلامية أن يكون لديها قانون ينظم حقها في الوصول للمعلومات وعندما نقوم بعمل استقصائي أو عمل صحفي حول حال حقوق الإنسان والتعاطي مع الحريات على سبيل المثال أو أوضاع السجون يجب أن يكون هناك قانون نظامي حتى نستطيع أن نتصل مع أي جهاز أمني دون المساس بما يسمى بالأمن القومي وإذا اتفقنا سلفاً على مسألة تعريف الأمن القومي.

لذلك حتى حسب مبادئ جوهان بست في عام ٩٥ وهي متفق عليها دولياً وأعتقد أن فلسطين وقعت على هذه الاتفاقية قد يساهم ذلك في تحديد مفهوم الأمن القومي ونحن في فلسطين عندما نتحدث عن أمن قومي نحتاج إلى سيادة و حدود ونحن ما زلنا تحت الاحتلال ولكن تلك المبادئ قد تساهم في فك الاشتباك ما بين مفهوم الأمن القومي و انتقاد النظام السياسي وعندما نقوم بعمل تحقيق

استقصائي عن بعض القضايا التي تتعلق بالحريات وتتعلق بمفهوم الحريات وحقوق الإنسان هذا ليس مساساً بالأمن القومي، وهذا متفق عليه و أحد المعايير الدولية تنص على ذلك.

وأعتقد هذه الأسئلة بحاجة إلى أن تكون على الطاولة للإجابة عليها بالإضافة إلى الكثير من التساؤلات، وذكرت سابقاً ما هو مفهوم الإعلام وأي إعلام نريد؟، و مسألة هامة هناك في العالم العربي ظهور المليشيات تمتلك وسائل إعلام وهي دموية تنشر أفكارها عبر قنوات فضائية تسيرها مليشيات وأنا أعني عندما أقول مليشيات سواء تحدثنا عن العراق أو تحدثنا عن مناطق أخرى لذلك نحن بحاجة ان نعرف الإعلام وما هو الإعلام؟، وما هو دور الإعلام؟ فالإعلام ليس مصدر خبر وليس مجرد ناقل خبر فالإعلام يجب أن ينبش الصخر، ويجب أن يركز على قضايا الشفافية والمساءلة والنزاهة، وأن يقدم معلومات حقيقية وصادقة للجمهور، و عندما نقول الإعلام المستقل نعم مستقل بالخبر يحمل قدراً كبيرا من المصداقية والموضوعية، ولكن الإعلام ليس بالضرورة وليس بالرغبة، الإعلام الحقيقي يجب أن يكون إعلاماً منحازا لقضاياه الوطنية ويمثل كافة أطياف المجتمع.

وإن اعتقد جزء من الإخوة عندما قالوا أن الإعلام يجب أن يكون منحازا ربما أن ذلك يخلق نوعا من النقاش ولكن انحياز الإعلام لماذا؟، و عندما ذكرنا أنه يجب أن يكون الإعلام جزءا من القضايا الوطنية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني لا نستطيع أن نكون محايدين، ولا يجب أن نكون محايدين ومن واجبنا أن نكون منحازين لقضايا المجتمع العادلة.

لذلك هذا هو الموضوع الذي نحن بحاجة إلى تعريفة وهذا هو الموضوع بحاجة إلى تحديد واتفاق حوله من كافة المؤسسات في المجتمع، و حتى نؤسس إلى علاقة شراكة أحياناً إذا جازلنا التعبير، وأحياناً ربما لا نستطيع أن نُكَوْن قاعدة شراكة وربما أن نكون على علاقة محددة الأدوار كل منا يؤدي دوره من أجل حماية قيم مجتمعنا الفلسطيني، وأنا لا أتحدث عن القضايا الوطنية وهنا من حق الجمهور الفلسطيني أن يعرف الكثير من القضايا بما يتعلق بحياته اليومية وهنا لا نتحدث عن البيئة بل نحن نتحدث عن المواطن الفلسطيني وحياته اليومية فكل يوم تقريباً تضبط أغذية فاسدة، أو عندما نتحدث عن سياسات الحكومة الداخلية، و يجب أن يكون هناك مساءلة لصناع القرار، و أن لا يكون صناع القرار فوق المساءلة، سيما و نحن في غياب وشلل كامل للمؤسسة التشريعية، و لا يوجد مجلس تشريعي، ولا حديث عن الانتخابات، ولا حديث عن المصالحة.

إذاً نحن بحاجة إلى الإعلام العصري المتطور الذي يستطيع أن يقوم بشكل جزئي أن يسد جزئياً هذا الفراغ، حالة الفراغ السياسي الذي نعيشه ،أشكركم جزيلا وشكراً لكم على هذا اللقاء.

سيادة اللواء جبريل الرجوب

كان يجب أن أتحدث عن تطوير السياسات الأمنية، و بتقديري في ظل العولمة التي حركت الناس لا يوجد عليها قيود وحركة المال لا تخضع للحدود والمعلومة لا توجد سدود تحول دون حركتها، وأفترض أن المعلومة تشكل الأساس في بناء أمن وطني، و بالمفهوم القطري للدول إن بناء الأمن والسلم العالمي أصبحت المعلومة السلعه الأكثر رواجاً في العالم في ظل مصطلح اسمه إرهاب، و هنا كلمة إرهاب لا بد من تحديدها ولكن حتى نحن الفلسطينيين نحنا ضحية إرهاب دولي، وفي ظل وجود إرهاب أصولي و إرهاب الميلشيات، وفي كل العالم أعتقد أن المعلومة هي السلعة التي لا يوجد فيها كساد وحتى الأزمات الاقتصادية لا تحول دون البحث عنها، ما دام الأمن والمعلومات يتمتعان بهذا الشكل من الأهمية فأعتقد أن فلسطين جزء من النظام العالمي و للمرة الثانية نقول لا يوجد حدود ولا يوجد قيود أو سدود حيال المعلومات وسريانها، ونحن كفلسطينيين قضيتنا قضية وظرفنا ظرفٌ خاص وتتمتع بخصوصية وعلينا أن نتعاطى مع الأمن من منظور تحقيق أهدافنا الإستراتيجية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لذلك لدينا ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر:

العنصر الأول: استعدادنا للارتباط مع النظام الدولي من خلال إقرارنا للشرعية الدولية، والشرعية الدولية التي تترتب عليها مصالح العالم وقيمه

العنصر الثاني: وحدتنا الوطنية وهذه المسأله مرتبطه بالشرعية الدولية.

العنصر الثالث: إستراتيجيتنا الأمنية يجب أن تكون مرتبطة أيضا بالشرعية الدولية ولكن بمفهوم وطني، وعلى أساس وطني، لذلك أعتقد أن الأداء والتطوير والتحسين للإستراتيجية الأمنية الفلسطينية ينبغي أن يكون دائم البحث عن خط إنتاج لنظام أمني يسمح بتوافر العناصر الثلاثة سالفة الذكر التي تحقق لنا الدولة الفلسطينية.

ومن خلال العنصر الوطني الذي يوفر بيئة للعمل الأمني في إطار سيادة القانون و النظام سيما ونحن نريد بناء نظام أمني له علاقة بالاستقلالية ونقول إن الإستراتيجية الأمنية الفلسطينية مرتبطة بالنظام الدولي بالتأكيد العالم لم يقبل و أقرب الناس إلينا لن يقبلوا بوجود دولة فلسطينية لا تكون دورها ونظامها السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي يخضع للمعايير الدولية، ولن يقبل أحد أن يكون بجانبه طالبان؟

الموضوع الآخر الذي له علاقة بالأمن والسلم العالمي أو الفضاء العالمي، نحن اليوم عندنا تطور طبعا الذي يقول بالتعددية السياسية والذي يقول التنسيق الأمني، أعتقد إذا كانت القوى السياسية الفلسطينية صادقة فيجب أن يكون ١١/٢٩ نقطة انطلاق لنظام أمني له علاقة بالدولة، ولنظام أمني له علاقه بالتعددية السياسية، ولنظام أمني له علاقة بمجتمع فيه ديمقراطية وفيه حرية التعبير عن الرأي، وفيه كل القوانين والأنظمة التي تليق بالشعب الفلسطيني.

أعتقد لا نحن ولا غيرنا سوف نخرج بنتيجة و نحن الآن توجد لدينا مشكلة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، و أقول مرة ثانية وثالثة إن الوحده الوطنية ينبغي أن تتحقق على أساس التركيز على الشرعية الدولية، وإذا كانت الوحده الوطنية لا توجد فيها إستراتيجية أمنية لها علاقة بنظام فيه تعددية سياسية وبمصلحة الإقليم و استقراره وبالسلم وبالامن العالمي، لماذا العالم سوف يتبنى قضيتنا؟.

إن قضيتنا عادلة، وإذا كانت قضيتنا عادلة يجب أن يكون منطقنا وسلوكنا مقنعا فعلى هذا الأساس أنا آمل أن يتطور الفكر السياسي الفلسطيني لتحقيق التعاطي مع المسألة الأمنية، وليس بمنطق السلاح، ولا بمنطق التطوير ولا التطويع ولا كل الحماقات الكلامية التي نحن جزء منها نتعامل فيها دون أن نعي لا مضمونها ولا تداعياتها لا السلبية ولا الإيجابية، و من هنا أقول إن الأمن في روسيا وفي أمريكا وفي بريطانيا وفي سويسرا اسمه أمن وينبغي أن يسمح بوجود العناصر المذكورة أعلاه، ويتعامل مع القانون في سياقه المحلي والدولي، وكل منطقة وكل دولة لها خصوصية ومن هنا يجب التعامل على أن الأمن هو وسيلة لتحقيق أهدافنا وطموحاتنا الوطنية، والأمن هو أداة أساسية ووسيلة أساسية للوصول إلى الحرية والاستقلال وعلى هذا الأساس أعتقد أن هناك حالة من التداخل بين حقوق الإنسان وبين الشرعية الدولية، من حيث حق المرأة في التعبير عن رأيها، وبين حرية التعبير عن الرأي، وبين الشرعية الدولية، ومن القوانين والأسس والمعايير ينبغي أن تكون موحده و يجب أن نكون كفلسطينيين الأكثر قبولا واستجابة للتعاطي معها بموضوعية.

لذلك علينا الحديث عن المستويات التالية؟

المستوى الأول: الإستراتيجية الأمنية، يجب أن نبني إستراتيجيتنا الأمنية على أساس أننا نريد أمنا لدولة و لا أقول دولة بمعنى عالمي ولكن دولة بمعنى الدولة الفلسطينية، والآن اعترف بنا العالم , إننا دولة وبعد هناك دول مهمة يجب أن تعترف بنا كدولة، ولكن نحن الذين نستطيع أن نخلق ونبلور عناصر ضابطة للدول التي لم تعترف بنا كي نتحصل على اعترافها بنا كدولة، واعتقد أنهم مهمون سواء الأمريكان أو الإسرائيليون، فمن هنا الإستراتيجية الأمنية أفترض أن كل القوى السياسية تبدأ تقتنع وتحديداً بعد ١١/٢٩ بذلك، ولكن أيضاً قبل ١١/٢٩ الحرب التي حصلت لم تتم في غزة والاتفاق والترتيبات التي حصلت في غزة بما في ذلك اعتقال الناس الذين يقاومون الاحتلال طبعا هذا قبل سنتين أو ثلاث سنوات ، والذي يمارس ذلك يعد خائنا، واليوم إن ذلك أصبح مصلحة وطنية، و أعتقد أننا نريد نظاما أمنيا لغزة والضفة وشرق القدس، نظاما أمنيا لحماية الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم، وأعتقد بأن الخطوة الأولى ينبغي أن يكون هناك قرارات سياسية و حوار وطني، والقرارات السياسية يجب أن تشمل التالي:

فصل الأمن عن أي تبعية سياسية بالمعنى الفصائلي، وأمن مرتبط بمشروع وطني هدفه حماية الدولة الفلسطينية لا حماية فصيل سياسي معين، ولا حماية زعيم، ولحماية المواطن وحقه بأن يعيش بكرامة وحرية وأمن وفق كل القوانين والشرائع.

مهام الأجهزة الأمنية، كل شخص في الأجهزة الأمنية يجب أن يكون على علم بالمربع الذي يعمل فيه طبعا بعض المهمات الأمنية زائدة أو ناقصة، ولها علاقة بالضابطه العدليه و بجمع المعلومات لتزويد القيادة السياسية بها لتساعدها في اتخاذ قرارتها، وليس لتوظيف المعلومة لصالح فرد أو جهاز أو لفئة معينة كون أن أحد أبعاد القوة التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية هي سطوة السلطة والمعلومة، فالمعلومة لها خط سير من بدايتها إلى نهايتها، وبعدها نصل إلى إقرار الرقابة، فإذاً المسألة التالية لها علاقة بمهمات الأجهزة الأمنية مثل ما قلنا سواء ما يخص الضابطة العدلية وغيره، ويمكن أن يكون هذا كله مكتوبا في قانون الخدمه الأمنية، وإذا أردنا أن نتحدث بالقوانين , فإنه قانون نموذجي وإن كان ينقصه شيء ليس من الخطأ أن تعاد صياغته فيوجد لدينا قانون يحكم كل هذه الأمور.

الموضوع الثالث له علاقة بالإنسان بدءاً من تنفيذه للعمل المناط به وانتهاء بإحالته إلى التقاعد كيف هذه المسألة سوف تتم؟، ووفق أي معايير؟، وفق أي مفاهيم؟، وتعلمون ،أنه مطروح لدينا فكرتان، فكرة المحاصصة وهل المحاصصة صحيحة في الثقافة في الفكر وهل فعلا المحاصصة ممكن أن تبني لنا مؤسسة أمنية؟، والموضوع الثاني الذي يحاول البحث عن صيغة لها علاقة بتكريس التبعية السياسية وأعتقد أن الأول جريمة والثاني خطأ وإذا صدقت النوايا عند الاتجاه الثاني لا يوجد هناك ضمانات على المدى البعيد أن نصل إلى مؤسسة أمنية فلسطينية تعمل وفق قوانين وأنظمة ومعايير لحماية الوطن التعددية سياسية، الديمقراطية وليس لحماية زعيم ولا لحماية فصيل، الموضوع الأخر الذي يجب أن يحسم هو موضوع الرقابة على الأجهزة الأمنية ، توجد رقابة ذاتية وكل مؤسسة أمنية يجب أن يكون عندها جهاز متصل عمله بمسألتين ذلك على النحو التالي:

المسألة الأولى: خط سير المعلومة.

المسأله الثانية: خط سير الإجراء.

وهذا يخص الجميع ولكن يوجد رقابة أيضاً تكون متصله وهذا يأتي ضمن البند الثاني وذلك على المستويات التالية.

المستوى الأول: هو رقابة المستوى السياسي فهو الذي يحدد السياسات، ويحدد الآليات، وينبغي أن يُخضع المؤسسة الأمنية إلى رقابة سياسية.

المستوى الثاني: هو رقابة المجلس التشريعي الفلسطيني.

المستوى الثالث: له علاقة بالقضاء

المستوى الرابع: له علاقة بالمجتمع المدني، والمجتمع المدني فيه إعلام، منظمات حقوق الإنسان وفيه قوى سياسية.

ولكن هذه المستويات التي يجب أن تُقر ويُصادق عليها بمهام موحدة، واضحة وبآليات يحترمها الجميع، والمنظمات الأهلية من حقها أن تكون شريكة بهذا الموضوع، ولكن هي ليست وصية على الأجهزة الأمنية، كما أن المنظمات الأهلية في فلسطين يجب أن تخضع في تمويلها وفي أدائها للقانون الفلسطيني والمؤسسات الإعلامية من حقها أن تصل إلى المعلومات ولكنها ليست وصية على الأجهزة الأمنية أيضاً، ومع هذا يرفع سيف الإعلام ليخوف الأجهزة الأمنية، لأنه يوجد عندنا قانون للمطبوعات متصل بالأخلاق والقيم الوطنية، لو أن رابطة صحفية عندما نقول لها هذه حدود مهامنا و عندما يخطئ إعلامي نقول له تعال نحن نستطيع حمايتك.

ونصل إلى الإعلام كأداة رقابة مهمة والإعلامي رقيب وله ضمير ولكم حدود ودعونا نعرف مصادر تمويلكم من أين تأتيكم؟، وكيف تصرفون تلك الأموال، ونقول بأن الأجهزة الأمنية يجب أن تكون واضحة وشفافة، وخط سيرها في الإجراءات والمعلومة يجب أن تكون واضحة وفق المستويات الخمسة كل حسب اختصاصه كيف نريد أن نبدأ؟، وأنا فتحاوي وأعتز بفتح، وأنا اؤمن بالتعددية السياسية و أقول وبالذات لقليلي الاستيعاب : فتح هي من أخذ قرار التعددية السياسية، وفتح هي التي قالت بالشراكة من خلال صندوق الاقتراع والعملاق ياسر عرفات هو من بادر وأقر

هذا الموضوع في مؤسساتنا في شهر ٢-٢٠٠٤/٣ ورحل أبو عمار وجاء الأخ أبو مازن وأنجزنا الانتخابات ونجحت حماس وباركنا لهم.

ولكن لا تستطيع حماس أن تعيش بهذا الفضاء وحدها، مَن أنتم؟، قالوا تأمرنا عليهم، نحن لم نتأمر على أحد وأنتم – حماس- لم تستطع الجبهة الشعبية أن تكون معكم في حكومة الوحدة الوطنية , أعتقد وآمل أن تكون هناك مراجعة للقضايا الثلاث التي تم طرحها سابقاً قضية الشرعية الدولية وكلنا نعرف أنه في ٥/٧ تكون غداً الذكرى الأولى لما اتفق عليه في القاهرة، عندما اتفقنا على أننا موافقون على الشرعية الدولية ونريد دولة بحدود ١٩٦٧، واتفقنا على المقاومة الشعبية ويجب أن نتفق ونكسر الحلقة الثالثة، واعترافنا بالشرعية الدولية وإقرارنا بأهمية الوحدة الوطنية فيجب أن نتفق على إستراتيجياتنا ونعمل على بناء نظام أمني له علاقة بدولة وليس له علاقة بفصائل أو عصابات، وهذا يبدأ بفصل الأمن عن السياسية ضمن مسألة المهام والرقابة ولكن يجب أن نتفق على الحقوق الأمنية، والإخوان هناك يحاولون ضبط الحدود ومحاولة محاربة السلفيين، ولكن نحن معركتنا مع الإسرائيليين , وإذا الموضوع ليس له علاقة بفكر إستراتيجي وليس له علاقة بشرعية إقليمية دولية , إذا فالحوار يجب أن يكون ما بين الأمن وما بين السياسة، فيجب أن يكون الحوار بين المستوى السياسي وبين المستوى الأمني خبراء أمنيين، أولويتهم وولاؤهم للوطن وليس للفصيل ولا للحارة ولا للفرد.

الأولوية للوطن مع القوى السياسية بغض النظر عن مستوى نضوجه لأن هذا الموجود والذي لدينا، والحوار ليس له علاقة بالمهام مثلما ذكرت سابقاً المهام واحده وأعتقد بعد اعترافنا بالشرعية الدولية أصبح الأمن القومي واحدا، إذاً ما هي التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني؟، لا أعتقد أن هناك مشكلة ولكن هناك منطقة رمادية بين الأبيض والأسود و يسبح فيها تحت بند أنا فتحاوي أو أنا حمساوي أو خليلي أو غزاوي أو من جماعة كذا وجماعة كذا، في هذه المنطقة الرمادية نحن نريد أن نتفق، فنقطة البداية لها علاقة بالعقيدة الأمنية ولها علاقة بالعناصر التي ذكرتها، سواء بما يخص الرقابة تحديداً أو بما يخص المهام ولكن على أرضية فصل الأمن عن السياسة، إذا ما تم هذا النقاش بين الأمن والسياسية بخبراء وتحت أشعة الشمس، وليس في الغرف المغلقة قد نصل إلى هيكلية , ونصل إلى آليات لها علاقة بالرقابة والمتابعة ونصل إلى خط إنتاج أمني وطني مرتبط بنظام دولي وخاضع للقيادة السياسية المنتخبة بغض النظر من هي؟، وطبعا هذه عملية أعتقد أنها غير معقدة، وأي ضابط عنده كبرياء لا يمكن أن يتلاعب بالرمز هو شعار دولته، ولكن السياسيين ممنوع عليهم أن يشتغلوا سياسة في الأجهزة الأمنية.

برأيي هذا الموضوع بحاجة إلى نقاش سواء بما يخص آليات التجنيد والترقية والتعيينات والتنقلات والإحالات على التقاعد، ويجب أن يكون منصوصا عليه بالقانون لنحمي رجل الأمن لأننا للأسف لا نرحم مؤسساتنا الأمنية، حتى في رقابتنا أحيانا إما نكون ذاتيين أو نتكلم بمنطق الفصائل أو أنه عندما تحدث انتخابات , كل واحد فينا يذهب ويرى وجهه في المرآة ويشاهد نفسه حتى يرحم زميله ، ونحن هنا نصل إلى مؤسسة أمنية وطنية تخضع للقيادة السياسية المدنية المنتخبة، وتخضع وتقبل بالرقابة بمستوياتها الخمسة، وتؤدي مهامها بمفهوم نظام الدولة، ونظام الدولة يريد السباحة في الفضاء الوطني ويعطي نتيجة، ويريد أن يسبح في الفضاء الإقليمي أيضاً.

وأود القول هنا أن الفضاء الإقليمي بمعنى :أننا ننسق مع العدو أو لا ننسق، هذا سؤال سياسي تريدون الجواب عليه يمكن فيما بعد، ونسبح في الفضاء الدولي ونعطي نتيجة، وأقول إن المعلومة

الأمنية هي ملك لصاحب الولاية وهو الشعب الفلسطيني، وليس مسموحا لرجل الأمن أن يسيء استخدامها سواء في الخدمة أو بعد الانتهاء منها، لا في علاقتنا الداخلية أو المجتمعية أو الإقليمية، وسطوة السلطة هي الباب الثاني للأمن ويجب أن تنتزع وتخضع للرقابة بنفس المستوى، في هذه اللحظة نحن نصل، لا يجب أن نسمع للذين يتكلمون عن السلاح ولا يعلمون ما معنى السلاح و التطوير ، أما إذا كان التطوير له علاقة بالثقافة هذا موضوع أخر، وأما إذا كان التطوير نعتقل أو لا نعتقل، وهذا كلام فارغ، ونحن نريد نظاما يُعرف المواطن أين هو موجود؟، ما علاقة رجل الأمن برجل الأمن؟، ما علاقة الجهاز بالجهاز؟، ما علاقة الجهاز بالمواطن والمجتمع؟، ولكن، ما علاقة الجهاز أو رجل الأمن بالإقليم؟، و هل تأتي من خلال خط مباشر أو تأتي من خلال خط النظام السياسي بغض النظر ما هو النظام السياسي؟.

أعتذر عن عدم قدومي بالأمس، وتعليقي على كلام الأخ معمر لا يوجد بالأمن شيء اسمه شراكة، إذا أردت بناء وطن يجب أن تعرف ما هي قيمته؟، والأمن إذا أردتم أن تبنوا وطن عليكم أن تعرفوا قيمة الأمن؟ ، ولكن رجال الأمن يجب أن يعرفوا حدودهم وسطوة السلطة يجب أن تخضع للرقابة، وسطوة المعلومة يجب أن تخضع للرقابة، والتطوير يبنى على ملكات مفاهيم رجل الأمن بحيث أنه يكون عنده مناعة وطنية، أنا واحد من الناس لا أهتز بما يكتبه الإعلاميون مع كل الاحترام لهم، وعندما يكتب ضدي أرى إذا كان يمكنني أن أطور شيئا إيجابيا أقرأ هذا ولا أهتم، والمقاله الصحفية لا تعمل نظاما ولا تبني فصيلا ولا تبني زعيما، ولكن ليس صحيحا أننا فعلا بحاجة إلى إعلام، أقول إن الأجهزة الأمنية هي أول من يجب أن تطرح الحقيقة كما هي، ولا أستطيع أن ألبس وأكون مهذبا وجميلا، والدعم المالي قادم من كل الاتجاهات، ونحن نعلم كل واحد فينا ما هي حدود مسؤولياته؟، وأعتقد أن الإعلام يجب أن يكون عندنا إعلام موجه لحماية المؤسسة حتى من أخطائها , ويكون هناك آليات ليس على قاعدة الشراكة ولكن على قاعدة منظومة تحدد المسؤليات وتطلعها إلى الرقابة، مع الشكر وسامحوني للإطالة

أ: ماهر شلبي

مساء الخير.

أولا أود أن أشكر القائمين على المؤتمر لدعوته لي، وأود أن أذكر أننا في المؤسسات الإعلامية لا نبحث عن الشراكة مع أجهزة الأمن إنما نبحث عن المعلومة كون أن من المهام المناطة بالإعلام الوصول إلى المعلومة، مثلما الأمن يريد أن يصل إلى أهدافه الخاصة، وأيضا نريد أن نصل إلى المعلومة لأهدافنا الخاصة، و هي أي المعلومة من المفترض أن تكون ملكا للجمهور.

لا أريد الإطالة عليكم , الأخ معمر تحدث في كثير من القضايا لكن أريد الحديث عن التجربة الفلسطينية، والحديث عن مؤسسات المجتمع المدني و إعلام مستقل بما تعنيه الكلمة، فمؤسسات المجتمع المدني والإعلام يلعبان دورا بارزا في بناء المجتمع ويساهمان في تعزيز السلوك المدني وفي الحالة الفلسطينية ولها ارتباطات سياسية محلية و أقصد في حركة فتح أو السلطة أو في حماس و سلطتها في غزة أو بالتنظيمات الفلسطينية وطنية كانت أو إسلامية، و هي مؤسسات ممولة من هذه الجهة أو من جهات دولية.

و بالتالي ما تطرحه مؤسسات المجتمع المدني و الإعلام جزء منه يبقى خجولا أمام مصلحة القائمين عليها و تتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني و هنا اقتبس من أحد الدراسات بأنها الرديف الحقيقي للسلطة في أية دولة , ذاك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة، والتقييم ، والمحاسبة ، والمساءلة ، والمتابعة ، و التطوير، و أهمها المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع و تنميته من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية وللأسف في فلسطين و في الدول العربية يطلق عليه : إما خائنة أو عميلة، وكثير ما يطلق على العاملين في الحقل الإعلامي إما كفار أو ملحدين في كل الأحوال الإنسان يريد ان يصل إلى المعلومة.

وإذا ما أردت الحديث عن المنظمات الأهلية غير الحكومية هي منظمات أيضا للعمل الأهلي و يوجد كثير منها منظمات عائلية بصراحة ويوجد أكثر من عشر منظمات تجد الزوج عاملا هنا في تلك المنظمة و زوجته هناك تعمل في منظمة أخرى، لذلك نريد أن نضع عليها علامة استفهام كبرى.

كما أن النقابات و الاتحادات العمالية هي جزء من المجتمع المدني من المفترض أن تكون فاعلة لكن الكثير منها غير فاعل مكتفية بتسمية نقيبها , ويمكن أن يبقى ثلاثين عاماً وهو نقيب، و يوجد كثير من الأمثلة.

كما أن الإعلام و الصحافة غير الرسمية هي صحافة ناشئة و تجربتها مازالت في بدايتها مثل السلطة التي هي أيضا سلطة جديدة وكان يجب عليها أن تستفيد من تجربتها كونها جديدة , أقصد السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن ربما السرعة في إنشائها في عام ١٩٩٤-١٩٩٣ أدى ذلك إلى نتائج سلبية و جاءت السلطة لتشكل أجهزتها الأمنية و مع احترامي الشديد للفدائي و المقاتل الفلسطيني خلال الثورة الفلسطينية حيث جاءت لتتشكل بالأساس من المقاتلين الفلسطينيين خلال الثورة الذين أتوا من اليمن و مصر و الأردن و ليبيا و تونس مع الاحترام الشديد لهم , لكنهم لم يكونوا يملكون التجربة و لا الخبرة ووضعوا مرة واحدة مسئولين عن شعب كامل بدون أي تفصيل.

ومن وجهة نظري كنت مراقباً لهذه التجربة من عام ١٩٩٣ منذ بداية إنشاء السلطة، و كنت أعمل في الصحافة كإعلامي وكانت التجربة جديدة « الذي يريد بناء مصنع يبنيه , و الذي يريد إنشاء مشروع ينشئه « لكن للأسف البداية كانت شائكة كانت ملتبسة و هذا أدى إلى انعكاسات لاحقة لأننا يمكن أن نعود لهذا السبب ويمكن أن نرجع مرة ثانية للمربع الأول و نهدم كل شئ لأنه لا يوجد أسس واضحة للمؤسسة الأمنية و السلطة الوطنية كلها برمتها تعاني مشكلة والتباسا في أمرها، رغم حديث الأخ جبريل رجوب قبل قليل عن الأمن يجب أن يكون لحماية الوطن لكن باعتقادي أن الأمن عندنا يجب أن يكون لحماية الوطن و الأمن عندنا في الضفة الغربية دعونا نكون واقعيين و (الحكي عالمكشوف) الأمن لحركة فتح في الضفة و في غزة لحركة حماس.

و بالتالي الجهاز الأمني هو جهاز حتى هذه اللحظة بالأساس لحماية تنظيم سياسي و ليس لحماية وطن ، و يجب أن يتغير هذا المفهوم و الخسائر و الأخطاء التي تكبدتها السلطة على المستوى الشعبي لجرأة بعض وسائل الإعلام و طرحها المسائل، ولكن في الأعوام الأخيرة ينبغي القول : إن السلطة و المؤسسة الأمنية بدأتا بتطوير نفسيهما كفتح هذه الجامعة على سبيل المثال جامعة الاستقلال الأمر أسهم في نشر مفاهيم و قيم مختلفة و تقوم على ضرورة احترام المواطن و تفهم النقد.

وكنت على أمل أن يكون اللواء جبريل رجوب هنا، عندما كان الحديث عن جهاز الأمن الوقائي أو المخابرات العامة، وأنه تم إحضاره إلى الأمن الوقائي أو المخابرات لأنه تحدث عنهم، أنا أتحدث بحديث متصل بالقيم، ونستطيع أن ننتقد لأن المطلوب أن ننتقد، أنا لست شريكا معك أنا أبحث عن المعلومة وهكذا كانت البدايات فيها أخطاء كثيرة و كبيرة وأعتقد مثلما تفضل أخي معمر أنه لا يمكننا مقارنة ذلك بالعام ٢٠١٣ و بالعام ٢٠٠٠ أو ١٩٩٧ كان رجل الأمن «شايف حالو وعلى راسو ريشة».

الآن يوجد مساواة و محاسبة لرجل الأمن و أعتقد أن الدليل على ذلك قول تلك المعلومة أن كثيرا من رجال الأمن تم تخفيض ترقياتهم، وكثير منهم تم اعتقالهم وسحب رتبهم وشطبهم من المؤسسة الأمنية، لأنهم استغلوا عملهم في المؤسسة الأمنية بطريقة خاطئة، ولهذا أعتقد أن ذلك تطور كبير ومهم، و المطلوب ليس شراكة ولا تعاون، بل المطلوب أن يتاح للإعلام أن يصل للمعلومة مثلما أن الأمن يحاول الوصول للمعلومة التي يمكن أن تفيد جهاز الأمن و تفيد المواطن لأن الوصول للمعلومة الصحيحة هو الضامن للخبر الصحيح.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مساندة التطور و التغيير والإرادة القوية وسيادة القانون من خلال المشاركة الفاعلة و العمل بل و الحث على وجود قوانين عصرية تلائم مجتمعاتنا و قيمنا و ليست قوانين مفروضة علينا لخدمة شبكة مصالح فئات معينه أو أحزاب أو جهات الله أعلم مَن تكون. وسأنهي مداخلتي بالقول من الواضح لي و لأي مراقب للحالة الفلسطينية أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ومنها الإعلام قد نجحت في جوانب و أخفقت في جوانب أخرى، والملفت للنظر أن كثيرا من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين ليس لديها أية إستراتيجية في تنمية و تطوير و تغيير المجتمع الفلسطيني و كأنها غير موجودة، بمعنى آخر كثير منهم يضعون أمامهم (مقترح مشروع) ليأخذوا دعما من المولين، و الأهم من ذلك جميعه أن العلاقة بين المؤسسات ببعضها البعض و مع السلطة و الجهات المجتمعية هي في كثير من الأحيان علاقة تنتابها الريبة و الشك و يجب أن يكون هناك ناظم لهذه العلاقة من أجل مجتمع خال من الفساد، يقبل بالآخر والاختلاف في وجهات النظر.

رئيس الجلسة:د. رجاء سويدان.

شكراً للأستاذ ماهر شلبي على المداخلة و على الإيجاز و الالتزام بالوقت، والآن توجيه الأسئلة للأستاذ معمر و الأستاذ ماهر و أن تكون الأسئلة موجزة.

د. وحيد ألقدومي : وزارة الداخلية و ضابط أمن وقائي

لقد لقد كانت هذه الجلسة شبيهة بجلسات الاعتراف , يوجد شخصان إعلاميان يقيمان في المجتمع الفلسطيني يقولان على المايكرفون و أمام الكاميرات : إن هناك إعلاماً فلسطينياً مرتبط بحزب وأن هناك إعلاماً مرتبط بأجندة دولية و أن هناك إعلاما فلسطينياً مرتبط بأجندات خارجية شكراً طمأنتمونا بأنكم تمارسون النقد الذاتي بشكل عظيم شكراً جزيلا، وعلى الأقل فهمت ذلك، وعلى فكرة لا يزعجني هذا الحديث , لأنه يبدو لي أن الإعلام في كل العالم هكذا.

وأمام هذا الاعتراف سوف أعترف لكم كضابط أمن و نحن أيضا في الأجهزة الأمنية لسنا منزهين و نحن نقول إننا نخطئ و نحن نقول بأننا نتجاوز و المسأله ليست كذلك نحن لسنا ملائكة ولا نعيش في الجنة نحن بشر نعيش على الأرض و نخطئ و نصيب و لكننا لا ندعي بأننا أصحاب أجندة خارجية ولا يملي علينا إلا مستوانا السياسي، (وشورنا من رؤوسنا) كفلسطينيين، كما أنني أيضاً سعيد بالأصدقاء الذين مثلوا مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الأولى من النقاش , إنهم يتحدثون عن التطور في المؤسسات الأمنية وأعتقد أنه أصبح هناك تطور في مؤسسات المجتمع المدني.

إذاً أين تكمن المشكلة في هذا الحديث الذي تم من الصباح حتى الآن؟، العلاقة تشككية و مليئة بالريبة و التنافسية و ليست تكاملية ما هي المشكلة الآن ؟، أنتم تقولون أن الأجهزة تتطور ونحن نقول في أجهزة الأمن أننا نخطئ، و نرجوكم قومونا ضمن القانون، و نقول أن نظرتكم لنا فيها تطور , إذاً لماذا نصر على العلاقة التشككية؟، وما هي المشكلة عندما قال الأستاذ ماهر شلبي يؤتى بوزير من الحكومة على التلفزيون الفلسطيني الحكومي و يقيمون القيامة على رأسه؟، أين المشكلة وأنتم تأتون بمدير جهاز أمني وتتحاورون معه ؟، اذا كانت العلاقة تكاملية لكن لماذا أنتم تصرون أن العلاقة تسودها الريبة ، و الله يا أخي أن شعبان جبارين صديقي رجل وطني ماشاء الله عنه و يدخل وزارة الداخلية كأنه داخل بيتي أين المشكلة؟، لماذا تصرون أننا مجتمعات و ليس مجتمع والأجهزة الأمنية دولة موجودة في مكان ما و يجب أن نهجم عليها؟، لماذا نصر على أننا دول؟، لماذا نصر على أن العلاقة بيننا علاقة تشكيكية قائمة أصلا على الريبة و بعد ذلك تقولون : إنه جزء منا مرتبط بأجندات دولية؟.

إذن هم الذين وراء الريبة و الشك و العلاقة لا يوجد شئ بيننا مخبأ كلنا على رأي المثل الشعبي السوري « ضيعتنا صغيرة و نعرف بعضنا» كلنا نستطيع أن نجلس على طاولة ونزيل هذه الحالة من الريبة و الشك غير الصحي لنا جميعاً

رائد: آمنة أبو عين- الأمن الوقائي

أنا أعرف أن الإعلام هو السلطة الرابعة و أن الإعلام يصبح سلاحا ذا حدين , و كثير من إعلامنا الفلسطيني للأسف مثلا يضع معلومة أو صورة معينة ممكن يستغلها الاحتلال الإسرائيلي كونه

اخطابوط في الإعلام أو معلومة أو أي شئ محدد يمكن أن يستغله الاحتلال الإسرائيلي.

أين دور إعلامنا في هذه الأشياء ؟

السؤال للأخ معمر : الإعلام لم يصنع دولة , والربيع العربي استخدم وسيلة واحدة هي» الفيس بوك « (عملت عمايلها).

طبعاً الربيع العربي أسميه الربيع الأمريكي الذي ينفذ بأيدي عربية ، كما تقول : الإعلام يجب أن يكون ذا قيمة و ليس إعلاما حزبيا ,والتلفزيون لمن يتبع ؟

سؤال : الداعية محمد صلاح مفتي قوى الأمن الفلسطينية :

الأخ ماهر بارك الله فيك، نحن كسلطة فلسطينية ١٩٩٣/٩/١٣ بدأت أخطاء كثيرة للأمانة كمواطن قبل أن أكون مفتيا لقوى الأمن، كثيرا ألاحظ وألمس تطور المؤسسة الأمنية نحو الأفضل، وهذا اللقاء لتطويرها للأفضل و الأفضل. الآن سؤالي ليس بالأمني حقيقة كمواطن فلسطيني كثيرا ما أستاء ، من أن كثيرا ما يسمى « «بان جي» كما ذكرتم أنه عبارة عن مزرعة وبساتين لمجموعة من الأشخاص ليصبحوا أصحاب أموال وكروش و بطون ممتلئة باسم الشعب الفلسطيني و نحن لا ندري من أين بدأوا و أين يذهبون فما رأيك بإصلاح هذه المؤسسات المسماة على شعبنا و المنتفع منها فئة قليلة جداً من هذا الشعب ؟

حسني دقة – وزراه الداخلية

في موضوع إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني أريد أن أشير بأن وزير الداخلية تبنى برنامجا بعنوان « تعزيز الإشراف المدني على الأجهزة الأمنية « ووزارة الداخلية تعمل على هذا الموضوع.

- استكمالا لعملية الإصلاح لابد من تفعيل دور المجلس التشريعي ، وبما أن المجلس التشريعي معطل بسبب الانقسام , إذن ينبغي أن ننظر إلى البدائل من ضمنها استكمال التشريعات و القوانين وإعادة النظر في قانون رقم ٨-٢٠٠٥ للخدمة قوى الأمن و إعادة النظر في مرجعيات الأجهزة الأمنية.
- السؤال للإعلاميين ، ما الذي يضمن إعاقة وسائل الإعلام بعد حصولها على المعلومة بعمل الأجهزة الأمنية ؟.

المقدم خميس رزق الدفاع المدني

بخصوص موضوع العائدين و وبداية تكوين السلطة الوطنية، فالسلطة تشكلت من فصائل منظمة التحرير بكافة أطيافها من الداخل و الخارج وما كانت حكراً على أحد.

والسؤال هو، أين دور الإعلام في الوعي المجتمعي ؟ أنا كدفاع مدني وكمواطن أرى كثيرا من الأمورالإيجابية التي نقوم بها ، لكن للأسف الإعلام ينظر للأمور الخاطئة أو يترقب الأخطاء و يتصيد في الماء العكر و ينشرها على الإعلام في حين أننا بحاجة إلى مسألة إعلامية حول الحرائق سواء في برنامج فلسطين هذا الصباح أو في الإعلام بشكل عام، و يومياً يخرج الدفاع المدني لمهام

ما يقارب من ١٥٠ حالة يومية لإطفاء حرائق سواء مفتعلة من قبل المستوطنين أو بعبث عابث و تذهب ضحيته آلاف الدونمات المزروعة, والشعب الفلسطيني هو الخاسر في النهاية

أرجو أن يكون الجواب دقيقا في هذا المجال.

أ. ماهر شلبي

أولا – القضية الفلسطينية عندما تحدثت عنها قلت: إنها تشكلت من التنظيمات الفلسطينية و تحديداً من حركة فتح و من العائدين، في حين بعض الموظفين نعترف أنهم أصحاب تجربة متواضعة، (وعلى رأسنا من فوق)مناضلون شرفاء كانوا يقاتلون الاحتلال طوال عشرات السنين و لكن لم كان لديهم تجربة لبناء دولة فكانوا في اليمن والجزائر يقودون فيها فرقا عسكرية و شعبا... الخ وجاءوا ليقودوا الشعب بأكمله بدون خبرة أوتجربة ,من هنا تولدت الأخطاء وتراكمت هذا قصدي.

المقدم خميس رزق : كل الشعب الفلسطيني ليس لديه تجربة، لأنه لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني يقود نفسه

أ- ماهر شلبي : لذلك أقول هذه الحالة أدت إلى ما ذكرته لاحقاً في مداخلتي وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى تراكم السلبيات و الذي يتطلب وقتا كثيرا لعلاج آثارها.

أما قضية دور الإعلام فلا أتحدث باسم تلفزيون فلسطين ويمكن أنني أتحدث بإسم قناة ، نعم هناك دور للإعلام في المجال التوعوي، و لكن أيضا السلطة الوطنية الفلسطينية في كل مؤسساتها مقصرة في توعية للمواطن على سبيل المثال : أنا أتحدث من رأس السلطة إلى أقل مسئول وأريد القول على سبيل المثال في قضية واحدة وهي قضية البضائع الإسرائيلية الموجودة في الأسواق الفلسطينية ذهبت لرئيس الوزراء ووزير المالية و وزير الاقتصاد قلت لهم إن حجم البضائع في السوق الفلسطيني تسبب خسائر لميزاتية السلطة الوطنية الفلسطينية تقدر٣ مليار شيكل سيما منها االسجائر المهربه من إسرائيل الخ.... وما الذي يمنع السلطة الوطنية الفلسطينية و أجهزتها أن تعمل إعلانا بخمسة ملايين دولار حتى تحث المواطن الفلسطيني على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية , وترفع من مستوى وعيه في هذا الإطار، ولاتوجد مؤسسة فلسطينية تفكر بهذا المفهوم, وعندما نقول الدفاع المدني تفضلوا أعطونا مواد و نحن نتعاون معكم و نتصل بكم دائماً، و نستضيفكم عبر قناة الفلسطينية تقريباً في الشهر مرتين و ثلاثة لتوعية المواطن , وهذا ليس دوري أنا فقط كإعلامي بل دورك أنت ، أنت الذي يجب أن تقدم هذه المواد.

وفي موضوع آخر : سمعت الأخ المستشار القانوني، نعم و أنا مُصرُ أن الضفة الغربية هي بنية السلطة الوطنية الفلسطينية وأن حركة فتح هو التنظيم الرئيس الذي تعتمد علية السلطة، و هذا الشئ لا يمكن أن نخبئه بنية السلطة في الضفة الغربية معتمدة على حركة فتح لا عيب في ذلك ، ولكن يجب أن نعطي الناس كلهم مجالا لأن يكونوا جزءا من السلطة الوطنية الفلسطينية، و جزءا من الأجهزة الأمنية، و يجب أن تكون العقيدة الأمنية هي الغالبة و ليس التنظيم، و ليس عضو اللجنة المركزية هو الذي يحدد من أين يأخذ الجهاز الأمني معلوماته ؟، ويجب أن يكون هناك عقيدة أمنية واضحة و ليس من أحد من الحركة و التنظيم الذي يعطي التعليمات.

معمر عرابي

هناك قضية أريد أن أُؤكد عليها , وهي أن الأخ أبو رامي (جبريل الرجوب) قولني حديثا لم أقله , أنا لم أتحدث عن الشراكة مع الأجهزة الأمنية، وعندما تحدثت عن حق الحصول عن المعلومة و القانون المرئي و المسموع، و عن إعلام منحاز لقضايانا الفلسطينية، و تحدثت عن أن تكون تلك الشراكة على قاعدة شركاء في بناء هذا الوطن و لم أتحدث عن شراكة باحترام الأجهزة الأمنية.

إن دورنا مختلف و بالضرورة أن يكون كذلك، و ليس بالضرورة أن تتناقض منظومة الإعلام مع المنظومة الأمنية سواء في فلسطين أو في الصومال هذا توضيح مهم.

أما بالنسبة للثورات أنا أتحدث عن الثورات في البلدان العربية و قلت ما حدث في الربيع العربي و انا أحترم وجهة نظرك ، الإعلام هو ليس صانعا للثورات في البلدان العربية، أما ما حدث في مصر اذا رجعتم للتاريخ قناة الجزيرة بما لها و ما عليها هي لم تبدأ في التغطية الإعلامية إلا في اليوم الثالث و في سوريا، و قلت الإعلام هو يُسرع في إيقاد الثورة، ومهما كانت سرعة الإعلام و سطوته فالإعلام لا يصنع ثورة على الأرض و إنما يُسرع في خلق رأي عام، و يُسرع من حالة الجدل و الحراك الاجتماعي، وهذا ما قلناه في موضوع الربيع العربي فلذلك الإعلام هو المتهم و الضحية ' بنفس الوقت فالإعلام يهتم بقضايا الرأي العام وقد يساعد في خلق قضية الرأي العام , ولكن المخزون التاريخي كالظلم و القهر للشعوب العربية هو الذي خلق الثورة , ومواقع التواصل الاجتماعي ساعدت على التآزر مع العوامل الآخرى في إيقاد فتيل الثورات العربية.

وفي موضوع الإعلام الحزبي استخدمت مقولة واضحة ليس عيباً أن يكون الإعلام إعلاما حزبياً وأتمنى أن يكون لدينا في يوم من الأيام إعلام حزبي فلسطيني يحترم الشعب الفلسطيني و يحترم جمهوره ويكون ملتزما بأي حزب سياسي يكون جزءا من البنية الأساسية للمجتمع الفلسطيني، فلذلك قلت بأن الإعلام الحزبي و الإعلام الدموي أو الإعلام المليشياوي وأنا لدي دراسة مقارنة بين وسيلتين إعلاميتين في عام ٢٠٠٧ لعام ٢٠٠٩ في هذا الموضوع وللأسف لم يكن الاحتلال على أجندة تلك الوسيلتين، فهي عبارة عن وسائل تحريض لأفراد الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني على بعضه البعض وكانت المصطلحات التي تستخدم في تلك الوسائل الإعلامية خارجه عن المألوف في الثقافة السياسية التي نشأ عليها شعبنا الفلسطيني كاستخدام مصطلحات (خونة – كفار- صفويين – دنيويين) .... الخ كانت مصطلحات غريبة عن تقاليد الشعب الفلسطيني، هذا الإعلام الذي يفتت و لا نريده، أما الحديث عن الإعلام الحزبي ليس عيباً ؟، و إذا كانت الجبهة الشعبية تريد أن تبني محطة تلفزيون فأين المشكلة؟، بالعكس يجب أن يكون للجبهة الشعبية تلفزيون وهذا الفكر السياسي البسيط يعبر عنه , و يقنع الجمهور من خلال برامجه لذلك نرجو التفريق و التمييز بين الإعلام الحزبي و الإعلام المليشي , هذا ما قصدته.

أما بالنسبة لموضوع : أي إعلام نريد؟.

هذا الموضوع يطول فنحن نتمنى أن يكون الإعلام الرسمي محكوما لمرجعية محددة ؟ لماذا التلفزيون الفلسطيني ووكالة وفا مرجعيتها المقاطعة؟، نحن نريد إعلاما للشعب الفلسطيني، و أتمنى أن يكون تلفزيون فلسطين ووكالة وفا مُلكا للشعب الفلسطيني، هذا السؤال يطرح نفسه نحن بحاجة لمؤسسة إعلامية تكون مُلكاً للشعب الفلسطيني وأن تكون لديها إدارة مستقلة ولا يكون إعلاماً ناطقاً باسم الرئيس أو مؤسسة الرئاسة.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لا أدافع عنها فقبل عام ١٩٩٣ كانت عبارة عن أذرع كفاحية لمنظمة التحرير، و جزءا من المشروع الوطني، و كانت السلطة الشعبية والسلطة الحقيقية الموجودة في ظل الاحتلال ما قبل أوسلو ، ومن غير المنصف أن نهاجم مؤسسات المجتمع المدني و نضعها في سلة واحدة، هذا مرفوض، وما ذكرته في البداية قلت لا نستطيع أن نعمل تعميما سواء على المجتمع المدني و لا على وسائل الإعلام وقلت أن بعض وسائل الإعلام تستخدم مصطلحات دموية في نشرتها... و شكراً

الكلمات الختامية

د. نظام صلاحات- مدير المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني.

السيدات و السادة ونحن نصل إلى ختام هذا المؤتمر الذي استمر على مدار اليومين تم تقديم عدد كبير من المداخلات في أربعة مواضيع هامة تعلقت بالمؤسسة الأمنية، و سنحاول خلال عشر دقائق فقط أنا و السيد رولاند فريدريك مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين أن نضع بعض الملاحظات الختامية وسوف نحاول الإيجاز قدر الإمكان.

أعتقد أن الدرس الأساسي الذي خرج به هذا المؤتمر هو أننا تمكنا خلال خمس سنوات مضت من فتح نقاش مفتوح حول الأمن، و هذه الظاهرة متقدمة وترتبط بعملية ديمقراطية في المجتمع لم يوصف بها منذ فترة طويلة، ولا أقول إنه النقاش الوحيد الذي يحدث حول الأمن , و لكن نحن نتحدث عن مؤتمر سنوي على مستوى وطني يتناول جوانب مختلفة و بالتالي هو يُكمل جهود أخرى تتم في هذا الإطار.

أما بالنسبة للاستخلاصات كنا نتمنى أن يكون هناك متحدث من الأشقاء العرب في المحور الأول ليتحدث حول ملكية و بناء سياسات الأمن القومي و لكن شاركنا الدكتور العقيد محمد محفوظ، وكان لابد أن يشارك في المحور الآخرالمتعلق بالإصلاحات البنيوية ولكن توقيت مداخلته جاءت في المحور الأول سنحاول الحصول على ورقة في هذا الموضوع من أحد المفكرين العرب و أن ندمجها في الكتيب الذي سيصدر عن المؤتمر وهذا ما حدث في المحور الرابع إذ كان من المتوقع أن يشاركنا السيد علي الغباشي من الجمهورية الليبية، المستشار الأول لمركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة و لأسباب فنية لم يتمكن من المشاركة لكن سنحاول الحصول على مداخلته مكتوبة و سنرفقها في الكتيب، و سنرسلها الى كل المشاركين؟

و فيما يتعلق بالمحور الأول أعتقد أن الاستخلاصات الأساسية تقر بوجود ضبابية في موضوع سياسات الأمن القومي الفلسطيني من حيث تعريفها ومآلاتها في المعنى الوطني ، ويوجد هناك مَن ربطها بالسيادة و آخرون يرون أنه من حقنا أن يكون لدينا رؤية أمن قومي حتى ضمن الاحتلال و ربطوا بذلك تعريف الأمن القومي في محاولة للحفاظ على البقاء، و بالتالي تُبني سياستنا الأمنية على أساس سياسة أمن قومي، وإذا لم يكن لدينا أمن قومي فلا يوجد سياسة أمنية، والمؤسسة الأمنية يجب أن تقدم سياسة أمنية و السياسة الأمنية بدورها أن تقوم على رؤية أمن وطني أو قومي نستخدم الكلمتين بنفس المعنى.

والاستخلاص الثاني في هذا الموضوع هو الصعوبات التي تعترض تطبيق وجود هذه السياسة طبعاً هذا الموضوع كرر كثيراً عندما تم الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني و الاحتلال و الانقسام , هذه مواضيع طرحت في هذا الإطار.

أما حول الإصلاحات البنيوية و بناء القدرات الأمنية في الدول العربية المتحولة أعتقد أن معظم المداخلات سواء عربية من العقيد محمد محفوظ أو من مداخلات الإخوة من وزارة الداخلية أو من جهاز الأمن الوقائي هو ارتباط بشكل أساسي بمفهوم دور قوى الأمن و ما يجب أن تكون عليه هذه الهيكليات، ونحن في الواقع الفلسطيني ربطنا التطور ببناء القدرات الأمنية ، وفي الخطة الأمنية ظهرت بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٧ لكن كانت هناك جهود من عام ٢٠٠٣ بتوحيد الأجهزة الأمنية و إيجاد مرجعيات مدنية لها، و هذا واضح في القانون الفلسطيني كما تطرقوا في الجلسات اللاحقة أن كل أجهزة الأمن تتبع لوزير الداخلية وهو مستوى سياسي مدني ، و جهاز المخابرات العامه تتبع الرئيس، و رئيس جهاز المخابرات العامة يحمل رتبة وزير وهي رتبة مدنية و بالتالي يتبع مرجعية مدنية ، و كذلك جهاز الأمن الوطني و هو المفروض حسب قانون الخدمة في القوى الأمنية يجب أن يكون برتبة وزير و لكن هو غير مُفعل و القانون ضمن وجود مرجعية مدنية للأجهزة الأمنية.

بالنسبة لخطط التدريب و بناء القدرات أعتقد بأنه لم تقدم لنا معلومات حول ما وصلت إليه الإجهزة الأمنية و ربما المعلومات التي قدمت في المؤتمر السابق أشمل وأدق، و لكن لا أعرف ماذا تغير من سنة حتى الآن؟، وتمنيتُ أن هناك مداخلة وضحت هذا الموضوع ، وبطريقة أدق من المداخلات التي تحدثت عن هذا الموضوع وعلاقة هذا الموضوع بالعالم العربي، وأعتقد أن هناك تقدما من مداخلة العميد ناجي ملاعب الذي تحدث عن الحالة اللبنانية و طرحت بهذا الموضوع , أظهرت إلى أي درجة هي مشكلة , احتمال كثير من الدول تَمر بحالة تحول أو تحاول أن تنجز نظما ذات صلة بالموضوع من حيث درجة استطاعتها أن توافق ما بين المؤسسة الأمنية و المرجعيات الأمنية وما بين الخطط العملياتيه على الأرض.

بهذا المعنى لأي درجة تستجيب الاستراتيجيات الأمنية إلى بنية القوات باعتبارها انعكاس للإستراتيجية الأمنية و بالتالي ما هي الإستراتيجية العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي ، باعتقادي لم تكتمل وغير واضحة و بالتالي لا يمكن الحكم على الطريقة التي يتم فيها إعداد بنية القوات.

والقضية التي كانت واضحة هي قضية المانحين ولا أريد أن أسميها قضية المانحين , بل الدول التي تتدخل في الشأن الداخلي للدولة، لأن الدول التي تتدخل بهذا الجانب أريد أن أسميها «الهارد ريفورم» بناء القوات و الإعداد و التسليح تتدخل فيه ضمن مفهوم دولي عام يسمى حفظ السلام في العالم هو « البيس كينج « يعني بهذا المعنى الأمريكان يتدخلون عندنا في فلسطين و في العراق و اليمن و في أي مكان ضمن هذا المفهوم.

وأعتقد أن إصلاح القطاع الأمني غير وارد , وهو جزء من الإستراتيجية الأمنية لهذه الدول من أجل حفظ السلام العالمي , ويجب أن نعترف بذلك، لا أرى أنه متصل بنشاط (يو كوبس) و أن هذا الموضوع يختلف عندنا بالنسبة لجهاز الشرطة الفلسطيني، و بهذا المعنى كنا نتمنى أن أحد رجال الشرطة القلسطينية يقدم ورقة توضح هذه الجزئية، لكن للأسف لم يأت أحد من جهاز الشرطة طبعاً هذه ثغرة بقيت موجودة لدينا في المؤتمر لن أسمح لنفسي أن أغطيها كونه لا توجد لدي

معلومات في هذا الجانب، و لكن هذا هو الإطار العام وفيما يتعلق في بناء القوات يبقى قدرة هذه الدول على الاستجابة لمسألة السياسات الدولية و الأولويات الوطنية لأي درجة يكون هناك مواءمة مرتبطة بوجود إجماع وطني على السياسات الأمنية التي تتخذها الدولة.

وفي اليوم الثاني أعتقد أن نقاشا هاما تم , و هو دائماً يحدث عندما يكون لدينا مجتمع مدني و أجهزة أمنية ودائماً تكون هناك القليل من الحدية و هذا الوضع الطبيعي في العلاقة المتوترة مابين مستوي المجتمع المدني في فهمه للدور والذي يرغب أن يقوم العمل الأمني و ما بين نظرته لقطاع الأمن أو المؤسسة الأمنية ولدور مؤسسات المجتمع المدني، و هذا التجاذب وجد لحد كبير ويرغب المجتمع المدني بالاطلاع بدور في الرقابة غير الرسمية على قطاع الأمن.

و فيما يتعلق بالمجتمع المدني هناك إغفال آخر و هو ليس فقط للرقابة و إنما للمجتمع المدني الذي يدعم السياسة الأمنية وعلى هذا الأساس تحظى بقبول المجتمع المدني، و بالتالي ما هو المطلوب من المجتمع المدني؟، أن يقفز عن فهمه الضيق لدوره الرقابي على القطاع الأمني و بدليل أن كثيرا من منظمات المجتمع المدني مثلما تحدث د. عمر رحال تشارك في التدريب للأجهزة الأمنية، و كثير من التدريب يتم هنا على سبيل المثال في جامعة الاستقلال، لذا إن العلاقة ليست علاقة رقابة دائمة هناك شكل من أشكال الشراكة في هذا الموضوع.

و في موضوع الحوكمة و الإطار التشريعي أشار المتحدثون د. فراس ملحم، و أ. شعوان جبارين، أ. موسى ابو دهيم إلى قصور دور التشريعي الفلسطيني , بمعنى أن الإطار التشريعي حقق أشياء لكن هذا الإطار بقي قاصرا لأن عملية التشريع لجزء من الأجهزة الأمنية مثل الشرطة و الأمن الوطني لم تكتمل ، و يحتمل أن قضية الأمن الوطني قضية خلافية لأننا لا نعرف أنه : جيش، أم قوات أمن داخلي.

فالتشريع له يراد منه أن يدافع عن حدود الوطن، وأين حدود الوطن؟، و بالتالي إن الوضع السياسي و ليس فقط غياب المجلس التشريعي مع حالة التباس , فالحالة السياسية أيضاً تُعيق قليلا عمليات التشريع و تجعل الإطار الأمني الموجود لدينا بحاجة إلى ملاحظات، و في هذا الإطار نتمنى أن يكون هناك وضوح أو تقيم وتقدم في موضوع التشريع الأمني، ويوجد تشريعات أمنية غير مطبقة منها على سبيل المثال، لدينا مواقع أمنية شاغرة مثل موقع مدير الأمن الداخلي يتبع إليه مدراء الشرطة، و الدفاع المدني، و الأمن الوقائي، هذا غير مطبق و يتبع رؤساء هذه الأجهزة لوزير الداخلية على سبيل المثال و كذا الحال في الأمن الوطني المفروض أن يتبع وزارة الأمن الوطني.

فيما يتعلق في الجلسة الأخيرة التي جرت إنها غنية أيضاً وكان الحديث فيها بصراحة ووضوح حول دور الإعلام، وأشير إلى مداخلة أ. ماهر شلبي و كأن لسان حاله يقول ليس فقط الأمن بحاجة إلى إصلاح ولكن الإعلام بحاجة إلى تطوير حتى يستطيع أن يكون قادرا على القيام بدوره، و أن الإعلام وللأسف في المجتمع الفلسطيني لا يمكن أن يسمى حراً, ومعظم الإعلام مسيس , وأعتقد أن التشريعات و القوانين الفلسطينية تسمح من حيث المبدأ بوجود هذا الشكل من الإعلام الذي يمارس دوره بحرية و لكن هناك فرق مابين القوانين و الأنظمة لأن الواقع أن مَن يسيطر على الإعلام يستطيع أن يكون لديه محطة، وبالتالي يوجد ارتباط مصالح معينة لأن هذا يحدث في كل دول العالم , ومحطات الإعلام الكبيرة دائماً مرتبطة بصنع القرار السياسي.

رولاند فريدريك: مدير مكتب مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في فلسطين.

السيدات و السادة.

الإخوة و الأخوات.

من الواضح أن الأمور بالمنطقة العربية كلياً تمر بمرحلة التحول سواء على المستوى السياسي أوعلى مستوى النظم، والحوكمة، و قطاع الأمن، و ذلك استجابة إلى توقعات المواطن العربي الراغب في المزيد من المشاركة السياسية، و الشراكة الاقتصادية، و المزيد من سيادة القانون، والكرامة و الحرية.

هذا وصف للمنطقة العربية ووضعها وهذا المؤتمر السنوي الخامس تحت عنوان تحول المنطقة العربية والدروس المستفادة لعملية تطوير القطاع الأمني في فلسطين , وهناك حقيقة ثلاثة أهداف رئيسة على النحو التالي :

أولا: بناء جسور بين العاملين في القطاع الأمني في البلدان العربية الأخرى التي الآن تمر بمرحلة التغيير.

ثانياُ: تبادل الخبرة والتجارب حول تطوير القطاع الأمني.

ثالثاُ: محاولة الإجابة على السؤال : كيف نستطيع الاستفادة في فلسطين من تجارب الدول العربية الأخرى التي تمر بهذه المراحل.

ليس لدي كثير من الكلام و لكن لابد أن أشيرإلى خمس صفات مشتركة بين فلسطين و الدول العربية التي تمر الآن في حالة تطوير و تحول في القطاع الأمني :

١- عملية تطوير القطاع الأمني في فلسطين و في البلدان العربية كلها هي عملية طويلة المدى وهي ليست عملية تحقق النتائج بسرعة، وهذا من حيث التطوير في أي مجال ليس فقط في القطاع الأمني لكن يوجد تحد فريد و خاص في عملية تطوير القطاع الأمني وهو إيجاد توازن بين استجابات سلطات مختلفة في الدولة، وتوقعات المواطن فيما يخص تحقيق دوام الأمن والأمان و ما بين تطوير نظام الحوكمة أو النظام السياسي في هذه الدولة و كل دولة سواء عربية أو غير عربية لديها تجربتها الخاصة في الإجابة على هذا السؤال.

٢- إن عملية تطوير القطاع الأمني أصبحت اليوم عملياً بناء على مفهوم واسع للأمن و في تركيز هذه العملية ليست الدولة فحسب و لكن المواطن و المواطنة الجهة المستفيدة الأولية من الخدمات الأمنية التي تقدمها أي دولة.

كما توصل مفهوم القطاع الأمني أيضا - مثلما سمعنا اليوم و أمس- إلى مداخلات من ممثلين عن كل مستويات القطاع الأمني حسب المفهوم الواسع من التطوير, سواء من الأجهزة الأمنية من دول أخرى أو المستوى البرلماني , أو مستوى السلطة التنفيذية على رأسها وزارة الداخلية و العدل،ومن مؤسسات المجتمع المدني , ومن الإعلام , وهذا انعكاس واضح للمفهوم الواسع للقطاع الأمني، وبناء على ذلك هناك ضرورة لمشاركة واسعة في النقاش حول القطاع الأمني أو الأولويات الأمنية لدى المواطن و المواطنة الفلسطينية.

هذا أيضا يتطلب مشاركة شمولية لكل فئات المجتمع الفلسطيني والمؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، وفئات مهمشة، وفقراء , ناقشنا كثيراً من تفاصيل متطلبات النوع الاجتماعي في القطاع الأمني و نعتبر هذا الموضوع ربما ليس من المواضيع السهلة في القطاع الأمني بشكل عام , و لكن حضور و مشاركة ممثلين و ممثلات عن الأجهزة الفلسطينية دليل على أن هناك دمجا للنوع الاجتماعي على مستوى المؤسسة الأمنية الفلسطينية و المؤسسات الأخرى كالوزارية بشكل فعال.

٣ - عملية تطوير القطاع الأمني عملية سياسية من الدرجة الأولى و ليست فقط عملية فنية.

٤- أظن بأن الجلسة اليوم أيضا دليل واضح على ذلك ويتوجد هناك حاجة ملحة في فلسطين و في الدول العربية لمسألة بناء الثقة بين رجل الأمن و المواطن و المجتمع المدني، فعلا قطعت دولة فلسطين شوطا طويلا في هذا المجال , ولكن هناك حاجة للمزيد من العمل، و نحن نتمنى كمركز جنيف و المركز الفلسطيني أن نستطيع أن نساهم في بناء ثقافة الحوار بين رجل الأمن و المواطن و المجتمع المدني فيما يخص تقديم الخدمات الأمنية للمواطن و المواطنة الفلسطينية.

الضيوف الكرام أنتم تعلمون أكثر منا بأن الحالة الفلسطينية في عملية تطوير القطاع الأمني حالة فريدة ومختلفة ، ففي فلسطين لا توجد سيادة ولا توجد دولة، و يوجد هناك ما يسمى بمواقف سياسية مختلفة للشعب بما يخص الإستراتيجية المستقبلية لمعالجة إشكالية الاحتلال و هذا يتطلب طبعاً النظر إلى تطوير السياسات الأمنية , و يتوازى هذا مع تطوير السياسات الإستراتيجية للشعب الفلسطيني ككل.

وأنتم تعرفون أكثر منا، أننا لا نستطيع أن نفصل بين تطوير السياسة الأمنية وما بين تطوير الإستراتيجية السياسية للشعب الفلسطيني ككل , لمعالجة القضايا التي يعيشها الشعب الفلسطيني يومياً وإزالة الاحتلال وآثاره، و نحن نعرف جيداً الظروف التي تعيشونها في فلسطين و تعد كل الجهود المبذولة من أجل تطوير القطاع الأمني من قبل غيركم هي جديرة بالاحترام.

و فيما يخص الانقسام الداخلي توجد هناك دول أخرى مرت بمرحلة ليست نفس المرحلة الفلسطينية و لكن مشابهة لها , و من ناحية الانقسام السياسي، والطبقي الداخلي و اتضحت من تجارب هذه الدول بأن تطوير السياسة الأمنية تحترم كل الشعب ولن تنجح بدون مشاركة كل فئات الشعب في هذه العملية و بدون تجنب المفاهيم الضيقة لمصالح هذه الفئات على حساب المصلحة العامة، و من أجل هذا اعتبرنا هذا المؤتمر أيضا أنه يساهم في خلق أفكار جديدة وفي خلق بيئة تساهم في تجاوز الانقسامات الداخلية الموجودة على الساحة الفلسطينية.

النقطة الأخيرة التي أود أن أتحدث عنها هي موضوع الرقابة عندما لا يكون للمجلس التشريعي الفلسطيني دور فعال , فلا يوجد هناك رقابة برلمانية بالمفهوم الصحيح، و أرجو أن تأخذوا بعين الاعتبار دور المجتمع المدني في هذا المجال، و الرقابة الديمقراطية على القوات الأمنية ليست من الناحية السلبية و لكن من الناحية الإيجابية بناء على علاقات جيدة، و بناء على احترام المؤسسات، وتوقعات الشعب الفلسطيني و ليس دوري كأجنبي أن أقول ذلك و لكن إذا نظرنا إلى تجارب الدول الأخرى التي مرت بها العملية , نجد أنها جديرة بالاهتمام ,وبالتعامل مع توقعات المواطن بغض النظر عن الانتماء الحزبي السياسي الطبقي، والعرقي ، ولم تنجح عملية تطوير القطاع الأمني حسب المفهوم الديمقراطي الا عندما يتم فهم ذلك والعمل على تطبيقه.